

د. أحمد حمدي احمد حسن

مدرس القانون التجارى

بمعهد الجزيرة العالى للحاسب الالى ونظم المعلومات الادارية

الضمانات الإجرائية للمزاد الإلكتروني

في البيع القضائي للسفن

(دراسة مقارنة في ضوء التحول الرقمي للتنفيذ البحري)

■ **المراسلة:** أحمد حمدي احمد حسن

مدرس القانون التجارى

بمعهد الجزيرة العالى للحاسب الالى ونظم المعلومات الادارية

■ **معرف الوثيقة الرقمي (DOI):** jolets.v6i2.259/10.54873

■ **البريد الإلكتروني:** d.ahmedhamdy@gmail.com

■ **نسق توثيق البحث:** أحمد حمدي احمد حسن

الضمانات الإجرائية للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي

للسفن ، المجلد السادس، العدد ثاني، أكتوبر ٢٠٢٦

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الضمانات الإجرائية للمزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن: دراسة مقارنة في ضوء التحول الرقمي للتنفيذ البحري، نظرًا للتطور المتسارع في مجال التنفيذ القضائي والاتجاه نحو استخدام الوسائل الرقمية في إجراءات البيع الجبري. حيث تنبع أهمية الدراسة من الطبيعة الفريدة للسفينة كأصل ذي قيمة اقتصادية وقانونية متميزة، وارتباطها بالعديد من الحقوق والامتيازات والديون البحرية، وأثر بيعها القضائي على المستوى الدولي. كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم المزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن، وخصائصها، وطبيعتها القانونية. كما تحلل الإطار التشريعي المنظم لها، وتحدد الضمانات الإجرائية المتعلقة بالإعلان عن المزاد، والتسجيل، والمشاركة، والتحقق من هوية المشاركين وأهليتهم، وصحة العروض، وإثبات توقيتها وترتيبها، وإرساء المزاد، وإثبات البيع. وتتناول الدراسة أيضًا الحجية القانونية للسجلات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية، وتحدد الآثار القانونية للأعطال التقنية والمسؤولية الناشئة عنها، وتقيم كفاية الضمانات القائمة في حماية حقوق الأطراف المعنية وتحقيق اليقين القانوني في ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣ بشأن الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن (اتفاقية بكين). تعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن، المدعوم بالمنهج الوصفي، عبر تحليل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية والفقه القانوني والدراسات السابقة، ومقارنة التشريع المصري بأنظمة قانونية مقارنة ذات صلة. خلصت الدراسة إلى أن المزادات الإلكترونية وسيلة فعالة لتطوير التنفيذ البحري بفضل سرعتها وشفافيتها واتساع نطاق المشاركة. كما أن القواعد التقليدية وحدها غير كافية لتلبية متطلبات البيئة الرقمية، مما يستلزم وضع ضمانات قانونية وإجرائية وفنية متكاملة لضمان سلامة العروض وحماية البيانات والتحقق من المشاركين ومعالجة الأعطال التقنية والحجية القانونية للمستندات والسجلات الإلكترونية. كما يتطلب تعزيز التوافق بين التشريعات الوطنية والاتجاهات الدولية لضمان الاعتراف بآثار البيع القضائي للسفن. وخلصت الدراسة إلى ضرورة وجود إطار تشريعي وإجرائي شامل ينظم المزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن، يحقق توازنًا بين سرعة وكفاءة التحول الرقمي من جهة، وضمان المشروعية والشفافية وحماية حقوق الدائنين والمدينين والمشتريين وأصحاب الحقوق البحرية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المزاد الإلكتروني، البيع القضائي للسفن، الضمانات الإجرائية، التنفيذ البحري، التحول الرقمي

Abstract

This study examines the procedural safeguards of electronic auctions in the judicial sale of ships: a comparative study in light of the digital transformation of maritime enforcement. This is due to the rapid development in the field of judicial enforcement and the trend towards using digital means in compulsory sale procedures. The study's importance stems from the unique nature of the ship as an asset with distinct economic and legal value, its connection to numerous maritime rights, privileges, and debts, and the international impact of its judicial sale. This study aims to clarify the concept of electronic auctions in the judicial sale of ships, their characteristics, and their legal nature. It also analyzes the legislative framework governing them and identifies the procedural safeguards related to auction announcement, registration, participation, verification of participants' identities and eligibility, validity of bids, proof of their timing and order, auction award, and proof of sale. The study also addresses the legal validity of electronic records, documents, and signatures, identifies the legal implications of technical malfunctions and the resulting liability, and assesses the adequacy of existing safeguards in protecting the rights of stakeholders and achieving legal certainty in light of recent international trends, particularly the 2023 United Nations Convention on the International Effects of Judicial Sale of Ships (Beijing Convention). The study employs a comparative analytical approach, supported by a descriptive methodology, through the analysis of national legislation, international conventions, judicial rulings, legal scholarship, and previous studies, and by comparing Egyptian legislation with relevant comparative legal systems. The study concludes that electronic auctions are an effective means of developing maritime enforcement due to their speed, transparency, and broad participation. Traditional rules alone are insufficient to meet the demands of the digital environment, necessitating the establishment of integrated legal, procedural, and technical safeguards to ensure the integrity of bids, data protection, participant verification, handling of technical malfunctions, and the

legal validity of electronic documents and records. Furthermore, it requires strengthening the alignment between national legislation and international trends to guarantee the recognition of the effects of judicial sale of ships. The study concluded that a comprehensive legislative and procedural framework is needed to regulate electronic auctions in the judicial sale of ships. This framework should strike a balance between the speed and efficiency of digital transformation on the one hand, and ensuring legitimacy, transparency, and the protection of the rights of creditors, debtors, buyers, and maritime rights holders on the other

Keywords: Electronic auction, judicial sale of ships, procedural safeguards, maritime enforcement, digital transformation

المقدمة

يُعدّ البيع القضائي للسفن من الموضوعات الأساسية في القانون البحري المعاصر، حيث يمثل أداة قانونية فعالة لحماية الحقوق العينية المتعلقة بالسفن وضمان استقرار المعاملات البحرية. كما أن السفينة ليست مجرد وسيلة للنقل البحري بل هي وعاء قانوني ومالي يحمل في طياته مصالح متعددة الجوانب تشمل الملاك والدائنين والموردين والمستثمرين. ولذا، فإن إخضاعها لنظام قانوني منضبط عند بيعها قضائياً يساهم بشكل مباشر في تعزيز الثقة في السوق البحري وضمان استمرارية التجارة الدولية دون اضطراب. حيث يمثل البيع القضائي للسفن إجراءً قانونياً استثنائياً في نطاق التنفيذ على أموال ذات طبيعة بحرية، لأن السفينة تحتل مكانة خاصة في بنية القانون البحري، إذ إنها أداة محورية في حركة التجارة الدولية والنقل البحري فإذا كان الأصل في الحقوق أن تُوفى بالطرق الرضائية فإن تعذر الوفاء الاختياري قد يستدعي اللجوء إلى الوسائل الجبرية التي قد تنتهي في بعض الحالات إلى البيع القضائي للسفينة تمهيداً لوفاء حقوق الدائنين. مما يُبرز الواقع العملي حيوية البيع القضائي للسفن، إذ يشكل في حالات كثيرة مخرجاً لا محيد عنه لإنهاء النزاعات المتعلقة بالديون البحرية خاصة عندما يعجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين غير أن أبرز إشكالية تكمن في غياب قواعد موحدة على المستوى الدولي للاعتراف بآثار هذا البيع، مما خلق حالة من عدم اليقين القانوني أثرت سلباً على التمويل البحري، وأثارت مخاوف المؤسسات المالية من المشاركة في تمويل عمليات تجهيز وتشغيل السفن^١.

البيع القضائي للسفن يُعد من أكثر الآليات فعالية لإنفاذ المطالبات البحرية. وفي الوقت نفسه، عادةً ما يكون الملاذ الأخير في إنفاذها. الدائنون (بما في ذلك العديد من البنوك المرتهنة) يترددون بشكل عام في بيع السفن قضائياً، ويفضلون ترك السفن تسدد ديونها من الإيرادات الناتجة عن التشغيل المنتظم، وهناك أسباب متعددة لهذا الموقف، منها: سعر الشراء المتحصل من البيع القضائي يكون عادةً أقل من السعر السوقي للسفينة؛ إجراءات البيع القضائي تستغرق أحياناً وقتاً طويلاً مما يزيد التكاليف ويقلل قيمة السفينة؛ ترتيب الأولوية في توزيع حصيلة البيع يعتمد إلى حد كبير على الاختصاص القضائي الذي يتم فيه البيع القضائي؛ مشتري السفينة لا يمكنه التأكد تماماً من أن الآثار القانونية للبيع القضائي ستحظى بالاعتراف دولياً^٢.

بعد بيع السفينة قضائياً لأفضل مزاييد وإيداع حصيلة البيع في المحكمة، يبرز جانبان مهمان الجانب الأول يتعلق بتوزيع حصيلة البيع. مطالبات الدائنون التي كانت مضمونة بحقوق ضمانية متنوعة على السفينة تنتقل الآن إلى حصيلة البيع المودعة في حساب المحكمة (أو المارشال البحري). تختلف الأنظمة القانونية فيما يتعلق بترتيب الأولوية، ويشمل ذلك قضايا مهمة متنوعة، مثل: أي فئات من

١ الشعراوي، & اسراء محمد الشحات الشعراوي، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ٤(٤)، (٢٠٢٥م)، ص ٧٢.

2 Stankovic, J., Kreich, B., & Vrblejanac, D., Judicial Sale of Ships – A Rocky Road to Consolidation. Boredbino Pomorsko Bravo, 175, (2021), p. 11.

المطالبات تتفوق على المطالبات المضمونة برهن سفينة؛ أي ترتيب أولوية ينطبق ضمن نفس فئة المطالبات (إذا كانت الحصيلة غير كافية لسداد جميع المطالبات ضمن تلك الفئة)؛ أي مطالبات تحميها الامتيازات البحرية؛ أي قواعد تنازع القوانين ستطبقها المحكمة لتحديد وضع الامتياز البحري لبعض المطالبات؛ هل الامتيازات البحرية مسألة موضوعية أم إجرائية؟ بعض هذه القضايا تعالجها الاتفاقيات الدولية الثلاث التي صدرت حتى الآن بشأن الامتيازات والرهون البحرية **الجانب الثاني** المهم الذي يبرز بعد بيع السفينة قضائياً هو ما إذا كانت الآثار القانونية لهذا البيع في دولة ما ستُعترف بها في دول أخرى حول العالم، وتحت أي شروط.³

مشكلة الدراسة

يشهد مجال التنفيذ القضائي تحولاً سريعاً نحو الرقمنة، وأصبحت المزادات الإلكترونية وسيلة حديثة لإتمام البيع الجبري نظراً لسرعة إجراءاتها، واتساع المشاركة فيها، وتعزيز الشفافية. ومع ذلك، فإن تطبيقها في مجال البيع القضائي للسفن يثير تحديات قانونية وإجرائية محددة، نظراً للطبيعة القانونية والاقتصادية الفريدة للسفينة وارتباطها بحقوق بحرية متعددة، وrehon، وامتيازات، وديون، بالإضافة إلى أن آثار بيعها تمتد خارج حدود الدولة التي يتم فيها التنفيذ. وتكمن المشكلة في مدى كفاية القواعد التقليدية التي تنظم البيع القضائي والمزاد العلني لاستيعاب متطلبات البيئة الرقمية، لا سيما فيما يتعلق بالإعلان الإلكتروني عن البيع، والتحقق من هوية المشاركين وأهليتهم، وتقديم العطاءات وإثبات توقيتها وترتيبها، وضمان سلامة البيانات والمنصة الإلكترونية، وصحة السجلات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية قانوناً، ومعالجة الأعطال الفنية التي قد تؤثر على إجراءات المزادة ونتائجها، وكذلك ضمان حماية حقوق الدائنين والمدينين والمشتريين وأصحاب الحقوق البحرية. كما تبرز الحاجة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتجاهات الدولية الحديثة، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣ بشأن الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن (اتفاقية بكين)، بما يضمن الاعتراف بآثار البيع وسلامة نقل ملكية السفينة. لذلك، تتمحور المشكلة الأساسية للدراسة حول مدى كفاية الضمانات الإجرائية والقانونية المنظمة للمزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن في سياق التحول الرقمي للتنفيذ البحري، ومدى قدرة التشريعات المقارنة على الموازنة بين سرعة وكفاءة الإجراءات الإلكترونية وضمان المشروعية والشفافية والنزاهة وحماية حقوق الأطراف المعنية بالتنفيذ

السؤال الرئيسي: إلى أي مدى تكفل التشريعات المقارنة الضمانات الإجرائية اللازمة للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن، بما يحقق سلامة إجراءات التنفيذ البحري وحماية حقوق أطرافه في ظل التحول الرقمي، وبما يتوافق مع الاتجاهات الدولية الحديثة؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من حادثة موضوعها وارتباطها بالتطورات المتسارعة في التحول الرقمي للعدالة، المصحوبة بتزايد الاتجاه نحو استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات التنفيذ القضائي، بما في ذلك المزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن. هذا الموضوع هو مسألة قانونية معقدة تجمع بين القانون البحري وقانون التنفيذ والتشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية، نظرًا للطبيعة القانونية الفريدة والقيمة الاقتصادية الكبيرة للسفن، وما يترتب على بيعها القضائي من آثار على حقوق المدينين والدائنين وأصحاب الامتيازات البحرية والمشتريين. لذلك، فإن فحص الضمانات الإجرائية للمزادات الإلكترونية له أهمية قصوى في إظهار كفاية القواعد القانونية المنظمة لهذه الإجراءات لتحقيق العدالة، وضمان الشفافية والمساواة بين المزايدين، وتعزيز الثقة في وسائل التنفيذ الإلكترونية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والتشريعية الحديثة

كما تكمن الأهمية التشريعية والعملية للدراسة في تقييم ملاءمة التشريعات الحالية لتنظيم المزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن، وتحديد أوجه القصور التي قد تعيق التطبيق الفعال لهذا النظام، والاستفادة من التجارب القانونية المقارنة لتطوير الإطار التشريعي الوطني، وتسعى الدراسة أيضًا إلى تقديم رؤية قانونية متكاملة لتعزيز الضمانات الإجرائية التي تضمن سلامة إجراءات البيع الإلكتروني، وحماية حقوق جميع الأطراف المشاركة في التنفيذ والحد من النزاعات المتعلقة بصحة إجراءات المزاد مما يساهم في رفع كفاءة نظام التنفيذ البحري وتحقيق توازن بين سرعة الإنجاز التي يفرضها التحول الرقمي وضمانات العدالة وسيادة القانون، بالإضافة إلى دعم بيئة الاستثمار في قطاع النقل والتجارة البحريين من خلال توفير نظام قانوني أكثر استقرارًا وفعالية

أهداف الدراسة

١. تهدف هذه الدراسة إلى تعريف مفهوم المزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن، مع بيان خصائصها وطبيعتها القانونية، وتوضيح الفروق بينها وبين المزادات التقليدية.
٢. كما تحلل الإطار القانوني المنظم للمزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن في التشريعات ذات الصلة، وتقييم قدرته على استيعاب متطلبات التحول الرقمي في التنفيذ البحري.
٣. علاوةً على ذلك، تحدد الضمانات الإجرائية اللازمة للإعلان الإلكتروني عن بيع السفن وتنظيم إجراءات التسجيل والمشاركة لضمان الشفافية والانفتاح وتكافؤ الفرص لجميع المشاركين.
٤. وتستعرض الدراسة الضمانات المتعلقة بالتحقق من هوية المشاركين وأهليتهم في المزادات الإلكترونية، وضمان جدية العطاءات المقدمة، وكفالة نزاهة إجراءات المزايدة.
٥. وتتناول الضمانات القانونية والتقنية المتصلة بنزاهة العطاءات الإلكترونية،

- بما في ذلك إثبات وقت تقديمها وترتيبها، والحماية من التلاعب أو التعديل أو التدخل غير المشروع.
٦. كذلك، تحدد الآثار القانونية للأعطال التقنية وانقطاع المنصة أثناء المزاد، وتوضح المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي قد تؤثر على سلامة إجراءات البيع ونتيجته.
٧. تبحث هذه الدراسة في صحة المستندات والسجلات والتوقيعات والبيانات الإلكترونية في إثبات إجراءات المزاد وإتمام البيع القضائي للسفينة، ومدى الاعتراف بها أمام الجهات القضائية والإدارية.
٨. كما تقيم كفاية الضمانات الإجرائية القائمة في حماية حقوق الأطراف المعنية بالتنفيذ وضمان اليقين القانوني، مع الاستناد إلى الاتجاهات الدولية الحديثة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣ بشأن الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، وتقترح في النهاية إطاراً قانونياً وإجرائياً مناسباً للتحول الرقمي في التنفيذ البحري.

تساؤلات الدراسة

١. ما المقصود بالمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن، وما الخصائص القانونية التي تميزه عن المزاد التقليدي؟
٢. ما مدى كفاية الإطار التشريعي المنظم للمزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن في التشريعات محل المقارنة؟
٣. ما هي الضمانات الإجرائية الواجب توافرها عند الإعلان إلكترونياً عن بيع سفينة والسماح بالمشاركة في المزاد؟
٤. ما الضمانات القانونية والإجرائية اللازمة للتحقق من هوية وأهلية المشاركين وضمان جدية العطاءات الإلكترونية؟
٥. كيف يمكن ضمان سلامة العطاءات الإلكترونية، وإثبات وقت تقديمها وترتيبها، وكيف يمكن حماية عملية المزايدة من التلاعب أو التدخل غير المشروع؟
٦. ما الآثار القانونية للأعطال الفنية أو انقطاع المنصة أثناء المزاد، ومن يتحمل المسؤولية عنها؟
٧. إلى أي مدى تُعتبر السجلات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية مقبولة كدليل على إجراءات المزاد وإتمام البيع القضائي للسفينة؟
٨. إلى أي مدى تساهم الضمانات الإجرائية للمزادات الإلكترونية في حماية حقوق أطراف التنفيذ وتحقيق الاعتراف بآثار البيع القضائي للسفن في ضوء الاتجاهات الدولية، ولا سيما اتفاقية بكين لعام ٢٠٢٣؟

فرضيات الدراسة

٩. **الفرضية الأولى:** تفترض الدراسة أن كفاية الضمانات الإجرائية الحاكمة للمزادات الإلكترونية تؤثر بشكل مباشر على نزاهة إجراءات البيع القضائي للسفن وتضمن حماية المراكز القانونية للأطراف المعنية في إجراءات التنفيذ البحري.
١٠. **الفرضية الثانية :** تفترض الدراسة أن التحول الرقمي لإجراءات التنفيذ البحري يسهم في تعزيز كفاءة وفعالية المزادات الإلكترونية، شريطة وجود إطار تشريعي شامل يضمن نزاهة وشرعية الإجراءات الإلكترونية.
١١. **الفرضية الثالثة:** تفترض الدراسة أن الإطار التشريعي الحالي للمزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن لا يزال يعاني من قصور تشريعي وإجرائي يستدعي المراجعة والتطوير لمواكبة متطلبات العدالة الرقمية.
١٢. **الفرضية الرابعة:** تفترض الدراسة أن الالتزام بضمانات الإعلان الإلكتروني والعلانية والشفافية والمساواة بين المزايديين سيعزز نزاهة إجراءات المزاد الإلكتروني ويقلل النزاعات الناشئة عنها.
١٣. **الفرضية الخامسة:** تفترض الدراسة أن الإشراف القضائي على جميع مراحل المزاد الإلكتروني يشكل ضماناً أساسية لضمان صحة إجراءات البيع القضائي للسفن وشرعية نتائجها وفقاً لمبادئ المشروعية والعدالة.
١٤. **الفرضية السادسة:** تفترض الدراسة وجود تفاوت بين التشريعات المقارنة في تنظيم الضمانات الإجرائية للمزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن، مما ينعكس على مستوى الحماية القانونية الممنوحة للأطراف في إجراءات التنفيذ البحري.
١٥. **الفرضية السابعة :** تفترض الدراسة أن توظيف التقنيات الحديثة، بما فيها التوقيعات الإلكترونية والهويات الرقمية والسجلات الإلكترونية، يسهم في تعزيز موثوقية إجراءات المزاد الإلكتروني وزيادة صحتها القانونية وتقليل احتمالات التزوير أو التلاعب.
١٦. **الفرضية الثامنة:** تفترض الدراسة أن الاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة، إلى جانب تطوير الإطار التشريعي الوطني، سيسهم في وضع إطار قانوني شامل للمزادات الإلكترونية في البيع القضائي للسفن. يحقق هذا الإطار توازناً بين السرعة والكفاءة في التنفيذ وتوفير ضمانات إجرائية تحمي حقوق جميع الأطراف في إجراءات التنفيذ البحري.

منهج الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للبيع القضائي للسفن وإجراءات التنفيذ البحري، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية القائمة لتنظيم المزاد الإلكتروني في هذا المجال. كما تعتمد الدراسة على المنهج المقارن من خلال مقارنة التشريعات والنظم القانونية المختلفة

ذات الصلة بالبيع القضائي للسفن والتحول الرقمي في إجراءات التنفيذ، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، والاستفادة من التجارب القانونية المقارنة في تطوير الإطار التشريعي المنظم للمزاد الإلكتروني. كما تستعين الدراسة بالمنهج الوصفي عند عرض المفاهيم القانونية المرتبطة بالمزاد الإلكتروني، والسفينة محل التنفيذ، والضمانات الإجرائية اللازمة لضمان صحة إجراءات البيع

ثانياً: أدوات الدراسة

تتمثل أدوات الدراسة في التحليل القانوني للنصوص التشريعية والفقهية والقضائية ذات الصلة بموضوع البحث، من خلال دراسة أحكام القوانين المنظمة للتنفيذ البحري، والبيع القضائي للسفن، والمعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى تحليل الاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية والآراء الفقهية المتعلقة بالموضوع. كما تعتمد الدراسة على أداة المقارنة التشريعية للكشف عن مدى تطور التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني في التشريعات محل الدراسة

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر القانونية، تتمثل في:

- **المصادر الأصلية:** وتشمل التشريعات الوطنية المنظمة للقانون البحري والتنفيذ والمرافعات والمعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى الأخص اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن (اتفاقية بكين ٢٠٢٣).
- **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب القانونية المتخصصة في القانون البحري وقانون التنفيذ، والأبحاث المنشورة في المجالات القانونية المحكمة، والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بالبيع القضائي للسفن، والمزاد الإلكتروني، والتحول الرقمي للعدالة.
- **المصادر الفقهية والقضائية:** وتشمل آراء الفقهاء والشراح، والأحكام القضائية ذات الصلة بإجراءات التنفيذ البحري والبيع القضائي للسفن وحجية المعاملات الإلكترونية.

رابعاً: عينة الدراسة

نظراً لأن الدراسة ذات طبيعة قانونية تحليلية مقارنة، فإن عينة الدراسة تتمثل في النظم القانونية والتشريعات المقارنة محل التحليل، وليس عينة بشرية أو إحصائية. وتشمل الدراسة مجموعة من التشريعات المختارة التي قطعت شوطاً في تنظيم التنفيذ الإلكتروني والمزادات القضائية، إلى جانب التشريع المصري باعتباره محور الدراسة، مع الاستفادة من بعض النظم القانونية المقارنة مثل التشريع الفرنسي والإماراتي والإنجليزي، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المنظمة للبيع القضائي للسفن

خامساً: أساليب التحليل

تعتمد الدراسة على عدة أساليب تحليلية، أهمها:

- **التحليل القانوني:** من خلال تفسير النصوص القانونية المتعلقة بالبيع القضائي للسفن والمزاد الإلكتروني وتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الضمانات الإجرائية.
- **التحليل المقارن:** من خلال مقارنة الأحكام القانونية في الأنظمة المختلفة لبيان أوجه القصور ومواطن القوة في كل نظام.
- **التحليل النقدي:** من خلال تقييم التنظيم القانوني القائم والكشف عن المشكلات العملية والتشريعية التي تواجه تطبيق المزاد الإلكتروني في التنفيذ البحري.
- **التحليل الاستنباطي:** لاستخلاص النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الإطار القانوني للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن.

نطاق الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث الضمانات الإجرائية للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن، من حيث إجراءات الإعلان، والمشاركة، وتقديم العطاءات، وإرساء المزاد، والرقابة القضائية، وآثار البيع، دون التوسع في الجوانب الفنية أو الاقتصادية المتعلقة بالسفن.
- **الحدود القانونية:** تتناول الدراسة القواعد القانونية المنظمة للبيع القضائي للسفن والتنفيذ البحري والمعاملات الإلكترونية، مع التركيز على التشريع المصري والاستفادة من بعض التشريعات المقارنة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على التطورات التشريعية الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي وإدخال الوسائل الإلكترونية في إجراءات التنفيذ القضائي، مع الاهتمام بالتشريعات والدراسات الحديثة خلال الفترة المعاصرة.
- **الحدود المكانية:** تتناول الدراسة التنظيم القانوني في مصر مع إجراء مقارنة ببعض النظم القانونية الأجنبية والعربية التي اهتمت بتنظيم البيع القضائي للسفن والتحول الرقمي لإجراءات التنفيذ.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (الشعراوي، & اسراء محمد الشحات الشعراوي). (٢٠٢٥). البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية البيع القضائي للسفن باعتباره أحد الموضوعات الأساسية في القانون البحري المعاصر، وتحليل دوره في حماية الحقوق المرتبطة

بالسفن وتحقيق الاستقرار القانوني للتجارة البحرية ، ويمثل هذا البيع إجراء قانونياً استثنائياً في نطاق التنفيذ على الأموال ذات الطبيعة البحرية ، وذلك لما تحمله السفينة من منزلة خاصة في بنية القانون البحري ويبرز الواقع العملي حيوية البيع القضائي للسفن ، حيث يشكل في كثير من الحالات مخرجاً حتمياً لإنهاء النزاعات المتعلقة بالديون البحرية ، والإشكالية الأبرز تكمن في غياب قواعد موحدة على الصعيد الدولي للاعتراف بأثار هذا البيع ، الأمر الذي أفرز حالة من عدم اليقين القانوني انعكست سلباً على التمويل البحري . وتناولت هذه الدراسة والتحليل أهمية هذا البيع في تحقيق الاستقرار القانوني للتجارة البحرية من خلال بيان أبعاده النظرية وأحكامه العملية في القانون البحري المصري والدولي ، وبيان دوره في دعم الثقة بالمعاملات البحرية وصولاً لإبراز إسهامه في حماية المصالح التجارية وتيسير حركة التجارة الدولية باعتباره ركيزة أساسية لضمان استمرار نمو الاقتصاد البحري العالمي .

دراسة (د. ثامر عبد الجبار، ٢٠١٩م، التنظيم القانوني للمزادات الإلكترونية: دراسة مقارنة

تهدف هذه الدراسة موضوع المزادات الإلكترونية بوصفها تجسيدا للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحول المعاملات التجارية من الأشكال الورقية التقليدية إلى الصيغ الإلكترونية، وقد نتج عن هذا التحول ظهور الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والتوثيق الإلكتروني، مما استلزم وجود أطر قانونية تواكب هذا التطور. وعليه، أصدر المشرع العراقي قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ لتنظيم العقود والمستندات الإلكترونية، وحجبتها القانونية، وطرق إثباتها. حيث تتركز الدراسة على عقد البيع الإلكتروني بوصفه من أكثر العقود انتشاراً ومدى إمكانية إجرائه عبر المزادات الإلكترونية التي تشكل شكلاً من أشكال البيع، حيث تُعرض السلع وتُقدم العروض إلكترونياً حتى الوصول إلى سعر نهائي، مما يؤدي إلى إبرام المزاد. كما تستعرض الدراسة الآثار القانونية المترتبة على هذه العملية. وعلاوة على ذلك، تبحث الدراسة في الأنواع المختلفة للمزادات الإلكترونية وتمييزها عن المزادات التقليدية، وتفصل في أشكالها ونظمها المتنوعة بناءً على طبيعة الأطراف المتعاقدة، وطريقة تحديد السعر، ومدة العقد، ونظام إدارة المزاد. كما تتناول نشوء المزادات الإلكترونية الآلية التي تعتمد على البرامج والأنظمة الإلكترونية لتقديم العروض، وتدرس هذه الدراسة الإطار القانوني العراقي للمزادات العلنية، والمسائل القانونية التي تثيرها المزادات عبر الإنترنت، خاصة فيما يتعلق بتنظيم حقوق والتزامات الأطراف المعنية، وضرورة وجود إطار قانوني محدد يحكم هذا النوع من المعاملات. حيث تكمن أهمية الدراسة في حادثة موضوع المزادات عبر الإنترنت وندرة الدراسات القانونية المستقلة التي تتناوله، كما تبرز أهمية توضيح مفهومها وآلياتها وأحكامها ومبادئها وحث المشرع على وضع تنظيمات قانونية محددة، وتؤكد أهميتها العملية من الانتشار المتزايد للتجارة الإلكترونية والمواقع المتخصصة في البيع والشراء

٤ الشعراوي، ع و اسراء محمد الشحات الشعراوي، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ٤(٤)، (٢٠٢٥م)، ص ٧١-٩٥.

عبر المزادات الإلكترونية، والحاجة إلى قواعد قانونية تواكب التطور التكنولوجي وتحمي الأطراف المتعاقدة^٥.

دراسه (عذراء احمد عيسى انصاف). (٢٠٢٥). التزامات المتعاقدين في عقد البيع الالكتروني

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التزامات أطراف العقد في عقد البيع الإلكتروني وفقاً للقوانين العراقية والمصرية واللبنانية، ورغم أن هذا العقد يقوم على التراضي، استناداً إلى الإيجاب والقبول إلا أنه يختلف في آلية تكوينه وطرق التعبير عن الإرادة عبر الوسائل الإلكترونية. حيث تبرز أهمية هذا البحث من التطور السريع للتجارة الإلكترونية وما ينجم عنه من مخاطر تتعلق بسلامة السلع المباعة، والغش والتدليس، وصعوبة التحقق من خلوها من العيوب الظاهرة أو الخفية. كما تعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة والتفسيرات الفقهية والقضائية في الدول الثلاث للوصول إلى فهم أدق لالتزامات الأطراف. حيث يتناول البحث التزامات المشتري الإلكتروني، كالتزام بإبلاغ البائع بالعيوب خلال مدة معقولة، والالتزام بعدم التصرف في السلعة قبل فحصها، وفقاً لمعايير القانون المدني وقوانين حماية المستهلك. كما يبحث في التزامات البائع، ومنها الالتزام بتقديم المعلومات، وضمان مطابقة السلعة للمواصفات المتفق عليها، والاحتفاظ بوثائق الترويج والإعلان كدليل على صحة الصفقة. حيث خلصت الدراسة إلى أن القواعد العامة للقانون المدني لا تزال المرجع الأساسي في تنظيم هذه العقود لغياب نصوص تشريعية خاصة في بعض الدول مع ملاحظة اختلاف النصوص بين الأنظمة المقارنة فيما يتعلق بفترات الإخطار، وحقوق المستهلك في الانسحاب، وضمان المطابقة. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات الإلكترونية لمواكبة التطورات الرقمية، ووضع قواعد خاصة بالعيوب الرقمية والضمانات المتعلقة بها، فضلاً عن إنشاء مراكز تدريبية لنشر الوعي بآليات التعاقد الإلكتروني والحد من النزاعات الناشئة عنه

ثانياً: الدراسات الاجنبية

Study (Ball, A. B. (2025). Online Ship Sales: Prospects and Challenges. In the Beijing Convention on the Judicial Sale of Ships

هدفت الدراسة إلى التركيز بصورة أساسية على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن لعام ٢٠٢٣ (اتفاقية بكين)، بهدف تقديم فهم شامل ومفصل لكيفية عمل الاتفاقية، ومجالات الصعوبة والغموض التي قد تثيرها، ومدى ارتباطها بالقانون القائم في أنظمة القانون العام والأنظمة القانونية المدنية، فضلاً عن علاقتها بالاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة. كما تسعى إلى تمكين الدول من تكوين رؤية قانونية أكثر وضوحاً تساعد في اتخاذ قراراتها بشأن تبني الاتفاقية من عدمه. كما هدفت الدراسة إلى تقديم عرض شامل ومفصل للأسباب التي جعلت اتفاقية بكين محل اهتمام وضرورة، وتطور إعدادها من خلال اللجنة

٥ ثامر عبد الجبار، التنظيم القانوني للمزادات الإلكترونية: دراسة مقارنة، المركز العربي، القاهرة، (٢٠١٩م)، ص ٢.

البحرية الدولية (CMI) ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، بما يوضح فلسفة الاتفاقية ومبادئها الأساسية. كما تناولت الدراسة تحليلًا متخصصًا ودقيقًا لأحكام الاتفاقية، وبيان علاقتها بالنقائيد القانونية البحرية القائمة، بما في ذلك قانون الأميرالية في أنظمة القانون العام، وحجز السفن في الأنظمة القانونية المدنية، وقانون الأميرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك هدفت إلى تحديد مجالات الإشكال المحتملة، وتحليل دور الاتفاقية في ظل تنامي الرقمنة وظهور المنصات المتخصصة في بيع وشراء السفن، مع تقديم تقييم نقدي لمزايا الاتفاقية وأوجه القصور المحتملة فيها. وخلصت الدراسة إلى أن اتفاقية بكن تمثّل موضوعًا ذا أهمية متزايدة في المجال القانوني البحري الدولي، وأنها تحظى باهتمام الحكومات والمحامين والمؤسسات الأكاديمية والباحثين وقطاع النقل البحري بوجه عام، كما يُتوقع استمرار أهميتها على المستوى العالمي مع دراسة الدول المختلفة إمكانية التصديق عليها واعتماد أحكامها^٦.

Study (Kao, S., Zhang, L., & Sheng, H. (2023). Ensuring Clear Ownership of Ships: Prospects and Achievements of the International Convention on the Judicial Sale of Ships

هدفت الدراسة إلى اعتماد اتفاقية الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن (المشار إليها فيما يلي بـ«الاتفاقية») في ديسمبر ٢٠٢٢. وتهدف إلى ضمان الآثار العابرة للحدود للبيع القضائي للسفن، بما يضمن سلامة سندات ملكيتها، ويعزز ثقة كل من المشترين والممولين. وتُعَدُّ هذه الاتفاقية أحدث مساعي المجتمع البحري لتوسيع نطاق التعاون القضائي والشحن عبر الحدود؛ وقد شكّل إنشاء مستودع بيانات لهذا الغرض ابتكارًا في العصر الرقمي. ويُعتبر نص الاتفاقية مقبُولًا من حيث الإجراءات القضائية وتسجيل السفن، ولم تُواجه أي صعوبات جوهرية في تنفيذه نظرًا للتوازن المُحقّق بينه وبين القوانين المحلية. ويُيسّر دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمستقبل واعد؛ إلا أن موقف الدول الرائدة في تسجيل السفن ومنصات حجز السفن الشهيرة سيُحدد إلى حد كبير نجاحها وآفاقها المستقبلية. ومن التطورات الأخرى المُستوحاة من مستودع البيانات المُنشأ بموجب الاتفاقية، استكشاف الابتكارات في النظام الإلكتروني الدولي لتبليغ الوثائق القانونية في الخارج^٧.

A study by Siarivati, Yu., and Hedayati, R. (2026). The necessity of drafting an auction law to support legal certainty for auction officials through online auctions

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى إلحاح إصدار هذه اللائحة وتحديد صياغة محتوى قابل للتكيف مع التكنولوجيا. ويتمثل هدف البحث في تحديد سبل إنشاء محتوى يتكيف مع التقنيات الجديدة وتقييم أهمية هذه اللائحة. أظهرت الدراسة أن التحول

6 Ball, A. B., Online Ship Sales: Prospects and Challenges. In The Beijing Convention on the Judicial Sale of Ships Informa Law, Routledge. (2025), pp. 133-154).

7 Cao, X., Chang, L., & Xing, H., Securing the clean title of ships: The prospects and achievements of the Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. Marine Policy, 154, (2023). 105685.

إلى نظام المزادات الإلكترونية أدى إلى تباين بين لائحة البيع التقليدية (١٩٠٨) ولائحة وزير المالية المنظمة للمزادات الرقمية. وقد نتج عن هذا التباين حالة من عدم اليقين القانوني، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات المزاد وحماية مسؤوليه. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى إلحاح إصدار هذه اللائحة وتحديد صياغة محتوى قابل للتكيف مع التكنولوجيا. ويتمثل هدف البحث في تحديد سبل إنشاء محتوى يتكيف مع التقنيات الجديدة وتقييم أهمية هذه اللائحة. تستخدم هذه الدراسة مناهج تشريعية معيارية ومفاهيمية. وتشير نتائج البحث إلى ما يلي: (١) الحاجة الملحة إلى سن قانون وطني للمزادات لمعالجة الازدواجية التنظيمية. لا يزال الأساس القانوني الرئيسي للمزادات حاليًا هو لائحة البيع (Staatsblad 1908) رقم (١٨٩)، وهي لائحة هولندية من الحقبة الاستعمارية تنظم إجراءات البيع العلني، والتي ظلت سارية المفعول منذ ١ أبريل ١٩٠٨. وتتمتع لائحة البيع، من الناحية القانونية، بنفس مكانة القانون بموجب الأحكام الانتقالية لدستور عام ١٩٤٥. وينشأ تعارض لأن قواعد المزادات الإلكترونية تُحدد فقط بموجب لوائح وزير المالية، وهي لوائح أدنى مرتبة، ويمكن نقضها في حال مخالفتها لإجراءات لائحة البيع. (٢) يلزم وجود تقنين وطني كأساس لليقين القانوني وحماية مسؤولي المزادات. وينبغي أن يُعيد صياغة الأحكام القانونية تعريف «قراءة محاضر المزادات الرقمية»، وأن يعترف بالتوقيعات الإلكترونية كوثائق قانونية سارية المفعول، وأن يحد من مسؤولية مسؤولي المزادات عن أعطال النظام الإلكتروني

• التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن موضوع البيع القضائي للسفن والمزادات الإلكترونية حظي باهتمام بحثي متزايد، إلا أن هذا الاهتمام توزع بين اتجاهات بحثية متعددة؛ فقد ركزت بعض الدراسات على الطبيعة القانونية للبيع القضائي للسفن وأهميته في تحقيق الاستقرار القانوني للتجارة البحرية وحماية الحقوق المرتبطة بالسفن، بينما تناولت دراسات أخرى التنظيم القانوني للمزادات الإلكترونية وما تثيره من إشكالات مرتبطة بحجية الإجراءات والوثائق الإلكترونية وحقوق والتزامات أطراف المزاد. كما اتجه جانب آخر من الدراسات إلى بحث اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الآثار الدولية للبيع القضائي للسفن لعام ٢٠٢٣ (اتفاقية بكين)، وما تستهدفه من تحقيق الاعتراف الدولي بآثار البيع القضائي وضمان سلامة سند ملكية السفينة وتعزيز الثقة في المعاملات البحرية الدولية. ويلاحظ كذلك أن الدراسات الحديثة أكدت أن التحول الرقمي في إجراءات المزادات أوجد تحديات قانونية جديدة، خاصة في ظل استمرار بعض التشريعات التقليدية وعدم قدرتها على استيعاب التطورات التقنية المتسارعة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني بشأن إجراءات المزاد والمسؤولية عن الأخطاء أو الأعطال التقنية

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الاتجاهات مجتمعة في بناء إطارها النظري والقانوني، إلا أنها تختلف عنها في سعيها إلى الجمع بين البيع القضائي للسفن

والمزاد الإلكتروني والآثار القانونية الدولية المترتبة على هذا البيع في إطار تحليلي واحد. فبينما تناولت الدراسات السابقة هذه الموضوعات غالباً بصورة منفردة أو ركزت على جانب محدد منها، تسعى الدراسة الحالية إلى بحث مدى ملاءمة القواعد القانونية المنظمة للبيع القضائي للسفن للتطبيق في البيئة الإلكترونية، وما يترتب على ذلك من إشكالات تتعلق بإجراءات الإعلان والمزايدة وإثبات البيع وحجية المستندات الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف، إلى جانب بحث مدى اتساق التنظيم الوطني مع الاتجاهات الدولية الحديثة، وبصفة خاصة ما أقرته اتفاقية بكين لعام ٢٠٢٣. ومن ثم، تمثل الدراسات السابقة أساساً مهماً للدراسة الحالية، في حين تسعى الأخيرة إلى معالجة جانب أكثر تخصصاً يتمثل في التفاعل بين التطور التكنولوجي والتنظيم القانوني للبيع القضائي للسفن، بما يسهم في الحد من حالة عدم اليقين القانوني وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والثقة في المعاملات البحرية

• أهم ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية

تتميز الدراسات السابقة بتنوع زوايا تناولها للموضوع؛ فقد ركزت دراسة **الشعراوي (2025)** على البيع القضائي للسفن وأهميته في تحقيق الاستقرار القانوني للتجارة البحرية وحماية الحقوق المرتبطة بالسفن، بينما اتجهت دراسة **ثامر عبد الجبار (2019)** إلى دراسة التنظيم القانوني للمزادات الإلكترونية بصفة عامة، دون تخصيص البحث في المزاد الإلكتروني المتعلق بالبيع القضائي للسفن. أما دراسة **عذراء أحمد عيسى إنصاف (2025)** فقد انصبّت على التزامات المتعاقدين في عقد البيع الإلكتروني وما يرتبط به من ضمانات وحقوق، في حين ركزت دراسة **Ball (2025)** على اتفاقية بكين لعام ٢٠٢٣ وتحليل أحكامها وآثارها الدولية وعلاقتها بالأنظمة القانونية المختلفة. كذلك اهتمت دراسة **Cao, Chang, & Xing (2023)** بضمان سلامة سند ملكية السفينة والاعتراف بالآثار الدولية للبيع القضائي، بينما ركزت دراسة **Siarivati, Yu., & Hedayati (2026)** على ضرورة وضع تنظيم تشريعي للمزادات الإلكترونية وتحقيق اليقين القانوني وحماية مسؤولي المزادات في ظل التحول الرقمي

وبذلك، فإن أهم ما يميز هذه الدراسات عن الدراسة الحالية هو أن كل دراسة منها ركزت على جانب محدد من الموضوع، سواء تعلق الأمر بالبيع القضائي للسفن، أو بالمزادات الإلكترونية، أو بالتعاقد الإلكتروني، أو بالآثار الدولية للبيع القضائي، أو بالحاجة إلى تنظيم تشريعي للمزادات الرقمية. في المقابل، تتميز الدراسة الحالية بمحاولة الجمع بين هذه الجوانب في إطار قانوني واحد، من خلال التركيز تحديداً على الضمانات الإجرائية للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن، وليس مجرد بحث البيع القضائي أو المزاد الإلكتروني بصورة مستقلة

كما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على الجانب الإجرائي للمزاد الإلكتروني، من خلال بحث الضمانات المتعلقة بالإعلان عن المزاد، والتحقق من هوية المشاركين وأهليتهم، وتسجيلهم إلكترونياً، وتقديم العطاءات والمفاضلة بينها، وإثبات إجراءات

المزايدة، وحماية سرية البيانات وسلامة النظام الإلكتروني، وإتمام البيع وإثباته، والتعامل مع الأعطال والمخاطر التقنية، وضمان حقوق المدين والدائن والمشتري وباقي أطراف التنفيذ. وهذه الجوانب الإجرائية لا تحظى بالمعالجة المتكاملة في الدراسات السابقة

وتتميز الدراسة الحالية كذلك باعتماد المنهج المقارن في دراسة مدى ملاءمة التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني مع الطبيعة الخاصة للبيع القضائي للسفن، مع الاستفادة من التطورات الدولية التي أفرزتها اتفاقية بكين لعام ٢٠٢٣، وربطها بمتطلبات التحول الرقمي في إجراءات التنفيذ البحري. ومن ثم، فإن القيمة المضافة للدراسة الحالية تتمثل في الانتقال من مجرد الدعوة إلى تنظيم المزادات الإلكترونية أو بيان أهمية البيع القضائي للسفن إلى البحث في الضمانات القانونية والإجرائية الكفيلة بجعل المزاد الإلكتروني وسيلة آمنة وفعالة ومشروعة لتنفيذ البيع القضائي للسفن، بما يحقق التوازن بين سرعة وكفاءة التحول الرقمي من جهة، وضمانات العدالة وحماية حقوق أطراف التنفيذ وتحقيق اليقين القانوني من جهة أخرى

خطة البحث

المبحث الأول: الإطار القانوني والإجرائي للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن

- المطلب الأول: خصوصية البيع القضائي للسفن وأثرها في إجراءات المزاد الإلكتروني
- المطلب الثاني: التحول من المزاد التقليدي إلى المزاد الإلكتروني في التنفيذ البحري

المبحث الثاني: ضمانات المشاركة والمنافسة في المزاد الإلكتروني للسفن

- المطلب الأول: ضمانات التحقق من هوية المتزايدين وتكافؤ فرص المشاركة
- المطلب الثاني: ضمانات نزاهة المزايدة ومنع التلاعب الإلكتروني

المبحث الثالث: ضمانات صحة المزاد الإلكتروني والرقابة على نتائجه

- المطلب الأول: ضمانات إثبات وسلامة إجراءات المزاد الإلكتروني
- المطلب الثاني: الرقابة القضائية والجزاءات المترتبة على الإخلال بضمانات المزاد الإلكتروني

الإطار النظري

المبحث الأول: الإطار القانوني والإجرائي للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن

«تمهيد وتقسيم»

يمثل البيع القضائي للسفن إحدى الوسائل القانونية المهمة لتسوية الديون والحقوق المترتبة عليها لما تتمتع به السفن من طبيعة قانونية ومالية خاصة وما قد يترتب على بيعها من آثار تمس مصالح مالك السفينة والدائنين وغيرهم من أصحاب الحقوق المرتبطة بها ومع التطور المتسارع في وسائل التحول الرقمي حيث اتجهت النظم القانونية الحديثة إلى الاستفادة من التقنيات الإلكترونية في تنظيم إجراءات البيع بالمزاد بما يحقق قدرًا أكبر من السرعة والشفافية وتوسيع نطاق المشاركة في المزايمة مع المحافظة على الضمانات القانونية المقررة للبيع القضائي ويقتضي بحث المزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن الوقوف على الإطار القانوني المنظم لهذه العملية وبيان القواعد والإجراءات التي تحكم مراحلها المختلفة بدءًا من الإعلان عن البيع وشروط الاشتراك والتسجيل في المزاد مرورًا بإجراءات تقديم العطاءات والمزايمة وإرساء البيع وانتهاءً بإتمام إجراءات البيع وآثاره القانونية في ضوء خصوصية السفينة كمال منقول ذي طبيعة قانونية متميزة وبما يكفل تحقيق التوازن بين مقتضيات التنفيذ القضائي وحماية حقوق جميع الأطراف ذات الصلة. وعليه سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: خصوصية البيع القضائي للسفن وأثرها في إجراءات المزاد الإلكتروني

المطلب الثاني: التحول من المزاد التقليدي إلى المزاد الإلكتروني في التنفيذ البحري

المطلب الأول

خصوصية البيع القضائي للسفن وأثرها في إجراءات المزاد الإلكتروني

● مفهوم البيع القضائي للسفن وخصائصه

من المقرر أن عقد بيع السفينة يبرم وفقاً للقواعد العامة التي تحكم تكوين العقود وهي وجود ثلاثة أركان جوهرية: رضا صحيح خالٍ من عيوب الإرادة، ومحل مشروع، وسبب مشروع. وأثره هو نقل ملكية السفينة إلى المشتري والتمن إلى البائع. لذلك، لا يختلف بيع السفينة في مفهومه عن عقود بيع المنقولات الأخرى. بيع السفينة هو عقد يلتزم به البائع بنقل ملكية السفينة إلى المشتري مقابل ثمن نقدي^٨.

ويتميز بيع السفينة عن غيره من التصرفات بحكم خاص في المادة (١١/١) من القانون البحري المصري، التي تنص على أن التصرفات التي يكون محلها إنشاء أو نقل أو انقضاء الملكية أو الحقوق العينية الأخرى على السفينة يجب أن تكون في محرر رسمي، وإلا كانت باطلة^٩. ومؤدى هذا الحكم أن بيع السفينة يُعتبر عقداً شكلياً لا ينعقد صحيحاً إلا إذا تم في محرر رسمي، وأي إخلال بهذا الشكل يترتب عليه بطلان العقد بطلاناً مطلقاً^{١٠}.

بيع السفينة بالتراضي—وفقاً للشروط والأركان السابقة—يثير قليلاً من المشكلات فيما يتعلق بنقل الملكية. تنتقل ملكية السفينة إلى المشتري الجديد بسلاسة وأمان، مع جميع الحقوق والالتزامات المرتبطة بها. بينما ينقل هذا البيع الملكية، فإنه لا ينهي في حد ذاته الامتيازات البحرية القائمة على السفينة. يحتفظ الدائن الممتاز بحق تتبع السفينة في حيازة أي مالك لاحق. مما لا شك فيه أن حق التتبع الممنوح قانوناً للدائنين الممتازين يشكل تهديداً حقيقياً لمصالح المشتري، حيث تظل ملكية السفينة، حتى بعد نقلها، مثقلة بهذه الحقوق العينية التبعية، مما قد يعرض المشتري لدعاوى مستقبلية. ومع ذلك، يوفر القانون البحري للمشتري آلية قانونية لتخليص السفينة من الامتيازات، رهنأً بشرطين متزامنين: أولاً، تسجيل عقد البيع في سجل السفن المختص؛ وثانياً، مرور ستين يوماً من تاريخ هذا التسجيل دون أي اعتراض رسمي من أصحاب الحقوق الممتازة. يؤدي استيفاء هذين الشرطين إلى انقضاء الامتيازات وتخليص السفينة من آثارها القانونية. بينما لا يثير بيع السفينة بالتراضي أي مشكلات جوهرية بخصوص آثاره القانونية، فإن المشكلات العملية تظهر بوضوح في سياق ما يُعرف بالبيع القضائي أو الجبري للسفن، وذلك بسبب طبيعته الخاصة التي تستلزم تعريفاً دقيقاً لمفهومه^{١١}.

ولم يتعرض المشرع المصري لتعريف البيع القضائي للسفينة تعريفاً صريحاً وإنما

٨ مصطفى كمال طه القانون البحري، دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، (د.ت)، ص ٧٩.

٩ القانون البحري المصري، قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بإصدار قانون التجارة البحرية، المادة (١١/١).

١٠ اسراء محمد الشحات الشعراوي، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، جامعة بنها، المجلد (٤)، العدد (٤)، (٢٠١٦م)، ص ٧٣.

١١ اسراء محمد الشحات الشعراوي، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية، مرجع سابق، (٢٠١٦م)، ص ٧٤.

أشار إليه بمصطلحات متعددة، من بينها «بيع السفينة جبراً» و«البيع الجبري للسفينة» وهذا في إطار تنظيمه لإجراءات التنفيذ على السفن ويترتب على هذا النوع من البيع أثر قانوني جوهري يتمثل في تطهير السفينة من الديون والحقوق العينية التي تثقلها بحيث لا تظل هذه الحقوق عاقلة بالسفينة بعد إتمام البيع القضائي وإنما تنتقل آثارها إلى الثمن المتحصل من بيعها وفقاً للقواعد المقررة قانوناً، بما يكفل تحقيق التوازن بين مصلحة المشتري في الحصول على السفينة خالية من الأعباء السابقة ومصلحة الدائنين في استيفاء حقوقهم من حصيلة البيع

ويجد هذا الأثر سنداً في القواعد العامة المنظمة للتأمينات العينية وبصفة خاصة ما تقررته المادة (١٠٨٤) من القانون المدني المصري بشأن انقضاء التأمين العيني ببيع المال المثقل به وانتقال حق الدائن إلى الثمن المحصل من البيع ويؤكد هذا أن البيع الجبري للسفينة لا يقتصر أثره على نقل ملكيتها إلى الراسي عليه المزاد وإنما يمتد إلى إعادة تنظيم المركز القانوني للحقوق الواردة عليها بحيث تنتقل الحقوق التي كانت تثقل السفينة إلى حصيلة البيع وفقاً لمراتبها القانونية وهو ما يكتسب أهمية خاصة عند تنظيم المزاد الإلكتروني للسفن إذ يتعين أن تكون شروط البيع والإعلان عنه واضحة في بيان الآثار المترتبة على إرساء المزاد بالنسبة إلى الديون والرهن والامتيازات البحرية القائمة على السفينة.^{١٢}

ويؤكد المشرع المصري هذا الأثر في قانون التجارة البحرية حيث نص في المادة (٣٧) على انقضاء حقوق الامتياز على السفينة في حالتها ببيعها جبراً وبيعها اختيارياً مع انتقال هذه الحقوق إلى الثمن المحصل من البيع وفقاً للضوابط والمواعيد التي حددها القانون إذ ينقضي الامتياز في حالة البيع الاختياري بمضي ستين يوماً من تاريخ شهر عقد البيع في سجل السفن ما لم يتمسك الدائنون الممتازون بحقوقهم على الثمن وفقاً للإجراءات التي رسمها النص كما نظم المشرع في المادتين (٢٧) و(٣٧) من قانون التجارة البحرية المصري الآثار المترتبة على البيع الجبري للسفينة وانقضاء الحقوق والامتيازات الواردة عليها بما يحقق تطهيرها من هذه الحقوق وانتقالها إلى حصيلة البيع وهو ما يتفق مع القاعدة العامة التي قررتها المادة (١٠٨٤) من القانون المدني بشأن انقضاء حقوق الرهن ببيع المال المرهون بيعاً جبرياً بالمزاد العلني وإيداع الثمن أو دفعه إلى الدائنين المقيد الذين تسمح مرتبتهم باستيفاء حقوقهم منه فإن البيع الجبري للسفينة يؤدي إلى تطهيرها من الحقوق والامتيازات التي كانت تثقلها مع الحفاظ في الوقت ذاته على حقوق الدائنين من خلال انتقالها إلى الثمن الناتج عن البيع وهو ما يبرز خصوصية البيع القضائي للسفن ويقتضي مراعاة هذه الآثار عند تنظيم إجراءات المزاد الإلكتروني وإرساله.^{١٣}

- تعريف البيع القضائي للسفينة وفقاً لاتفاقية بيجين ٢٠٢٢.

١٢ سميحة مصطفى القليوبي، الأسس القانونية للتجارة البحرية، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، القاهرة،

(٢٠٢٢م)، ص ١٣١.

١٣ الشعراوي، إبراء محمد الشحات، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية،

٤(٢٠٢٥م)، ص ٧٤.

يظهر مصطلح «البيع القضائي للسفينة» في عدة مواضع ضمن اتفاقية بيجين بشأن البيع القضائي للسفن، ويُعد هذا المصطلح محدداً رئيسياً لنطاق الاتفاقية وأساس أحكامها الموضوعية. ونظراً لأهمية تعريف هذا المصطلح، تقدم الاتفاقية تعريفين منفصلين لكل من «البيع القضائي» و«السفينة»، حيث يشكل هذان العنصران المتلازمان الأساس القانوني لتطبيق أحكامها وتنظيم آثارها، تعرف الاتفاقية البيع القضائي للسفينة بأنه: (١) أي بيع للسفينة تأمر به أو تأذن به أو تقره محكمة أو سلطة عامة أخرى، سواء بالمزاد العلني أو باتفاق خاص يتم تحت إشراف المحكمة وبموافقتها؛ (٢) وتُخصص عائداته للدائنين^{١٤}.

وتؤكد اتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٧ بشأن توحيد بعض قواعد الامتيازات والرهون البحرية من خلال المادتين (١٠) و(١١) خصوصية البيع القسري للسفينة إذ أوجبت المادة (١٠) إخطار أصحاب الرهون والامتيازات البحرية والجهة المختصة بتسجيل السفينة بموعد ومكان البيع قبل إجرائه بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً بما يكفل إحاطة أصحاب الحقوق علماً بإجراءات البيع وتمكينهم من حماية مصالحهم كما قررت المادة (١١) أن البيع القسري، متى تم وفقاً لقانون الدولة التي يجري فيها البيع وأحكام الاتفاقية ويؤدي إلى انقضاء الرهون والامتيازات والحقوق العينية الأخرى التي تنقل السفينة مع انتقال حقوق أصحابها إلى حسيطة البيع وفقاً لمراتبهم القانونية وإمكانية إصدار شهادة للمشتري تثبت خلو السفينة من هذه الحقوق بما يتيح شطبها من سجل السفينة وتسجيلها باسم المشتري وتبرز هذه الأحكام أهمية ضمان الإعلان والإخطار السابق على البيع وضرورة وضوح الآثار القانونية المترتبة على إرساء المزاد وهي ضمانات يتعين مراعاتها عند الانتقال إلى نظام المزاد الإلكتروني للسفن.^{١٥}

يُميز سمتان رئيسيتان البيع القضائي للسفينة من خلال هذا التعريف:

السمة الأولى: أن هذا البيع رغم اختلاف الإجراءات بين النظم القانونية، يتم تحت إشراف سلطة قضائية. ويشمل ذلك المحكمة التي تبدأ إجراءات البيع أو توافق على ما تم إنجازه منها، مما يؤكد الطابع القضائي للعملية برمتها ويكسبها صفة رسمية تضمن شرعيتها وقانونيتها^{١٦}.

ويترتب على ذلك أن السمة المميزة للبيع بأنه «قضائي» لا تقتصر على ما إذا كانت الجهة الأمرة أو الموافقة على بيع السفينة ذات طبيعة قضائية. بل يمتد المفهوم ليشمل جميع أشكال البيع التي تتم تحت الإشراف القضائي، سواء صدر أمر البيع من محكمة مختصة أو تمت الموافقة عليه من سلطة عامة غير قضائية ثم صادقت عليه المحكمة أو أقرته. والعامل الحاسم هو الإشراف القضائي النهائي على إجراءات البيع الذي يشكل الضمان الأساسي لتحقيق العدالة وحماية الحقوق دون اشتراط أن يصدر البيع ابتداءً من جهة قضائية

١٤ المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن لعام ٢٠٢٢م.

١٥ نفس المرجع السابق، ص ٧٦.

١٦ المذكرة التفسيرية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن لعام ٢٠٢٢م، ص ٣٠.

واستيعاباً للتفاوتات القائمة بين النظم القانونية الوطنية بشأن طرق إجراء البيع القضائي للسفن، حرص الفريق العامل على أن تنص الاتفاقية على طريقتين لإجراء هذه المبيعات. وتمثلان إطاراً إجرائياً مرناً قادراً على استيعاب هذا التنوع التشريعي. وهاتان الطريقتان هما: إجراء البيع بالمزاد العلني، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في النظم القضائية، أو باتفاق خاص يتم تحت إشراف المحكمة ورقابتها. وهذا يضمن الحفاظ على الحقوق المرتبطة بالسفينة وتحقيق العدالة بين الأطراف المعنية^{١٧}.

السمة الثانية: أن البيع القضائي هو في جوهره وسيلة فعالة لإنفاذ الحقوق الخاصة. فهو بمثابة أداة قانونية تمكن الدائنين من استرداد مستحقاتهم عن طريق تحويل قيمة السفينة - باعتبارها مالاً محجوزاً إلى أموال تُوزع وفقاً لترتيب الامتيازات والضمانات المقرر قانوناً، ويستتبع هذا التعريف أن الاتفاقية تستبعد من نطاقها المبيعات التي لا تُخصص عائداتها لتسوية ديون الدائنين، بل تذهب إلى الخزانة العامة. وهذا هو الحال في المبيعات الجبرية للسفن المحجوزة بموجب أحكام القانون العام، كالقوانين الضريبية أو الجمركية أو الجنائية؛ فهذه المبيعات في جوهرها لا تهدف إلى إنفاذ الحقوق الخاصة بل تحقيق أهداف السياسة العامة. وبالتالي، لا تدخل في مفهوم البيع القضائي كما تعرفه الاتفاقية^{١٨}.

• خصوصية السفينة كمال محل التنفيذ

تتميز السفينة بخصوصية قانونية واقتصادية تجعلها تختلف عن غيرها من الأموال محل التنفيذ فهي وإن كانت منقولاً من حيث الأصل فإنها تتمتع بنظام قانوني خاص يقترب في بعض جوانبه من النظام المطبق على العقارات لقيمتها المالية المرتفعة وإمكانية تسجيل ملكيتها والحقوق العينية المترتبة عليها كالرهن البحري وحقوق الامتياز والحجز كما أن السفينة تمثل وحدة اقتصادية متحركة قد تنتقل بين موانئ ودول متعددة مما يجعل تحديد مكانها والسيطرة القانونية عليها من المسائل المهمة عند مباشرة إجراءات التنفيذ وتزداد هذه الخصوصية بالنظر إلى تعدد أصحاب الحقوق المرتبطة بالسفينة سواء كانوا دائنين مرتهين أو أصحاب امتيازات بحرية أو أطرافاً أخرى لهم مصالح قانونية فيها وارتباط السفينة أحياناً ب عقود النقل والتأمين والتشغيل فإن التنفيذ عليها لا ينصرف فقط إلى بيع مال مملوك للمدين وإنما يتطلب مراعاة مركز قانوني متشابك ذي طبيعة بحرية ودولية وهو ما يفرض تنظيمًا إجرائيًا خاصًا يراعي طبيعة السفينة وقيمتها ومكان وجودها والحقوق المقررة عليها^{١٩}.

• إجراءات الحجز والبيع القضائي للسفينة

17 Rodriguez Delgado, Scope of Application of the UNCITRAL Instrument on Jurisdiction in the Sale of Ships, *Usporedno pomorsko pravo*. (2022), p. 713.

المذكرة التفسيرية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن لعام ٢٠٢٢م، ص ٣٠.

19 Zhang, Z., Guan, C., Chen, H., Yang, X., Gong, W., & Yang, A. Adaptive .privacy-preserving federated learning for fault diagnosis in internet of ships. *IEEE Internet of Things Journal*, 9(9), (2021), p.6845.

تخضع إجراءات الحجز والبيع القضائي للسفينة لمجموعة من القواعد التي تهدف إلى وضع السفينة تحت سلطة الجهة المختصة ومنع التصرف فيها أو إخراجها من نطاق التنفيذ ثم تمهيد الطريق لبيعها واستيفاء حقوق الدائنين من ثمنها وفقاً للترتيب القانوني المقرر ويبدأ التنفيذ عادة باتخاذ إجراءات الحجز وفق الشروط والاختصاصات التي يحددها القانون مع إخطار الأشخاص والجهات التي قد تكون لها حقوق على السفينة ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للإعلان عن البيع وتحديد شروطه وموعده وطريقته ويقتضي البيع القضائي تحديد البيانات المتعلقة بالسفينة وتقييمها أو تحديد القيمة التي يبدأ منها المزاد وإتاحة المعلومات اللازمة للراغبين في المشاركة ثم إجراء المزاييدة وفق القواعد المقررة وإرسالها على من يقدم العرض المستوفي للشروط يعقب هذا استكمال الإجراءات القانونية المترتبة على رسو المزاد وسداد الثمن وتوزيعه وفقاً للحقوق الثابتة على السفينة وتكتسب هذه الإجراءات أهمية خاصة لأن البيع القضائي قد يؤدي إلى تطهير السفينة من بعض الحقوق والقيود وفقاً للقانون بما يجعل صحة الإجراءات السابقة على البيع والضمانات المحيطة به أمراً جوهرياً في تحديد آثاره القانونية.²⁰

• أوجه الاختلاف بين البيع القضائي للسفن والبيع القضائي للأموال الأخرى

يختلف البيع القضائي للسفن عن البيع القضائي للأموال الأخرى بسبب الطبيعة الخاصة للسفينة وما يرتبط بها من مصالح وحقوق ذات طابع بحري ودولي ففي حين يمكن أن يقتصر التنفيذ على مال منقول أو عقار موجود في نطاق جغرافي محدد فإن السفينة بطبيعتها مال متحرك قد توجد في ميناء أو دولة مختلفة عن الدولة التي يجري فيها التنفيذ كما قد تتعدد الجهات والأشخاص الذين ترتبط مصالحهم بها وتكون الحقوق المثقلة عليها خاضعة في بعض الحالات لقواعد بحرية واتفاقيات دولية وتتميز السفن بارتفاع قيمتها الاقتصادية مما يجعل إجراءات الإعلان والمنافسة والحصول على أفضل سعر ممكن أكثر أهمية كما أن بيعها قد يؤثر في حقوق الدائنين أصحاب الرهون والامتيازات البحرية وغيرهم من أصحاب الحقوق كما أن البيع القضائي للسفينة قد تكون له آثار تتجاوز حدود الدولة التي تم فيها البيع فيما يتعلق بالاعتراف بالبيع وآثاره تجاه الحقوق المسجلة أو المطالبات القائمة عليها فإن الإجراءات المتعلقة ببيع السفن تتطلب قدرًا أكبر من الدقة في تحديد هوية السفينة ووضعها القانوني ومكان وجودها والحقوق المترتبة عليها وإخطار أصحاب المصالح فيها وهو ما يميزها عن العديد من صور البيع القضائي للأموال الأخرى.²¹

• أثر هذه الخصوصية على إجراءات المزاد الإلكتروني

تتعرض خصوصية السفينة بصورة مباشرة على تنظيم المزاد الإلكتروني

20 VESSELS, J. S. O., Specific Rules Concerning Judicial Sales of Seized Vessels for Compensation of Claims. Journal of Maritime Law and Commerce, 20(4), (1989), p.2.

21 Shao, Y. F., Piñeiro, L. C., & Mejia Jr, M. Q., Paving the way to recognising foreign judicial sales of ships. A comparative analysis of judicial sale proceedings in selected jurisdictions. Cuadernos Derecho Transnacional, 15, (2023), p.136.

المخصص لبيعها قضائياً إذ لا يكفي تطبيق القواعد العامة للمزاد الإلكتروني دون مراعاة طبيعة السفينة كمال منقول متحرك ذي قيمة مرتفعة ومركز قانوني متعدد الأطراف فإتاحة المشاركة إلكترونياً يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في المزادات البحرية لأنها تسمح بجذب متزايدين من مناطق ودول مختلفة وتجاوز القيود المكانية التي تفرضها المزايدة التقليدية إلا أن هذا يفرض في المقابل ضرورة توفير معلومات دقيقة وشاملة عن السفينة وبيانات تسجيلها ومواصفاتها وحالتها وموقعها والحقوق والرهون والامتيازات المتعلقة بها وشروط البيع وأثاره كما ينبغي أن تضمن المنصة الإلكترونية التحقق الدقيق من هوية المتزايدين وأهليتهم وسلامة العروض وتوقيت تقديمها وحفظ السجلات الإلكترونية بصورة موثوقة مع توفير آليات فعالة للتعامل مع الأعطال التقنية أو التلاعب الإلكتروني وتقتضي الطبيعة الدولية المحتملة للمزاد البحري مراعاة سهولة الوصول إلى الإعلان والمعلومات من جانب المتزايدين الموجودين خارج الدولة مع ضمان المساواة بينهم وعدم التمييز في المشاركة.²²

• التمييز بين البيع الجبري والبيع الرضائي بالمزاد الإلكتروني

يختلف البيع الجبري للسفن عن البيع الرضائي بالمزاد الإلكتروني من حيث مصدر البيع والأساس القانوني الذي يقوم عليه كل منهما. فالبيع الجبري للسفينة يتم في إطار إجراءات التنفيذ على أموال المدين، ويكون الغرض منه استيفاء حقوق الدائنين من قيمة السفينة بعد اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة للحجز والتنفيذ وبيعها بالمزاد، ومن ثم لا يستند هذا البيع إلى الإرادة الحرة لمالك السفينة، وإنما إلى سلطة التنفيذ التي يقررها القانون حمايةً لحقوق الدائنين أما البيع الرضائي بالمزاد الإلكتروني، فيقوم أساساً على إرادة مالك السفينة في طرحها للبيع، ويكون اللجوء إلى المزاد الإلكتروني مجرد وسيلة فنية وتنظيمية لإتاحة المنافسة بين الراغبين في الشراء والوصول إلى السعر الذي يتم البيع على أساسه، وتظهر أهمية التفرقة بين النوعين في أن استخدام الوسيلة الإلكترونية لا يغير بذاته من الطبيعة القانونية للبيع؛ فإذا كان البيع يتم تنفيذاً على سفينة محجوز عليها وفاءً لدين ثابت في ذمة مالكها، فإنه يظل بيعاً جبرياً ذا طبيعة قضائية حتى لو تمت المزايدة من خلال منصة إلكترونية، بينما يظل البيع رضائياً إذا كان مصدره إرادة المالك الحرة في التصرف في السفينة، ولو تم تنفيذ المزايدة إلكترونياً، وبذلك يكون المزاد الإلكتروني وسيلة لإجراء المزايدة، في حين أن وصف البيع بأنه جبري أو رضائي يتحدد وفقاً للأساس القانوني ومصدر السلطة في إجراء البيع، كما تتصرف هذه الدراسة إلى المزاد الإلكتروني الذي يتم في إطار البيع القضائي الجبري للسفن، باعتباره وسيلة رقمية يمكن من خلالها تنفيذ إجراءات المزايدة مع المحافظة على الضمانات التي يفرضها التنفيذ القضائي، ولا تمتد الدراسة إلى المزادات الإلكترونية الرضائية التي تتم بإرادة مالك السفينة خارج إطار التنفيذ الجبري، وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة عند تحديد الضمانات الإجرائية محل الدراسة؛ إذ لا يكفي في البيع الجبري ضمان سلامة التنافس بين المتزايدين، وإنما

22 Johnson, G., The impact of privacy policy on the auction market for online display advertising, (2013), p.2.

يجب كذلك ضمان مشروعية إجراءات التنفيذ، وصحة الإعلان عن البيع، وحماية حقوق الدائنين والمدين وسائر أصحاب المصلحة، وسلامة إجراءات إرساء المزاد وإيداع الثمن وتوزيع حصيلة البيع.^{٢٣}

المطلب الثاني: التحول من المزاد التقليدي إلى المزاد الإلكتروني في التنفيذ البحري

يُعد البيع الجبري للسفينة من أهم المراحل التي تترتب على الحجز التنفيذي عليها، إذ يستهدف تحويل السفينة المحجوزة إلى قيمة نقدية يتم من خلالها الوفاء بحقوق الدائنين وفقاً للإجراءات والضوابط التي يحددها القانون. ويختلف هذا البيع عن البيع الرضائي من حيث مصدره وطبيعته؛ فالبيع الرضائي يتم بإرادة مالك السفينة أو من يملك سلطة التصرف فيها، ويقوم على اتفاق تعاقد بين البائع والمشتري، بينما يتم البيع الجبري في إطار إجراءات التنفيذ وتحت إشراف السلطة القضائية المختصة، ولا تستند مشروعيته إلى إرادة مالك السفينة وإنما إلى السلطة التي يقرها القانون للتنفيذ على أموال المدين وبيعها وفاءً للدين، وتظهر أهمية التفرقة بين البيع الرضائي والبيع الجبري عند بحث إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية في بيع السفينة؛ ذلك أن البيع الرضائي يخضع في الأصل للقواعد العامة للعقود والتصرفات القانونية الإلكترونية، بينما يرتبط البيع الجبري بمجموعة من الضمانات والإجراءات التي تستهدف حماية مصالح المدين والدائنين والغير، ومن ثم لا يكفي في هذا الأخير مجرد الاعتراف القانوني بالتعاقد أو التوقيع الإلكتروني، وإنما يجب أن يكون استخدام الوسائل الرقمية متوافقاً مع القواعد الخاصة بالحجز والبيع القضائي وإجراءات الإعلان والمزايدة والإرساء وتوزيع حصيلة البيع

• مفهوم البيع الجبري وتمييزه عن البيع الرضائي

يقصد بالبيع الجبري ذلك البيع الذي يتم تنفيذاً لإجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين، بقصد تحويل المال المحجوز إلى مبلغ نقدي يخصص للوفاء بالدين أو الحقوق التي جرى التنفيذ من أجلها، ويتم هذا البيع وفق إجراءات قانونية محددة وتحت إشراف السلطة المختصة. ويترتب على ذلك أن إرادة مالك المال محل التنفيذ لا تمثل الأساس القانوني المباشر للبيع، وإنما يستمد البيع قوته من إجراءات التنفيذ الجبري التي يقرها القانون حمايةً لحق الدائن في اقتضاء حقه، أما البيع الرضائي فيقوم على اتفاق إرادي بين مالك السفينة والمشتري، بحيث يكون المالك هو مصدر التصرف، وتحدد إرادته شروط البيع وثمنه والمشتري الذي تنتقل إليه الملكية وفقاً للقواعد القانونية المنظمة لهذا التصرف، ولذلك فإن الفرق الأساسي بين النوعين يكمن في مصدر البيع؛ فالبيع الرضائي يستند إلى إرادة المالك واتفاقه مع المشتري، في حين يستند البيع الجبري إلى سلطة القانون

^{٢٣} قانون التجارة البحرية المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٠، المادتان ٧٠، ٧١ - Code des transports français, Arti-

(cles L.5114-24 et L.5114-25)

وإجراءات التنفيذ التي تفرض بيع المال رغم عدم صدور إرادة رضائية من مالكة، وتزداد خصوصية البيع الجبري عندما يكون محل التنفيذ سفينة، بالنظر إلى طبيعة السفينة بوصفها مالا منقولاً ذا قيمة اقتصادية مرتفعة، وارتباطها بعدد من الحقوق والرهون والامتيازات البحرية، فضلاً عن إمكانية اتصالها بأكثر من نظام قانوني. ولذلك فإن بيعها جبرياً لا يقتصر على مجرد تحقيق أعلى ثمن ممكن، وإنما يستلزم احترام الإجراءات التي تكفل إعلام أصحاب المصالح وتمكين الراغبين في الشراء من المشاركة في المزاد، وضمان صحة الإرساء وآثاره القانونية، بما يحافظ على استقرار المعاملات البحرية ويحقق حماية حقوق الدائنين والمدين والمشتريين والغير.²⁴

• إجراءات الحجز والبيع القضائي للسفينة

يُعد الحجز على السفينة والبيع القضائي لها من أهم الإجراءات التي تندرج ضمن نظام التنفيذ الجبري في المجال البحري، إلا أن لكل منهما طبيعة ووظيفة قانونية مختلفة. فالحجز يمثل الإجراء الذي يستهدف وضع السفينة تحت يد السلطة المختصة ومنع مالكة أو حائزها من التصرف فيها بما يضر بحقوق الدائنين، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللاحقة التي تؤدي إلى بيعها واستيفاء الحق من حصيلة البيع. أما البيع القضائي فيأتي في مرحلة لاحقة، ويستهدف تحويل السفينة المحجوزة إلى قيمة نقدية عن طريق بيعها وفق الإجراءات التي يحددها القانون وتحت إشراف الجهة القضائية المختصة، بحيث تستخدم حصيلة البيع في الوفاء بالحقوق التي جرى التنفيذ من أجلها، ويترتب على ذلك أن الحجز والبيع القضائي، وإن كانا يرتبطان بوحدة الغاية المتمثلة في تمكين الدائن من اقتضاء حقه، فإنهما يختلفان من حيث الوظيفة والنتيجة المباشرة. فالحجز لا يؤدي بذاته إلى انتقال ملكية السفينة إلى شخص آخر، وإنما يهدف أساساً إلى المحافظة على المال محل التنفيذ وتقييد سلطة المدين في التصرف فيه، بينما يؤدي البيع القضائي، بعد استكمال إجراءاته القانونية، إلى نقل ملكية السفينة إلى من يرسو عليه المزاد وفقاً للآثار التي يقررها القانون. كما يختلفان من حيث التوقيت؛ إذ يسبق الحجز البيع القضائي ويهيئ له، في حين يمثل البيع المرحلة التي يتم فيها تحويل المال المحجوز إلى مقابل نقدي يمكن توزيعه على أصحاب الحقوق وفقاً للقواعد القانونية المنظمة لذلك

وتتسم إجراءات الحجز على السفينة بخصوصية تفرضها طبيعتها القانونية والاقتصادية، إذ لا يقتصر أثر الحجز على منع التصرف في السفينة، وإنما يرتبط كذلك بإخطار الأشخاص والجهات التي قد تكون لها حقوق عليها، كالدائنين المرتهنين وأصحاب الامتيازات البحرية وغيرهم ممن يحددهم القانون، وذلك

24 Lee, H. G., Electronic brokerage and electronic auction: the impact of IT on market structures. In Proceedings of HICSS-29: 29th Hawaii International Conference on System Sciences Vol. 4, (1996), p. 398.

حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم في الحدود التي يقررها التشريع. كما تتطلب إجراءات البيع القضائي استيفاء مجموعة من الشكليات التي تهدف إلى ضمان علانية البيع وإعلام أصحاب المصلحة وتمكين الراغبين في شراء السفينة من المشاركة في المزايدة، فضلاً عن تحديد شروط البيع والتمن الأساسي وإجراءات تقديم العطاءات وإرساء المزاد وسداد الثمن وتوثيق النتيجة، ويختلف الحجز على السفينة كذلك عن البيع القضائي من حيث الغاية المباشرة؛ فغاية الحجز هي المحافظة على المال محل التنفيذ وضمان عدم تهريبه أو التصرف فيه على نحو يحول دون التنفيذ، بينما تتمثل الغاية المباشرة للبيع القضائي في تصفية المال المحجوز وتحويله إلى نقود تمهيداً لتوزيع حصيلة البيع على أصحاب الحقوق. ومن ثم فإن الحجز يمثل إجراءً تحفظياً أو تنفيذياً بحسب طبيعته ومرحلته، في حين يمثل البيع القضائي إجراءً تنفيذياً نهائياً يؤدي إلى إنهاء الصلة بين المدين والسفينة من خلال نقل ملكيتها وفقاً للقواعد القانونية المقررة.²⁵

وتظهر أهمية هذه التفرقة عند بحث التحول الرقمي في التنفيذ البحري؛ إذ لا ينصرف استخدام الوسائل الإلكترونية بالضرورة إلى جميع إجراءات التنفيذ بالدرجة نفسها، فقد تستخدم التقنية في تسجيل الحجز أو الإعلان عنه وإخطار أصحاب الشأن وإتاحة بيانات السفينة، كما يمكن استخدامها بصورة أكثر وضوحاً في مرحلة البيع من خلال الإعلان الإلكتروني عن السفينة وتسجيل المتزايدين وتقديم العروض وإدارة المزايدة وإرساء المزاد وتوثيق نتيجته. ومن ثم فإن المزاد الإلكتروني لا يمثل إجراءً مستقلاً منفصلاً عن نظام التنفيذ الجبري، وإنما يعد وسيلة إلكترونية يمكن أن تستخدم في مرحلة البيع القضائي، مع بقاء الحجز والبيع خاضعين للضمانات والقواعد القانونية المقررة، وبذلك يمكن ترتيب إجراءات التنفيذ على السفينة بصورة عامة في تسلسل يبدأ باتخاذ إجراءات الحجز عليها وإعلان ذوي الشأن واستيفاء الشروط القانونية اللازمة، ثم الانتقال إلى مرحلة الأمر بالبيع وتحديد شروطه والإعلان عنه، يلي ذلك إجراء المزايدة التي قد تتم بالوسيلة التقليدية أو الإلكترونية بحسب التنظيم القانوني المعمول به، ثم إرساء المزاد واستكمال إجراءات سداد الثمن وتوثيق البيع، وأخيراً ترتيب الآثار القانونية المترتبة على البيع وتوزيع حصيلة التنفيذ وفقاً للقواعد المنظمة لحقوق الدائنين.²⁶

• الأساس القانوني للمزاد الإلكتروني

يمثل المزاد التقليدي الصورة المعروفة لإتمام البيع الجبري، حيث يتم الإعلان عن بيع السفينة وفق الإجراءات التي يحددها القانون، وتتاح للراغبين في الشراء فرصة المشاركة في المزايدة خلال جلسة تعقد في مكان وزمان محددين، وتقدم

25 Shao, Y. F., Piñeiro, L. C., & Mejia, M. Q. Securing the clean title of ships: The prospects and achievements of the Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. *Marine Policy*, (2023). 154, 105685.

26 Soyer, B., & Tettenborn, A. A newcomer to maritime law: The Beijing Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. *International & Comparative Law Quarterly*. (2024).

العطاءات بصورة مباشرة أمام الجهة المختصة إلى أن يتم تحديد العرض الذي يستوفي شروط الإرساء وفقاً للقواعد المقررة، وقد ارتبطت هذه الصورة من المزااد بفكرة الحضور المادي للمزايديين وإمكانية متابعة إجراءات المزايدة بصورة مباشرة، وهو ما يوفر قدرًا من العلانية ويتيح للجهة المشرفة مراقبة سير عملية البيع. غير أن الاعتماد على الحضور المادي قد يحد من نطاق المشاركة، ولا سيما في بيع السفن التي قد تستقطب مشتريين أو مستثمرين موجودين في دول أو موانئ مختلفة، الأمر الذي دفع إلى البحث عن وسائل تقنية تسمح بتوسيع نطاق المشاركة مع المحافظة على الضمانات القانونية التي تحكم البيع الجبري، ومن هنا ظهر الاتجاه نحو استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات المزااد بحيث لا تكون التقنية بديلاً عن القواعد القانونية للبيع الجبري، وإنما وسيلة لتنفيذ بعض الإجراءات المرتبطة به بطريقة رقمية، مع ضرورة المحافظة على العلانية والمساواة بين المزايديين وسلامة إجراءات المزايدة وإمكانية التحقق من هوية المشاركين وتوثيق العطاءات.²⁷

● المزااد الإلكتروني كوسيلة حديثة لتنفيذ البيع الجبري للسفينة

يقصد بالمزااد الإلكتروني في نطاق التنفيذ البحري استخدام منصة أو نظام إلكتروني معتمد لتمكين الراغبين في شراء السفينة المحجوزة من المشاركة في إجراءات المزايدة وتقديم عروضهم عن بُعد، وفق شروط وضوابط تحددها الجهة المختصة، مع تسجيل العطاءات وتوقيعاتها إلكترونياً وإعلان نتيجة المزايدة وإرساء البيع وفقاً للقواعد القانونية المنظمة للبيع الجبري، ويتميز المزااد الإلكتروني عن المزااد التقليدي في أن المشاركة لا تتطلب بالضرورة الحضور المادي إلى مكان انعقاد جلسة البيع، وإنما تتم من خلال الوسيلة الإلكترونية المخصصة للمزااد. ويترتب على ذلك إمكانية توسيع دائرة المشاركين في بيع السفينة، وهو أمر يكتسب أهمية خاصة في التنفيذ البحري نظراً للطبيعة الدولية للنشاط الملاحي وإمكانية وجود المشتريين المحتملين خارج الدولة التي يتم فيها التنفيذ

ولا يعني الانتقال إلى المزااد الإلكتروني إلغاء الطبيعة الجبرية للبيع أو تحويله إلى بيع رضائي؛ فالسفينة تظل محل تنفيذ جبري، وتظل إجراءات الحجز والإعلان والمزايدة والإرساء خاضعة للقواعد القانونية المقررة، وإنما تتغير الوسيلة الفنية التي يتم من خلالها تنفيذ بعض هذه الإجراءات. ومن ثم فإن المزااد الإلكتروني يمثل تطوراً في وسيلة إجراء البيع الجبري وليس تغييراً في الطبيعة القانونية للبيع ذاته، ويقتضي تطبيق المزااد الإلكتروني في التنفيذ البحري توفير مجموعة من الضمانات القانونية والتقنية، من أهمها التحقق من هوية المزايديين وأهليتهم، وضمان سرية بياناتهم، وتسجيل كل عرض مع تحديد توقيته بصورة دقيقة،

27 Rašić, M., Milenković, M., & Vojković, G., Electronic auction in european and croatian public procurement law. In 2019 42nd International Convention on Information and Communication Technology, Electronics and Microelectronics (MIPRO), (2019), p. 1344.

ومنع التلاعب في العطاءات، وضمان استمرار إتاحة المعلومات المتعلقة بالسفينة وشروط البيع لجميع المشاركين، فضلاً عن الاحتفاظ بسجلات إلكترونية يمكن الرجوع إليها عند نشوء أي نزاع بشأن صحة إجراءات المزايدة أو الإرساء.²⁸

● الإعلان والتسجيل والمشاركة والمزايدة وإرساء المزاد

تمثل هذه الإجراءات المراحل العملية الأساسية التي يمر بها المزاد الإلكتروني إذ يبدأ الإعلان بإتاحة بيانات السفينة وشروط البيع وموعد المزاد وطريقة المشاركة بصورة إلكترونية تمكن أكبر عدد ممكن من المهتمين من الاطلاع عليها وهو ما يكتسب أهمية خاصة في بيع السفن بسبب الطبيعة الدولية للنشاط البحري وإمكانية وجود المشترين المحتملين خارج الدولة ثم تأتي مرحلة التسجيل وفيها يقدم الراغب في المزايدة بياناته ووثائقه ويخضع للتحقق من هويته وأهليته وقد يلتزم بإيداع التأمين المقرر قبل السماح له بالمشاركة وبعد قبول التسجيل ويدخل المزايد إلى المنصة ويقدم عروضه وفق القواعد المحددة مع تسجيل كل عرض بقيمته ووقت تقديمه وترتيبه بالنسبة للعروض الأخرى وعند انتهاء مدة المزايدة يتم تحديد العرض الأعلى المستوفي للشروط وإرساء المزاد وفق الآلية القانونية المعتمدة مع توثيق النتيجة إلكترونياً وإتاحة الوسائل اللازمة للاعتراض أو المراجعة القضائية عند وجود مخالفة مؤثرة في صحة الإجراءات أو نتيجة البيع.²⁹

● المقارنة بين التنظيم المصري وبعض النظم القانونية المقارنة

تكتسب المقارنة بين التنظيم المصري وبعض النظم القانونية المقارنة أهمية في تحديد مدى قدرة التشريع على استيعاب المزاد الإلكتروني وتوفير الضمانات اللازمة لسلامة البيع القضائي للسفن وهذا من خلال مقارنة القواعد المتعلقة بالإعلان الإلكتروني والتسجيل والتحقق من هوية المشاركين وتقديم العروض وإرساء المزاد وحجية السجلات الإلكترونية والرقابة القضائية ويتميز الاتجاه المصري في هذا المجال بالاستفادة المتزايدة من التحول الرقمي في إجراءات التقاضي والتنفيذ مع ارتباط الاعتراف بالإجراءات الإلكترونية بالقواعد المنظمة للتوقيع والمحركات والمعاملات الإلكترونية وبما تقرره التشريعات الإجرائية من ضمانات واتجهت بعض النظم القانونية المقارنة إلى تطوير منصات إلكترونية متخصصة لإدارة المزادات القضائية مع وضع قواعد تفصيلية للمشاركة والتسجيل وتقديم العروض وإغلاق المزايدة وتوثيق نتائجها وتكشف المقارنة أن نجاح المزاد الإلكتروني لا يتوقف على إتاحة التقنية فحسب وإنما يرتبط بوجود إطار تشريعي واضح يحدد حجية الإجراءات الإلكترونية ويضمن المساواة بين المزايدتين ويحمي البيانات ويقرر وسائل فعالة للرقابة والطعن مع مراعاة الخصوصية القانونية

28 Liaw, H. T., Juang, W. S., & Lin, C. K., An electronic online bidding auction protocol with both security and efficiency. Applied mathematics and computation, 174(2), (2006), p.1488.

29 Parsons, S., Rodriguez-Aguilar, J. A., & Klein, M., Auctions and bidding: A guide for computer scientists. ACM Computing Surveys (CSUR), 43(2), (2011), p.2.

للسفينة باعتبارها محلاً للتنفيذ القضائي ذي طبيعة بحرية ودولية.³⁰

● التحول من الحضور المادي إلى المشاركة الإلكترونية في بيع السفن القضائية

شهدت إجراءات التنفيذ القضائي خلال العقود الأخيرة تحولاً تدريجياً من الوسائل التقليدية القائمة على الحضور المادي للأطراف إلى وسائل تعتمد بصورة متزايدة على التقنيات الرقمية وكان لهذا التحول أثر واضح في مجال التنفيذ البحري بالنظر إلى خصوصية السفينة باعتبارها مائلاً منقولاً ذا قيمة اقتصادية مرتفعة وترتبط بها شبكة متشعبة من الحقوق والامتيازات والرهن والمصالح القانونية وقد كان بيع السفينة المحجوزة بالمزاد التقليدي يعتمد بصورة أساسية على الإعلان بالوسائل الورقية وتحديد مكان وزمان معينين لانعقاد جلسة المزاد وحضور الراغبين في المزايدة أمام الجهة المختصة وتقديم عروضهم وفق الإجراءات المحددة قانوناً ورغم ما يوفره هذا الأسلوب من حضور مباشر ورقابة واضحة على عملية المزايدة فإنه قد يفرض قيوداً عملية تتعلق بالمكان والزمان ويحد من قدرة بعض المهتمين على المشاركة خاصة في البيوع البحرية التي قد تجذب مستثمرين ومشتريين من مناطق أو دول مختلفة وبرزت الحاجة إلى البحث عن وسائل أكثر مرونة تستجيب للطبيعة الدولية للنشاط البحري وتسمح بإدارة عملية البيع بصورة أكثر سرعة واتساعاً وهو ما أسهم في ظهور الاتجاه نحو المزاد الإلكتروني باعتباره أحد تطبيقات التحول الرقمي في مجال التنفيذ القضائي

ويمثل التحول من المزاد التقليدي إلى المزاد الإلكتروني في نقل جوهر عملية المزايدة من البيئة المادية إلى البيئة الرقمية بحيث تصبح المنصة الإلكترونية أداة رئيسية في تنظيم مراحل البيع والتواصل بين الجهة القائمة على التنفيذ والمزايدين ولا يعني هذا بالضرورة إلغاء القواعد القانونية التي تحكم البيع القضائي وإنما تغيير الوسيلة التي تمارس من خلالها الإجراءات مع الإبقاء على الضوابط الجوهرية التي تكفل صحة البيع وحماية الحقوق ففي المزاد التقليدي يتعين على الراغب في المشاركة الانتقال إلى المكان المحدد للمزاد والالتزام بالموعد المقرر بينما يتيح المزاد الإلكتروني إمكانية التسجيل والمشاركة وتقديم العطاءات عن بعد وفق الضوابط المعتمدة ويترتب اتساع النطاق الجغرافي للمزاد بحيث لا تصبح المشاركة مرتبطة بالحضور الفعلي في مكان انعقاد المزايدة وهو أمر له أهمية خاصة في التنفيذ البحري الذي قد يتعلق بسفينة موجودة في ميناء مختلف عن محل إقامة الدائنين أو المزايدين أو غيرهم من أصحاب المصلحة ويمكن للمزاد الإلكتروني أن يعالج أحد أبرز القيود العملية التي تميز المزاد التقليدي دون أن يفقد البيع القضائي طبيعته الرسمية أو يخضع لمجرد الاعتبارات التقنية.³¹

30 Chaaban, Y., Comparative law as a critical tool for legal research in Arab countries: a comparative study on contractual balance. Akkad Journal Of Law And Public Policy, 1(3), (2021), p.124.

31 Shao, Y. F., Piñeiro, L. C., & Mejia Jr, M. Q., Paving the way to recognising foreign judicial sales of ships. A comparative analysis of judicial sale proceedings in selected jurisdictions. Cuadernos

كما يظهر أثر هذا التحول في طريقة الإعلان عن السفينة محل البيع وإتاحة المعلومات المتعلقة بها للراغبين في المزايدة ففي النظام التقليدي يرتبط الإعلان عادة بوسائل محددة قد لا تحقق الانتشار الكافي بينما تسمح البيئة الإلكترونية بنشر بيانات السفينة وشروط البيع والمستندات ذات الصلة على منصة متاحة لعدد أكبر من المهتمين بما يساعد على تعزيز المعرفة بعملية البيع وتهيئة ظروف أكثر ملاءمة للمنافسة ويمكن أن تتضمن المنصة الإلكترونية البيانات الأساسية للسفينة ووصف حالتها ومكان وجودها والحقوق المثقلة بها وشروط المشاركة في المزاد والحدود المتعلقة بتقديم العروض وسداد الثمن وغيرها من المعلومات التي تساعد المزايد على اتخاذ قراره وتزداد أهمية هذه الإمكانية في البيوع القضائية للسفن بسبب ارتفاع القيمة المالية للسفينة وتعقيد مركزها القانوني إذ يحتاج المزايد إلى الاطلاع على قدر مناسب من المعلومات قبل تقديم عرضه فإن التحول الإلكتروني يمكن أن يؤدي إلى تطوير وظيفة الإعلان من مجرد وسيلة لإخبار الجمهور بالبيع إلى وسيلة متكاملة لإتاحة المعلومات المرتبطة بالسفينة بما يدعم الشفافية ويحد من عدم تكافؤ المعلومات بين المشاركين.³²

ويمتد التحول إلى مرحلة تقديم العطاءات وإدارة المنافسة بين المزايدين وهي المرحلة التي تمثل جوهر المزاد ففي المزاد التقليدي تتم المزايدة في إطار زمني ومكاني محدد وتحت إشراف الجهة المختصة بينما تسمح البيئة الإلكترونية بتسجيل كل عرض مقدم وربطه بوقت تقديمه وهوية صاحبه وفق النظام التقني المعتمد ويؤدي هذا إلى إنشاء سجل إلكتروني متتابع يمكن الرجوع إليه عند الحاجة للتحقق من تسلسل العروض وتحديد العرض الأعلى كما قد يساعد في الحد من المنازعات المتعلقة بما إذا كان عرض معين قد قدم في الوقت المحدد أو سبق غيره من العروض غير أن هذه المزايا لا تتحقق تلقائياً بمجرد استخدام منصة إلكترونية وإنما تتطلب وجود نظام تقني موثوق قادر على حماية البيانات ومنع تعديل السجلات أو حذفها أو العبث بها وضرورة وضع قواعد دقيقة لتنظيم المدة الزمنية للمزايدة وطريقة تمديدها عند تقديم عرض في اللحظات الأخيرة وآلية إغلاقها وإثبات العرض الفائق فإن التحول الإلكتروني يفرض على المشرع والجهات القضائية تطوير قواعد إجرائية تتناسب مع خصائص المزايدة الرقمية بدلاً من الاكتفاء بنقل القواعد التقليدية إلى منصة إلكترونية دون مراعاة اختلاف البيئة التي تتم فيها المزايدة

ويساهم المزاد الإلكتروني في إعادة صياغة مفهوم الشفافية والرقابة في البيع القضائي للسفن إذ يمكن للمنظومة الإلكترونية أن توفر سجلاً رقمياً لمراحل العملية منذ الإعلان وحتى إرساء المزاد بما يسمح بتتبع الإجراءات ومراجعتها عند وجود

Derecho Transnacional, 15, (2023), p.2.

32 Procopiuck, M., Information technology and time of judgment in specialized courts: What is the impact of changing from physical to electronic processing?. Government Information Quarterly, 35(3), (2018), p.492.

اعتراض أو نزاع. كما أن تسجيل العمليات إلكترونياً يمكن أن يساعد الجهات القضائية المختصة في ممارسة رقابتها على سلامة البيع والتحقق من استيفاء الشروط القانونية، ومراجعة العروض المقدمة والنتيجة النهائية للمزاد وتثني البيئة الرقمية مخاطر جديدة لم تكن مطروحة بالدرجة نفسها في المزاد التقليدي مثل انتحال هوية المزايد أو اختراق المنصة أو تعطيلها أثناء فترة المزايدة أو حدوث خلل تقني يؤثر في وصول العروض أو تسجيلها ومخاطر تسرب البيانات المتعلقة بالمشاركين أو السفينة فإن الانتقال إلى المزاد الإلكتروني يستلزم بناء منظومة متكاملة للأمن السيبراني وحماية البيانات والتحقق من الهوية والتوثيق الإلكتروني مع وضع آليات واضحة للتعامل مع الأعطال التقنية والظروف الاستثنائية التي قد تؤثر في سير المزايدة حتى لا تتحول المزايا التي يوفرها النظام الإلكتروني إلى مصدر جديد للنزاعات القضائية.³³

● موقف القانون المصري من المزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن

يخضع البيع القضائي للسفن في النظام القانوني المصري للقواعد المنظمة للتنفيذ الجبري على الأموال مع مراعاة الطبيعة الخاصة للسفينة باعتبارها مالا منقولاً يتمتع بقيمة اقتصادية مرتفعة ويرتبط بمجموعة من الحقوق البحرية مثل حقوق الامتياز والرهون البحرية وحقوق الدائنين المرتبطة باستغلال السفينة وقد نظم المشرع المصري إجراءات الحجز والبيع القضائي للسفن في إطار القواعد العامة للتنفيذ الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تقوم على الإعلان عن البيع وتحديد جلسة للمزايدة وإتاحة الفرصة للراغبين في الشراء للتقدم بعروضهم أمام الجهة المختصة.³⁴

ويعتمد نظام البيع التقليدي للسفن في مصر على مجموعة من الإجراءات الشكلية التي تهدف إلى تحقيق العلانية وضمان المنافسة بين المتزايدين حيث يتم الإعلان عن البيع وفق الوسائل التي يحددها القانون مع بيان أوصاف السفينة وشروط البيع والجهة القائمة على إجراءات التنفيذ ثم تعقد جلسة المزاد في المكان والزمان المحددين لتقديم العطاءات وإرساء البيع على من يقدم أفضل عرض مستوفٍ للشروط القانونية، ومع التطورات التقنية المتلاحقة واتجاه الدولة المصرية نحو التحول الرقمي في مختلف المجالات أصبح من الممكن الاستفادة من الوسائل الإلكترونية في تطوير بعض مراحل التنفيذ القضائي ومنها الإعلان الإلكتروني عن البيع وإتاحة بيانات السفينة ومستنداتها عبر المنصات الرقمية وتسجيل بيانات المشاركين وتوثيق الإجراءات إلكترونياً ويجد هذا الاتجاه أساسه في الاعتراف التشريعي بحجية المعاملات والمحركات الإلكترونية متى توافرت شروط صحتها وسلامة البيانات وإمكانية تحديد مصدرها.³⁵

33 Rodriguez Delgado, J. P., The scope of application of the UNCITRAL instrument on the judicial sale of ships. Pomorski Zbornik, 62(1), (2022), p.707.

34 بن قلة، ليلي، النظام القانوني للمزاد الإلكتروني. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ١٤ (٤)، (٢٠٢١م)، ص ١١٥.

35 Aboelazm, K., The role of digital transformation in improving the judicial system in the Egypt-

إلا أن المشرع المصري لم يضع حتى الآن تنظيمًا تشريعيًا خاصًا ومتكاملًا للمزاد الإلكتروني في مجال البيع القضائي للسفن إذ لا توجد قواعد تفصيلية تحدد كيفية إنشاء المزاد الإلكتروني البحري وشروط التسجيل والمشاركة وآليات التحقق من هوية المزايدين وطريقة تقديم العروض وإثباتها أو كيفية التعامل مع المشكلات التقنية التي قد تؤثر في سير المزايدة ويؤدي هذا الفراغ التنظيمي إلى الحاجة نحو وضع إطار قانوني خاص بالمزاد الإلكتروني للسفن يراعي خصوصية التنفيذ البحري ويحقق التوازن بين متطلبات السرعة والمرونة التي تفرضها البيئة الرقمية وبين الضمانات التقليدية اللازمة لحماية حقوق أطراف التنفيذ، فإن موقف القانون المصري يمكن وصفه بأنه موقف يتجه نحو قبول استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات التنفيذ إلا أنه لا يزال بحاجة إلى تطوير تشريعي أكثر تحديدًا ينظم المزاد الإلكتروني للسفن باعتباره صورة خاصة من صور البيع القضائي ذات الطبيعة الدولية.^{٣٦}

● موقف القوانين المقارنة من المزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن

1. موقف القانون الفرنسي

كشف المقارنة بين التنظيم المصري والتنظيمين الفرنسي والإماراتي أن البيع القضائي للسفن يخضع في النظم الثلاثة لإشراف قضائي يهدف إلى حماية حقوق الدائنين ومالك السفينة وضمان سلامة إجراءات البيع، إلا أن درجة التفصيل التشريعي تختلف من نظام إلى آخر. ففي التشريع المصري، نظم قانون التجارة البحرية رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ إجراءات التنفيذ على السفينة وبيعها، وحدد الضوابط المتعلقة بإجراءات البيع والإعلان عنه وشروطه، بما يؤكد خضوع البيع القضائي للسفينة لرقابة القضاء. ويلاحظ في المقابل أن قانون التجارة البحرية المصري لم يضع تنظيمًا تفصيليًا مستقلًا للمزاد الإلكتروني للسفن، الأمر الذي يجعل الاستفادة من القواعد العامة المنظمة للمعاملات والمحركات الإلكترونية ذات أهمية عند بحث إمكانية رقمنة هذه الإجراءات.^{٣٧}

ويقابل ذلك في التنظيم الفرنسي ما قرره قانون النقل الفرنسي (Code des trans-ports) بشأن التنفيذ على السفن، حيث أوجبت المادة L.5114-23 سبق التنفيذ على السفينة بتوجيه أمر بالوفاء، بينما قررت المادة L.5114-24 أن بيع الأموال المحجوزة يتم بأمر قضائي يحدد الثمن الأساسي وشروط البيع، ونصت المادة L.5114-25 على أن البيع الجبري يتم بالمزاد العلني، مع إمكان أن يأمر القاضي بإجراء البيع أمام جهة قضائية أخرى أو بواسطة موثق أو سمسار أو في مكان

٣٦ الشراوي، إسماء محمد الشحات، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ٤(٢٠٢٥)، ص ٧٣.

٣٧ قانون التجارة البحرية المصري رقم (٨) لسنة ١٩٩٠، المواد المنظمة للحجز والبيع القضائي للسفن، ولا سيما المادة (٧٠) وقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤، المواد (١٤، ١٥).

آخر من الميناء الذي توجد فيه السفينة. ويظهر من هذه النصوص أن المشرع الفرنسي أخضع عملية البيع لرقابة قضائية مباشرة، وربط صحة إجراءات البيع بتحديد الثمن وشروطه والجهة أو المكان الذي تجري فيه المزايمة.³⁸

كما نظم المشرع الفرنسي الآثار المترتبة على إرساء المزارد على السفينة، فنصت المادة L.5114-26 على أثر الإرساء بالنسبة إلى وظيفة ربان السفينة، بينما قررت المادة L.5114-27 انتقال طلبات الاستحقاق إلى صورة اعتراض على تسليم المبالغ الناتجة عن البيع، وأوجبت المادة L.5114-28 على من رسا عليه المزارد إيداع الثمن، ورتبت على عدم الدفع أو الإيداع انفساخ البيع بقوة القانون، كما حددت المادة L.5114-29 أصحاب الحق في الاشتراك في توزيع حصيلة البيع. ويكشف هذا التنظيم عن أن المشرع الفرنسي لم يقصر تنظيم البيع القضائي على مرحلة المزايمة، وإنما امتد إلى الآثار القانونية للإرساء وضمانات الوفاء بالثمن وحماية حقوق الدائنين.³⁹

1. موقف القانون الإماراتي

في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد نظم المشرع البيع الجبري للسفن في المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري، حيث تناولت المواد (٦٣) وما بعدها إجراءات الحجز التنفيذي والبيع القضائي للسفينة. وتظهر أهمية هذا التنظيم في ربط إجراءات البيع بإشراف المحكمة وإعلان ذوي الشأن، بما يضمن إحاطة أصحاب الحقوق بالإجراءات التي تسبق بيع السفينة، وهو ما يعكس الطبيعة الخاصة للتنفيذ على السفن باعتبارها أموالاً ذات قيمة اقتصادية وأهمية تجارية دولية.^{٤٠}

ونصت المادة (٦٤) من القانون البحري الإماراتي على أنه إذا أمرت المحكمة بالبيع، وجب عليها تحديد الثمن الأساسي وشروط البيع والأيام التي تجري فيها المزايمة، كما أحالت إلى اللائحة التنفيذية تحديد ضوابط وإجراءات نشر الأمر بالبيع بالمزاد العلني والبيانات التي يجب تضمينها في الإعلان، ونظمت كذلك الطعن في حكم رسو المزارد لعيب في الشكل خلال المدة التي حددها القانون. ويكشف هذا النص عن اهتمام المشرع الإماراتي بتحديد عناصر أساسية في عملية البيع، ولا سيما الثمن وشروط البيع والإعلان والرقابة على حكم الإرساء، بما يوفر إطاراً يمكن الاستفادة منه عند بحث تطوير إجراءات البيع الإلكتروني.

38 Hill, J. E., The Future of Electronic Contracts in International Sales: Gaps and National Remedies under the United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods. Nw. J. Tech. & Intell. Prop., (2003), p.3.

39 Code des transports. Articles L.5114-23 à L.5114-29: Saisie-exécution des navires. Légifrance. (2026). https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGITEXT000023086525/LEGISCTA000023072459/2026-06-27?idSecParent=LEGISCTA000023081677&utm_source. Accessed on 19/8/2026 at 10:40.

٤٠ دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري. تشريعات الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٢٣م)، ص٣.

● المقارنة بين موقف القانون المصري والقوانين المقارنة

ومن حيث الإعلان عن البيع، يتضح من مقارنة التنظيمات محل الدراسة أن الإعلان يمثل ضماناً أساسية في البيع القضائي للسفن؛ فالتنظيم المصري ربط الإعلان عن البيع بالوسائل والإجراءات التي حددها قانون التجارة البحرية، بينما نظم المشرع الفرنسي البيع الجبري للسفينة في إطار قضائي يحدد الثمن وشروط البيع وإجراءات المزايدة، وأحال المشرع الإماراتي في المادة (٦٤) إلى اللائحة التنفيذية تحديد ضوابط وإجراءات نشر الأمر بالبيع والبيانات الواجب تضمينها في الإعلان. ومن ثم، فإن الانتقال إلى المزاد الإلكتروني يستلزم المحافظة على الوظيفة القانونية للإعلان، مع تطوير وسيلته بحيث يضمن وصول بيانات المزاد إلى أصحاب الشأن والمزايدين وإمكان إثبات تاريخ الإعلان ومضمونه.^{٤٢}

ومن حيث المشاركة في المزايدة والتحقق من هوية المتزايدين، تكشف النصوص الخاصة بالبيع القضائي للسفن في النظم محل المقارنة عن اهتمامها بتحديد شروط البيع وإجراء المزايدة والإشراف القضائي عليها، إلا أن تنظيم الهوية الرقمية للمزايدين وتسجيلهم إلكترونياً يمثل مسألة ترتبط بالبيئة التقنية للمزاد أكثر من ارتباطها بالقواعد التقليدية للبيع القضائي للسفن. ولذلك، فإن إدخال المزاد الإلكتروني يقتضي وضع قواعد خاصة تحدد كيفية تسجيل المتزايد والتحقق من شخصيته وأهليته وربط كل عرض بصاحبه، بما يمنع انتحال الهوية أو تقديم عروض مجهولة المصدر ويحقق المساواة بين المشاركين.^{٤٣}

أما من حيث إثبات العروض والنتيجة النهائية للمزاد، فإن التنظيم المصري يوفر أساساً عاماً للاعتداد بالمحررات والتوقعات الإلكترونية؛ فقد قررت المادة (١٤) من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني متى استوفى الشروط المقررة، كما قررت المادة (١٥) الحجية القانونية للكتابة والمحررات الإلكترونية متى استوفت الشروط والضوابط القانونية والفنية. ويتيح ذلك أساساً قانونياً للاعتداد بالمنتجات الإلكترونية في المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، إلا أن تطبيق هذه القواعد على المزاد الإلكتروني للسفن يظل بحاجة إلى تنظيم إجرائي خاص يحدد كيفية حفظ سجل المزايدات وإثبات توقيت كل عرض وضمن سلامة البيانات وعدم تعديلها.^{٤٤}

٤١ دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري، المادة (٦٤)، البوابة الرسمية لتشريعات الإمارات العربية المتحدة.

٤٢ قانون التجارة البحرية المصري رقم (٨) لسنة ١٩٩٠، المادة (٧٠)؛ Code des transports français, Articles ٢٤-٥١١٤ et suivants؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري، المادة (٦٤).

٤٣ Code des transports français, Articles L ٢٤-٥١١٤ et L ٢٥-٥١١٤؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري، المادة (64)؛ قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤.

٤٤ قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤.

ومن حيث إرساء المزاد والآثار المترتبة عليه يتضح أن التشريع الفرنسي وضع أحكاماً تفصيلية لهذه المرحلة، إذ قررت المادة L.5114-26 أثر إرساء المزاد بالنسبة إلى ربان السفينة، ونظمت المادة L.5114-27 أثر الإرساء بالنسبة إلى طلبات الاستحقاق، بينما أوجبت المادة L.5114-28 إيداع الثمن ورتبت على عدم الدفع أو الإيداع انفساخ البيع، في حين حددت المادة L.5114-29 الدائنين الذين يجوز لهم الاشتراك في توزيع حصيلة البيع. وتظهر أهمية هذه الأحكام في كونها تربط إرساء المزاد بمجموعة من الآثار القانونية المباشرة التي تحمي حقوق الأطراف والدائنين.^{٤٥}

وفي المقابل يكشف التنظيم الإماراتي عن اهتمام مماثل بمرحلة إرساء المزاد والرقابة عليها، إذ أجاز المشرع الطعن في حكم رسو المزاد وفق الضوابط التي قررتها المادة (٦٤) من القانون البحري، وهو ما يقرر وسيلة قانونية لمراجعة سلامة الحكم بالإرساء عند وجود عيب شكلي. ويؤكد ذلك أن الرقابة على المزاد لا تنتهي بمجرد تقديم أعلى عرض، وإنما تمتد إلى التحقق من سلامة الإجراءات التي أدت إلى صدور حكم رسو المزاد.^{٤٦}

ولذلك يتبين أن التشريع المصري يمتلك أساساً قانونياً يمكن البناء عليه لتطوير المزاد الإلكتروني، من خلال الجمع بين الأحكام الخاصة بالبيع القضائي للسفن في قانون التجارة البحرية والأحكام العامة المتعلقة بحجية التوقيع والكتابة والمحركات الإلكترونية في قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني، إلا أن هذا الإطار لا يتضمن تنظيمًا تفصيليًا مستقلًا للمزاد الإلكتروني للسفن، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالتسجيل الإلكتروني للمزايد، والتحقق من هويتهم، وإدارة العروض، وإثبات توقيتها، وحفظ السجلات الرقمية، وتنظيم حالات الخلل التقني. وتظهر المقارنة مع التنظيمين الفرنسي والإماراتي أهمية وضع قواعد أكثر تحديدًا تحافظ على الضمانات التقليدية للبيع القضائي وتتكيف في الوقت ذاته مع متطلبات البيئة الإلكترونية.^{٤٧}

المادتان (١٤، ١٥).

45 Code des transports français, Articles L.5114-26 à L.5114-29, Légifrance.

٤٦ دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري، المادة (٦٤).

٤٧ قانون التجارة البحرية المصري رقم (٨) لسنة ١٩٩٠؛ قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة

تكنولوجيا المعلومات رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤؛ Code des transports français, Articles L. ٢٣-٥١١٤.à L. ٢٩-٥١١٤.

دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري، المواد (٦٣) وما بعدها.

الضمانات الإجرائية للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن

جدول ١ مقارنة بين موقف القانون المصري وبعض النظم القانونية المقارنة في المزاد الإلكتروني للبيع القضائي

وجه المقارنة	القانون المصري	القانون الفرنسي	القانون الإماراتي
تنظيم بيع السفينة قضائياً	قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠، ولا سيما المواد المنظمة للحجز والبيع	قانون النقل الفرنسي، المواد L.5114-23 وما بعدها	القانون البحري الإماراتي رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٣، المواد ٦٣-٦٧
تحديد شروط البيع	المادة (٧٠) من قانون التجارة البحرية	المادة L.5114-24 وما يرتبط بها من أحكام البيع	المادة (٦٤) من القانون البحري
الإعلان عن البيع	الإعلان بالوسائل التي حددها المادة (70)	أحكام الإعلان عن البيع في قانون النقل ولائحته	المادة (٦٤) وتحيل إلى اللائحة التنفيذية
إرساء المزاد وأثاره	تنظيمها أحكام البيع الجبري للسفينة وأثاره	المواد L.5114-26 إلى L.5114-29	المادة (٦٤) وما يليها
الطعن في نتيجة المزاد	وفق القواعد الإجرائية المنظمة للبيع والتنفيذ	وفق القواعد المنظمة للبيع الجبري وأثاره	المادة (٦٤) تقرر الطعن في حكم رسو المزاد ليعيب في الشكل خلال ١٥ يوماً
المزاد الإلكتروني للسفن	لا يوجد تنظيم تفصيلي خاص به في قانون التجارة البحرية	النصوص البحرية المنظمة للبيع لا تنشئ بذاتها نظاماً مستقلاً للمزاد الإلكتروني للسفن	توجد رقمنة أوسع للإجراءات التنفيذية، مع بقاء أحكام بيع السفن خاضعة للنصوص البحرية الخاصة
حجية المحررات الإلكترونية	قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤	تخضع للقواعد الفرنسية العامة ذات الصلة بالإثبات الإلكتروني	تخضع للقواعد المنظمة للمعاملات والإثبات الإلكتروني

المصدر: من إعداد الباحث.

المبحث الثاني: ضمانات المشاركة والمنافسة في المزاد الإلكتروني للسفن

«تمهيد وتقسيم»

تعتبر ضمانات المشاركة والمنافسة من أهم الأسس التي يقوم عليها المزاد الإلكتروني في بيع السفن قضائياً إذ لا تتحقق فعالية المزاد بمجرد إتمام إجراءات المزايدة عبر منصة إلكترونية وإنما تتوقف سلامته على توفير بيئة تضمن إتاحة المشاركة للراغبين المستوفين للشروط وتحقيق المساواة بينهم وتمكينهم من تقديم عروضهم بحرية ودون تمييز أو تدخل يؤثر في إرادتهم وتزداد أهمية هذه الضمانات في المزاد الإلكتروني للسفن بالنظر إلى ارتفاع القيمة الاقتصادية للسفن واتساع نطاق التعاملات البحرية وتعدد الأطراف والمصالح المرتبطة بها مما يستلزم وضع قواعد واضحة لتنظيم التسجيل والتحقق من هوية المزايديين وتحديد شروط المشاركة وإتاحة المعلومات المتعلقة بالسفينة وشروط البيع بصورة متكافئة إلى جانب ضمان سرية البيانات وسلامة العروض وترتيبها وفق توقيت تقديمها ومنع صور التلاعب أو التنسيق غير المشروع بين المشاركين فإن ضمان المشاركة والمنافسة العادلة يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق الشفافية ورفع مستوى الثقة في المزاد الإلكتروني بما يساعد على الوصول إلى أفضل عرض ممكن ويحافظ في الوقت ذاته على حقوق مالك السفينة والدائنين وسائر أصحاب الحقوق المرتبطة بها. وعليه سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: ضمانات التحقق من هوية المتزايدين وتكافؤ فرص المشاركة.

المطلب الثاني: ضمانات نزاهة المزايدة ومنع التلاعب الإلكتروني.

المطلب الأول: ضمانات التحقق من هوية المتزايدين وتكافؤ فرص المشاركة

إذا تم إبرام عقد صحيح عبر المزاد العلني الإلكتروني، فإنه يُنتج آثارًا ملزمة لجميع الأطراف؛ فهو يُنشئ حقوقًا للمتعاقدين، ويُفرض في الوقت نفسه التزامات يجب الوفاء بها. وهذا ما يُعرف بالقوة الملزمة للعقد

- حقوق الأطراف المتعاقدة:

للبيع في المزاد الإلكتروني الحق في تحديد سعر السلع أو البضائع أو الخدمات بوصفه مالكها أو حائزها القانوني. فهو وحده من يملك الحق في تقدير قيمتها وتحديد سعر مناسب. كما يحق له قبول أعلى عرض فائز، والحصول على ثمن البضائع، والذي يجب أن يكون مبلغًا نقديًا ثابتًا، وليس مبلغًا اسميًا أو تأفهيًا^{٤٨}.

أما المشتري، سواء كان مشتريًا محتملاً أو مقدم عطاء، فله أيضًا حقوق. فله الحق في الاعتراض على الشروط غير العادلة، نظرًا لأن المعاملات الإلكترونية تجري بين محترف ذي خبرة ومعرفة، ومستهلك في حاجة إلى حماية قانونية، كما يحق له الانسحاب من العقد بعد إتمامه، وهو حق أقرته صراحةً الهيئة التشريعية الفرنسية بموجب قانون حماية المستهلك لعام ٢٠١٤^{٤٩}. وهذا يشجع المستهلكين خارج فرنسا على إجراء معاملاتهم عبر مواقع المزادات الفرنسية، على الرغم من أن التوجيه الأوروبي رقم ٨٣ لعام ٢٠١١ لا يسمح بذلك^{٥٠}.

وبالإضافة إلى البائع والمشتري، فإن موقع المزاد الإلكتروني يتمتع بحقوق كوسيط إلكتروني يربط بين الأطراف المذكورة في الفضاء الإلكتروني. فله الحق الوحيد في إدارة موقع المزاد بوصفه مالكه القانوني، والمسؤول عن إنشائه وتصميمه عبر الإنترنت. ويمكنه توظيف موظفين للإشراف على جميع جوانب إدارة الموقع، واختيار العملة المستخدمة، وتحديد لغة العطاءات الإلكترونية. وأخيرًا، يستحق عمولة تمثل نسبة مئوية من قيمة المعاملات التي يسهلها^{٥١}.

ولقد عرّف المشرع المصري السفينة بأنها «كل منشأة تعمل عادة أو تكون معدة للعمل في الملاحة البحرية ولو لم تهدف إلى الربح»، وذلك وفقًا لما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (١) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ بإصدار قانون التجارة

٤٨ الزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (٢٠١٤م)، ص ٧٨.

٤٩ المادة ١٢١ من القانون رقم ٢٠١٤-٣٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/١٧ بشأن شؤون المستهلك، الجريدة الرسمية رقم ٦٥ بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/١٧، صفحة ٨

50 European Directive No. 83du of 25/10/2011 concerning information provided for distance contracts, Official Journal of the European Union No. 21 of 22/11/2011, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX%3A32011L0083&utm_source, Accessed on 19/8/2026 at 9:47

٥١ تامر عبد الجبار عبد العباس السعيد، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، (٢٠١٨م)، ص ٢٨١.

البحرية، المنشور بالجريدة الرسمية في العدد ١٨ (تابع) بتاريخ ٣ مايو ١٩٩٠، وهو تعريف يعكس اتساع مفهوم السفينة في التشريع المصري فلم يقصره على المنشآت البحرية التي تستهدف تحقيق الربح وإنما امتد ليشمل كل منشأة تعمل أو تكون معدة للعمل في الملاحة البحرية بما ينسجم مع الطبيعة الخاصة للسفينة باعتبارها أداة رئيسية لممارسة النشاط الملاحي والتجاري البحري.^{٥٢}

• التزامات الأطراف المتعاقدة

يلتزم البائع في المزاد الإلكتروني بإعلام المشتري. ويشمل مصطلح «التبصير» التحذيرات والنصائح والمعلومات، مما يجعله أوسع وأشمل من مجرد «الإعلام» الذي يتضمن المعلومات فقط.^{٥٣} كما يضمن هذا الالتزام وصول المشتري إلى البضائع المعروضة للبيع وفحصها. ويتم ذلك عبر الكتالوج الإلكتروني إذا كانت البضائع مادية، أو الفحص السمعي إذا كانت صوتية، من خلال الكتالوج الإلكتروني المتاح على منصة المزاد الإلكتروني.^{٥٤}

ويلتزم البائع بتسليم البضائع وتقديم الضمانات. وتشمل هذه الضمانات ضماناً ضد الاستحقاق والمطالبات، و ضماناً ضد العيوب الخفية، و ضمان المطابقة المادية (للتأكد من أن البضائع تتوافق مع المواصفات التعاقدية)، و ضمان المطابقة القانونية (لضمان حصول المشتري على بضائع خالية من أي مطالبات من طرف ثالث). و يضمن البائع أيضاً سلامة المنتج من أي مخاطر. كما يلتزم البائع بدفع العمولة للوسيط الإلكتروني.^{٥٥}

ومن ناحية أخرى، يتحمل المشتري عدداً من الالتزامات أولها التزامه بدفع الثمن بعد إرساء المزاد على العارض الإلكتروني، وتتنوع وسائل الدفع الإلكتروني، بما في ذلك البطاقات الائتمانية، والنقود الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية، والمقاصة الإلكترونية.^{٥٦} كما يلتزم المشتري باستلام السلعة، وتحمل جميع تكاليف الشحن ما لم يُتفق على خلاف ذلك. حيث يلتزم المشتري بدفع حصته من العمولة لمالك منصة المزاد الإلكتروني.^{٥٧}

بالإضافة إلى المشتري والبائع، يلتزم الوسيط الإلكتروني بالحفاظ على الخصوصية، مما يستوجب عدم نشر أو إفشاء أي معلومات تتعلق بهوية الأطراف المتعاقدة أو بيانات بطاقتهم الائتمانية. كما يلتزم الوسيط بتوفير إجراءات الأمان والسرية على منصة المزاد الإلكتروني.^{٥٨}

٥٢ الشعاوي، إسماء محمد الشحات، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية،

٤(٤)، (٢٠٢٥م)، ص ٧٩.

٥٣ أنس محمد عبد الغفار، الالتزام بالتبصير في العقد، دار الكتب القانونية، مصر، (٢٠١٣م)، ص ٢١.

٥٤ عبد الله ديب محمود، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع بالأردن، (٢٠١٢م)، ص ١٤٣.

٥٥ لزهة بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، (٢٠١٤م)، ص ١٧٥.

٥٦ محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،

(٢٠١٥م)، ص ٢٤.

٥٧ باطلي غنية، وسائل الدفع الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (٢٠١٨م)، ص

٢٠٠.

٥٨ تامر عبد الجبار عبد العباس السعيد، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني - دراسة مقارنة، مرجع سابق، (٢٠١٨م)،

• مدي مشروعيه البيع عبر المزاد الإلكتروني في الجزائر

على الرغم من الطبيعة الفريدة للمزادات الإلكترونية والاختلافات في بعض أحكامها عن العقود الإلكترونية التقليدية، إلا أن المشرع الجزائري لم يصدر بعد قانوناً خاصاً يحدد الضوابط القانونية اللازمة للمنظمة لها، سواء من حيث آليات تشغيلها أو حقوق والتزامات كل طرف. وهذا يثير تساؤلات حول قانونية هذه المعاملات وعقود البيع التي تُجرى حالياً عبر المزادات الإلكترونية، والتي هي في تزايد مستمر، هل يعني غياب تشريع محدد أن هذه المعاملات تخضع لأحكام قانون التجارة الإلكترونية الصادر في ١٠ مايو ٢٠١٨؟ أم أن الفهم الأصح هو أنها تخضع لأحكام القانون التجاري؟ هل التطور في مجال البيع الإلكتروني، خاصة المزادات الإلكترونية، أم أنه يتطلب تشريعاً خاصاً لتنظيم هذا النوع من العقود؟^{٥٩}.

• إمكانية إخضاع البيع عبر المزادات الإلكترونية لأحكام قانون التجارة الإلكترونية:

من أجل مواكبة التطورات العلمية والتقنية في جميع المجالات، سارع المشرع الجزائري إلى سن القانون رقم ١٥-٠٤، الذي وضع قواعد عامة تتعلق بالتوقيع الإلكتروني والمصادقة عليه. استهدف هذا القانون تحديد إجراءات إنشاء ثلاث هيئات للمصادقة الإلكترونية: الهيئة الحكومية، والهيئة الوطنية، والهيئة الاقتصادية. كما حدد الإطار القانوني لتقديم خدمات المصادقة الإلكترونية. كل هذا مهد الطريق لسن قانون آخر ينظم معاملات وعقود التجارة الإلكترونية، صدر في ١٠ مايو ٢٠١٨.^{٦٠}

وبمراجعة هذا القانون الأخير، يتضح أن المشرع الجزائري وضع الضوابط القانونية اللازمة لتنظيم مختلف المعاملات التجارية التي تُجرى إلكترونياً، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ويتحقق ذلك من خلال مراجعة شروط إجراء هذه المعاملات وتحديد حقوق والتزامات كل طرف في المعاملة التجارية، سواء كان مستهلكاً أو مورداً إلكترونياً. كما تم إدخال موارد إلكترونية، وتحديد طرق الدفع الإلكتروني مما يتطلب إجرائها حصرياً عبر منصات أنشأتها وحدتها البنوك المرخصة من بنك الجزائر والبريد الجزائري، كما حدد القانون بشكل حصري المعاملات المحظور إجرائها إلكترونياً سواء تلك التي قد تضر بمصالح الدفاع الوطني أو النظام العام أو الأمن العام، أو تلك المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية أو المشروبات الكحولية أو تلك التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية، وغيرها، لذلك، تنطبق أحكام قانون التجارة الإلكترونية على جميع أنواع البيع والشراء التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن

ص ٣١٨.

٥٩ قانون رقم ١٨-١٠ الصادر بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٤٣٩ هـ الموافق لـ ١٠ ماي ٢٠١٨ المتعلق بالتجارة الإلكترونية،

ج والعدد ٢٨ الصادرة بتاريخ ٣٠ شعبان ١٤٣٩ هـ الموافق لـ ١٦ ماي ٢٠١٨، ص ٥٥.

٦٠ قانون رقم ١٥-١٠ الصادر بتاريخ ١١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق لـ ١١ فبراير ٢٠١٥، ج والعدد ٠٦ الصادرة

بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق لـ ١٠ فبراير ٢٠١٥، ص ٠٦.

مزادات إلكترونية. لم يعدد المشرع الجزائري جميع أنواع المعاملات التجارية في القانون رقم ١٨-٠٥، بل نص على أن التجارة الإلكترونية تعني النشاط الذي يقدم أو يضمن من خلاله المزود الإلكتروني توفير السلع والخدمات عن بعد للمستهلك الإلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية، ولم يحصر القانون العقود الإلكترونية. بل على العكس، نص صراحة على أن العقد الإلكتروني يعرف بأنه عقد وفقاً للقانون رقم ٠٤-٠٢، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية. ويتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن للأطراف، باستخدام تكنولوجيا الاتصال الإلكترونية^{٦١}.

• التحقق الإلكتروني من هوية المتزايد

يشكل التحقق من هوية المتزايد أحد الشروط الجوهرية لضمان نزاهة المزاد الإلكتروني إذ يجب أن تتأكد الجهة المشرفة على المزاد من أن الشخص الذي يقوم بالتسجيل وتقديم العطاء هو ذاته الشخص الذي يشارك فعلياً في عملية المزايدة ويقتضي هذا اعتماد وسائل إلكترونية موثوقة للتحقق من الهوية مثل مطابقة البيانات الشخصية والوثائق الرسمية المقدمة إلكترونياً والاستعانة بوسائل التحقق متعددة العوامل وربط حساب المتزايد بوسيلة تعريف إلكترونية موثوقة تحول دون استخدام الحساب من جانب شخص آخر وتزداد أهمية هذا الإجراء في المزادات القضائية للسفن لأن إرساء المزاد يترتب عليه التزام مالي وقانوني مهم ولا يجوز أن يكون المركز القانوني للمزايدات الفائز محل شك بسبب عدم التحقق من شخصيته كما يسهم التحقق المسبق من الهوية في الحد من التسجيل الوهمي أو استخدام أسماء مستعارة أو حسابات متعددة بقصد التأثير في سير المزايدة وبتيح للجهة القضائية الاحتفاظ بسجل واضح يحدد هوية كل من شارك في المزاد والعروض التي تقدم بها

ولا ينبغي أن يقتصر التحقق من الهوية على مرحلة التسجيل الأولى وإنما يتعين أن تمتد آليات الحماية إلى مراحل المشاركة وتقديم العطاءات وإتمام البيع بحيث يمكن ربط كل عملية إلكترونية بالحساب المعتمد للمزايد وتوثيق تاريخها ووقتها ويحقق قدرًا من اليقين بشأن مصدر العطاءات وتسلسلها كما يسهل الرجوع إلى السجل الإلكتروني عند نشوء أي نزاع حول صحة عرض معين أو مدى صدوره عن صاحبه وينبغي أن تتسم وسائل التحقق بالتناسب والفعالية فلا تتحول المتطلبات التقنية المعقدة إلى عائق غير مبرر أمام المشاركة خاصة في المزادات البحرية التي قد يشارك فيها متزايدون من دول مختلفة وإنما يجب تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والتحقق من الهوية وبين تسهيل الوصول المشروع إلى المزاد.⁶²

٦١ القانون رقم ٠٤-٠٢ الصادر بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٤٢٥ الموافق ل ٢٣/٠٦/٢٠٠٤ عدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج و العدد ٤ الصادر بتاريخ ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٥ الموافق ل ٢٧/٠٦/٢٠٠٤، ص ٠٦.

٦٢ حارث صلاح الدين محمود لطيف، تحديد هوية وأهلية المتعاقد الإلكتروني. مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، ٣(١)، (٢٠٢٥م)، ص ٣٢٠.

• أهلية المشاركة في المزاد

لا يكفي إثبات هوية المتزايد حتى يكون مؤهلاً للمشاركة وإنما يجب التحقق من توافر الأهلية القانونية والشروط الموضوعية التي يحددها القانون أو شروط البيع القضائي ويقصد بأهلية المشاركة صلاحية الشخص للدخول في المزاد وإبرام التصرفات القانونية والمالية المترتبة على رسو المزاد وهو ما يستلزم التحقق بحسب الأحوال من أهلية الشخص الطبيعي ومن الصفة والسلطة القانونية لمن يمثل الشخص الاعتباري ومن عدم وجود مانع قانوني يحول دون مشاركته كما قد تستلزم بعض الأنظمة استيفاء شروط مالية مسبقة كإيداع مبلغ تأمين أو تقديم ضمان معين قبل السماح بالمزايدة للتأكد من جدية المتزايد وقدرته على الوفاء بالتزاماته إذا رسا عليه المزاد وتساعد هذه الشروط على الحد من العطاءات غير الجادة ومن الحالات التي يتم فيها إرساء المزاد على شخص لا يستطيع سداد الثمن أو استكمال إجراءات البيع

ويتعين أن تكون شروط الأهلية والمشاركة معلنة مسبقاً وبصورة واضحة لجميع الراغبين في الدخول إلى المزاد حتى لا تترك للجهة القائمة على إدارته سلطة تقديرية تؤدي إلى التمييز بين المتزايدين كما ينبغي أن تكون عملية التحقق من استيفاء هذه الشروط قابلة للمراجعة وأن يكون رفض طلب التسجيل أو استبعاد أحد المشاركين قائماً على سبب مشروع ومحدد يمكن التحقق منه وتصبح الأهلية وسيلة لحماية جدية المزاد وليس وسيلة لتقييد المنافسة أو استبعاد أشخاص مستوفين للشروط دون مبرر.⁶³

• التسجيل الإلكتروني للمشاركة

يمثل التسجيل الإلكتروني نقطة الدخول الأساسية إلى المزاد الإلكتروني حيث يجب أن يتم وفق إجراءات واضحة وموحدة تضمن سهولة المشاركة من جهة، وتوفير مستوى مناسباً من التحقق والأمان من جهة أخرى ويتعين أن يتضمن التسجيل إدخال البيانات اللازمة لتحديد شخصية المتزايد وصفته ووسائل الاتصال به وإرفاق الوثائق المطلوبة والموافقة على شروط المزاد واستكمال إجراءات التحقق من الهوية والأهلية وسداد التأمين أو الرسوم التي قد تكون مقررة للمشاركة وبعد استكمال هذه الإجراءات يمنح المتزايد حساباً إلكترونياً خاصاً يمكنه من الدخول إلى المزاد وتقديم عروضه وفق الشروط والمواعيد المحددة

ويجب ألا يؤدي نظام التسجيل الإلكتروني إلى وضع متطلبات تقنية أو إجرائية تختلف من متزايد إلى آخر وإنما ينبغي أن تطبق قواعد التسجيل بصورة موحدة على جميع المشاركين الموجودين في المراكز القانونية ذاتها كما ينبغي أن يكون النظام قادراً على تسجيل وقت إتمام عملية التسجيل والوثائق المقدمة ونتيجة

63 Kauffman, R. J., Lai, H., & Ho, C. T. Incentive mechanisms, fairness and participation in on-line group-buying auctions. Electronic Commerce Research and Applications, 9(3), (2010), p.250.

التحقق من أهلية المتزايد بما يوفر سجلاً إلكترونياً يمكن الرجوع إليه عند الحاجة ويفضل تحديد مدة واضحة للتسجيل قبل بدء المزايدة وإتاحة المعلومات المتعلقة بشروط المشاركة للمستخدم قبل إتمام التسجيل حتى يدخل المتزايد إلى المزاد وهو على علم مسبق بحقوقه والتزاماته.⁶⁴

● حماية الحسابات والبيانات

تتطلب المشاركة في المزاد الإلكتروني إنشاء حسابات إلكترونية تتضمن بيانات شخصية ومالية وقانونية وقد تتضمن معلومات عن العروض التي يقدمها المتزايد فإن حماية هذه الحسابات والبيانات تمثل ضماناً ضرورياً لنزاهة المزاد وسلامة المشاركة فيه ويجب أن تعتمد المنصة وسائل مناسبة لحماية الحسابات من الدخول غير المصرح به وكلمات المرور الآمنة والتحقق متعدد العوامل وتشفير البيانات الحساسة ومراقبة محاولات الدخول غير المعتادة مع وضع إجراءات تسمح بإيقاف الحساب أو تأمينه عند الاشتباه في اختراقه كما يجب تحديد الجهات التي يجوز لها الوصول إلى بيانات المتزايدين وقصر استخدامها على الأغراض المرتبطة بإدارة المزاد وتنفيذ البيع والرقابة القضائية عليه

ولا تقتصر حماية البيانات على البيانات الشخصية للمتزايدين وإنما تمتد إلى العروض المقدمة وسجل المزايدة والبيانات المتعلقة بالسفينة محل البيع فالتلاعب بهذه المعلومات أو الكشف عنها بصورة غير مشروعة قد يؤثر في المنافسة ويمنح بعض المشاركين ميزة غير عادلة على غيرهم كما ينبغي أن تضمن المنصة سلامة السجلات الإلكترونية وعدم إمكانية تعديلها أو حذفها دون تفويض مع الاحتفاظ بسجل زمني للعمليات التي تتم عليها كما ينبغي وضع آليات واضحة للتعامل مع الأعطال التقنية أو محاولات الاختراق التي قد تؤثر في قدرة أحد المتزايدين على المشاركة بما يضمن عدم تحميله نتائج خلل لا يرجع إلى إرادته أو تقصيره.⁶⁵

● ضمان المساواة بين المتزايدين وتكافؤ فرص المشاركة

تعتبر المساواة بين المتزايدين من أهم مقتضيات المنافسة العادلة في المزاد الإلكتروني إذ يجب أن تتاح لجميع المشاركين المستوفين للشروط فرص متساوية في الوصول إلى المنصة والاطلاع على المعلومات وتقديم العروض ومتابعة سير المزايدة ويقتضي تطبيق شروط التسجيل والمشاركة بصورة موحدة وعدم منح أي متزايد امتيازاً تقنياً أو معلوماتياً لا يتاح للآخرين وضمن وصول الإعلانات والتعديلات والتنبيهات المتعلقة بالمزاد إلى جميع المشاركين في الوقت المناسب وتزداد أهمية هذا الضمان في المزاد الإلكتروني للسفن لأن اختلاف أماكن وجود المتزايدين أو اختلاف قدراتهم التقنية لا ينبغي أن يؤدي إلى تفاوت غير مبرر في

٦٤ حارث صلاح الدين محمود لطيف، تحديد هوية وأهلية المتعاقد الإلكتروني. المرجع السابق، (٢٠٢٥م)، ص ٣٢١.

٦٥ عزاء احمد عيسى انصاف، الحماية القانونية المقررة في عقد البيع الإلكتروني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٦ (٧)، (٢٠٢٥م)، ص ٦٠١.

كما تقتضي المساواة أن يخضع جميع العطاءات للقواعد الزمنية والإجرائية ذاتها وأن يتم ترتيبها وفق معايير موضوعية معلنة مسبقاً بحيث لا يكون للجهة القائمة على المزاد أو لأي مشارك القدرة على تعديل قواعد المنافسة أثناء سير المزايدة ويجب معالجة الأعطال التقنية التي تؤثر بصورة غير متساوية في المتزايدين وفق قواعد محددة مسبقاً بما يمنع إهدار فرصة أحد المشاركين أو تفضيل مشارك آخر دون أساس قانوني ومن شأن تطبيق هذه الضمانات أن يعزز الثقة في المزاد الإلكتروني ويجعل ارتفاع السعر نتيجة للمنافسة الحقيقية بين المتزايدين وليس نتيجة لامتياز تقني أو معلوماتي غير مشروع.⁶⁶

• علانية المزاد وإتاحة المعلومات المتعلقة بالسفينة

تمثل علانية المزاد ضماناً أساسية لتحقيق الشفافية وإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من الراغبين في المشاركة ويكتسب هذا المبدأ أهمية مضاعفة في البيئة الإلكترونية التي تسمح بنشر الإعلان عن البيع والوصول إليه على نطاق جغرافي واسع ويتعين أن يتضمن الإعلان الإلكتروني البيانات الجوهرية المتعلقة بالسفينة محل البيع وشروط المشاركة والموعد المحدد لبدء المزايدة وانتهائها والضمانات المالية المطلوبة وطريقة تقديم العطاءات والقواعد المنظمة لإرساء المزاد والجهة القضائية أو المختصة التي تشرف على عملية البيع كما ينبغي أن تكون هذه المعلومات متاحة بصورة واضحة وسهلة الوصول لجميع الراغبين وألا تحجب عن بعض المشاركين أو تقدم لهم في وقت يختلف عن الآخرين

ومن مجموع هذه الضمانات يتضح أن سلامة المشاركة في المزاد الإلكتروني للسفن لا تقوم على إجراء منفرد وإنما على منظومة مترابطة تبدأ بالتحقق من هوية المتزايد وأهليته ثم تنظيم التسجيل الإلكتروني وتأمين الحسابات والبيانات وتنتهي بضمن المساواة في الوصول والمشاركة وتوفير المعلومات الكافية عن السفينة وشروط البيع وتتكامل هذه العناصر في حماية نزاهة المنافسة ومنع الممارسات التي قد تؤثر في نتيجة المزاد كما تساعد على تحقيق التوازن بين هدف توسيع نطاق المشاركة الذي تتيحه التكنولوجيا الرقمية وبين ضرورة المحافظة على الضمانات القضائية التقليدية للبيع التنفيذي ويصبح المزاد الإلكتروني وسيلة لتطوير التنفيذ البحري وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والكفاءة دون أن يؤدي التحول الرقمي إلى المساس بحقوق المتزايدين أو أصحاب الحقوق المرتبطة بالسفينة أو بسلامة البيع القضائي ذاته.⁶⁷

66 United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). United Nations Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. United Nations. (2022). https://uncitral.un.org/en/judicialsaleofships?utm_source=source , Accessed on 19/8/2026 at 10:20.

67 Peng, C., & Alatas, B., An Exploratory Study on the Application of Blockchain Technology to the Chinese Ship Auction Market. International Journal of Information Technologies and Systems Approach (IJITSA), 17(1), (2024), p.2.

المطلب الثاني: ضمانات نزاهة المزايمة ومنع التلاعب الإلكتروني

تعد نزاهة المزادات الإلكترونية من الركائز الأساسية لضمان تحقيق المنافسة العادلة بين المتزايدين، إذ تعتمد كفاءة هذا النوع من المزادات على توافر الثقة في المنصة الإلكترونية، وسلامة البيانات المتداولة، وشفافية الإجراءات المرتبطة بتقديم العروض واختيار الفائز. إلا أن التحول الرقمي في مجال المزادات أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التلاعب الإلكتروني التي تستهدف التأثير في نتائج المنافسة، مثل المزادات الصورية، وإنشاء الحسابات الوهمية، والتواطؤ بين المتزايدين، والتلاعب في توقيت تقديم العروض أو البيانات المخزنة داخل المنصة. وقد فرضت هذه المخاطر ضرورة تطوير ضمانات قانونية وتقنية تعتمد على الرقابة الرقمية، وتحليل السلوك الإلكتروني للمستخدمين، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف المبكر عن الأنشطة غير الطبيعية التي قد تؤثر في عدالة المزاد.^{٦٨}

وتزداد أهمية هذه الضمانات عند الانتقال إلى البيئة الإلكترونية إذ لا يكفي ضمان علانية المزاد وإتاحة المشاركة للمتزايدين وإنما يتعين حماية المنصة الإلكترونية والسجلات والعروض المقدمة من أي تدخل أو تعديل أو حذف غير مشروع ويوفر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ إطاراً قانونياً لحماية الأنظمة والمعلومات والبيانات الإلكترونية من صور الاعتداء أو العبث غير المشروع بما يمكن الاستناد إليه في مواجهة الأفعال التي قد تؤثر في سلامة منصة المزاد الإلكتروني أو البيانات المتعلقة بالمزايدين والعروض المقدمة فإن ضمان نزاهة المزاد الإلكتروني للسفن يقتضي الجمع بين الرقابة القضائية على إجراءات البيع من ناحية والحماية التقنية والجنائية للمنصة والبيانات الإلكترونية من ناحية أخرى بما يضمن بقاء نتيجة المزايمة معبرة عن المنافسة الحقيقية بين المتزايدين دون تدخل أو تلاعب إلكتروني.^{٦٩}

• المزايمة الصورية

تعد من أكثر صور التلاعب انتشاراً في المزادات الإلكترونية، حيث يقوم البائع أو أحد الأطراف المرتبطة به باستخدام حسابات وهمية لتقديم عروض غير حقيقية بهدف رفع السعر النهائي أو دفع المتزايدين الحقيقيين إلى تقديم عروض أعلى من القيمة الفعلية للسلعة. ويؤدي هذا السلوك إلى الإخلال بمبدأ المنافسة الحرة، لأنه يجعل نتيجة المزاد لا تعكس التفاعل الحقيقي بين العرض والطلب. وتزداد خطورة هذه الممارسة في البيئة الإلكترونية بسبب سهولة إنشاء هويات رقمية متعددة وإخفاء العلاقات بين الحسابات المختلفة، ولذلك تعتمد المنصات الحديثة على تحليل أنماط المزايمة، مثل عدد العروض المقدمة، وتوقيت المشاركة، والعلاقة بين الحسابات، للكشف عن السلوكيات المشبوهة. كما تمثل الحسابات

68 Kshetri, N., Blockchain's Roles in Strengthening Cybersecurity and Protecting Privacy. Telecommunications Policy, 41(10), (2017), p1027.

٦٩ جمهورية مصر العربية، القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ بإصدار قانون التجارة البحرية. الجريدة الرسمية، العدد ١٨ (تابع)، ٣ مايو، (١٩٩٠م)، ص ١.

الوهمية وسيلة أخرى للتلاعب، حيث تستخدم لإنشاء منافسة مصطنعة أو تنفيذ عمليات رفع للأسعار أو تعطيل مشاركة المنافسين الحقيقيين، مما يستلزم تطبيق آليات التحقق الإلكتروني من الهوية واستخدام تقنيات المصادقة متعددة العوامل.^{٧٠}

• التواطؤ بين المتزايدين

يمثل التواطؤ بين المتزايدين أحد التحديات المهمة التي تهدد نزاهة المزادات الإلكترونية، إذ يقوم على وجود اتفاق أو تنسيق مسبق بين مجموعة من المشاركين بهدف التأثير بصورة غير مشروعة في نتائج المنافسة وتحقيق منفعة خاصة على حساب باقي المتنافسين. ويأخذ هذا التواطؤ عدة صور، فقد يتمثل في اتفاق بعض المتزايدين على الامتناع عن تقديم عروض منافسة حقيقية لإتاحة الفرصة لأحد الأطراف للفوز بسعر منخفض، أو الاتفاق على تقديم عروض متتابعة بهدف رفع السعر بصورة مصطنعة، أو توزيع الأدوار بين المشاركين بحيث يقوم أحدهم بدور المنافس الظاهري بينما يحصل الطرف الآخر على نتيجة المزاد. وتؤدي هذه الممارسات إلى إفراغ المزايدة من مضمونها التنافسي، لأنها تجعل الأسعار والنتائج النهائية لا تعكس التفاعل الحقيقي بين العرض والطلب، وإنما تكون نتيجة لتنسيق سري بين مجموعة محدودة من المشاركين.^{٧١}

وتزداد خطورة التواطؤ في البيئة الإلكترونية مقارنة بالمزادات التقليدية بسبب الطبيعة غير المادية للعلاقات بين المشاركين، حيث يمكن للأطراف المتواطئة استخدام وسائل الاتصال الرقمية أو الحسابات المتعددة لإخفاء الروابط بينهم وإظهار نشاطهم على أنه منافسة مستقلة. كما تسمح المنصات الإلكترونية بإمكانية إنشاء عدد كبير من الحسابات وإجراء عمليات المزايدة عن بُعد دون الحاجة إلى وجود اتصال مباشر بين المشاركين، الأمر الذي يجعل اكتشاف الاتفاقات غير المشروعة أكثر تعقيداً. وقد يستغل المتلاعبون هذه الخصائص الرقمية لإنشاء أنماط سلوكية تبدو طبيعية ظاهرياً، بينما تكشف التحليلات المتقدمة وجود علاقات خفية أو تنسيق مسبق بين الحسابات المختلفة.^{٧٢}

• التلاعب بالبيانات أو منصة المزاد

وتتمثل إحدى أهم وسائل اكتشاف التواطؤ في تحليل السلوك الرقمي للمستخدمين

70 Trevathan, J., Detecting Shill Bidding in Online English Auctions. IGI Global. (2009). p448 Nikitkov, A., & Bay, D., Shill Bidding: Empirical Evidence of Its Effectiveness and Likelihood of Detection in Online Auction Systems. International Journal of Accounting Information Systems, 16, (2015), p12.

71 Wang, X., et al., Detecting Multiple Seller Collusive Shill Bidding. Electronic Commerce Research and Applications, 48. (2021). p3, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1567422321000387?utm_source , Accessed on 19/8/2026 at 10:25.

72 Gerritse, L. A., & van Wesenbeeck, C. F. A. Detecting collusive shill bidding in commercial online auctions. Computational Economics, 63(1), (2024). p 20. <https://doi.org/10.1007/s10614-022-10326-7> , Accessed on 19/8/2026 at 10:30.

داخل منصة المزاد، حيث يتم فحص مجموعة من المؤشرات، مثل تكرار مشاركة الحسابات نفسها في المزادات ذاتها، وتشابه توقيتات تقديم العروض، وتقارب قيم المزايدات، ووجود أنماط متكررة تشير إلى تبادل الأدوار بين المشاركين. كما يمكن تحليل العلاقات الشبكية بين الحسابات للكشف عن المجموعات التي تظهر بينها درجة مرتفعة من الترابط مقارنة بالمستخدمين العاديين، وهو ما يساعد في تحديد احتمالية وجود تعاون غير مشروع. وتوفر هذه الأساليب قدرة أكبر على اكتشاف التواطؤ مقارنة بالاعتماد على الشكاوى أو المراجعة اليدوية فقط.^{٧٣}

وقد أسهم التطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحسين قدرة منصات المزادات على التعرف على أنماط التواطؤ المعقدة، حيث يمكن تدريب الخوارزميات على تحليل كميات كبيرة من بيانات المزايدات السابقة واكتشاف الانحرافات السلوكية التي قد تشير إلى وجود اتفاقات غير قانونية. وتستخدم هذه الخوارزميات نماذج تصنيف وتنبؤ تساعد في تحديد الحسابات ذات الخطورة المرتفعة، من خلال مقارنة سلوكها بالسلوك المعتاد للمستخدمين الآخرين. كما تساعد تقنيات تحليل البيانات الضخمة في الربط بين مصادر متعددة للمعلومات، مثل سجلات الدخول، وسجل العروض، والتفاعلات السابقة بين الحسابات، بما يوفر رؤية أكثر شمولاً عن طبيعة العلاقات بين المتزايدين.^{٧٤}

وللحد من مخاطر التواطؤ بين المتزايدين، يتعين على منصات المزادات الإلكترونية تطبيق مجموعة من الضمانات التنظيمية والتقنية، من أهمها التحقق الدقيق من هوية المشاركين، ومراقبة الحسابات المرتبطة ببعضها، ووضع أنظمة إنذار مبكر للحسابات التي تظهر سلوكاً غير طبيعي، إضافة إلى فرض إجراءات قانونية وجزاءات على الأطراف التي يثبت تورطها في ممارسات تضر بالمنافسة. كما يمثل تعزيز الشفافية في عرض بيانات المزاد، وتوثيق جميع مراحل تقديم العروض، وإتاحة إمكانية المراجعة والتدقيق بعد انتهاء المزاد، عناصر أساسية في تقليل فرص التلاعب وتعزيز الثقة في نظام المزادات الإلكترونية.^{٧٥}

وبذلك فإن مواجهة التواطؤ الإلكتروني لا تعتمد فقط على التدخل القانوني بعد وقوع المخالفة، وإنما تتطلب بناء منظومة متكاملة تجمع بين الرقابة التقنية والتحليل الذكي للبيانات والإجراءات الوقائية، بما يضمن أن تعكس نتائج المزادات الإلكترونية المنافسة الحقيقية بين المتزايدين ويحافظ على عدالة السوق الرقمية. كما تشمل صور التلاعب الإلكتروني التأثير في توقيت المزايدات أو التلاعب بالبيانات الخاصة بمنصة المزاد، باعتبار أن عنصر الزمن وسلامة المعلومات يمثلان

73 Lin, S. J., Jheng, Y. Y., & Yu, C. H., Combining Ranking Concept and Social Network Analysis to Detect Collusive Groups in Online Auctions. Expert Systems with Applications, 39(10), (2012). p9086.

74 Wu, Y., et al., Detecting Collusive Behavior in Online Auctions Using Machine Learning Approaches. Electronic Commerce Research. (2019). P.245

75 Majadi, N., Trevathan, J., & Gray, H., Real-time Detection of Shill Bidding in Online Auctions: A Literature Review. Computer Science Review, 25, (2017). p18.

من أهم العوامل التي تحدد عدالة المنافسة داخل البيئة الرقمية. ففي المزادات الإلكترونية يعتمد المشاركون على نظام زمني دقيق يحدد بداية ونهاية المزايعة وترتيب وصول العروض، ولذلك قد يحاول بعض المتلاعبين استغلال الثغرات التقنية أو الخوارزميات الزمنية للمنصة لتحقيق ميزة غير مشروعة، مثل تقديم عروض في اللحظات الأخيرة بصورة متكررة بهدف إرباك المنافسين، أو التأثير في ترتيب ظهور العروض، أو استغلال اختلافات التوقيت بين الأنظمة والأجهزة المستخدمة من قبل المشاركين. وقد يؤدي هذا النوع من التلاعب إلى حرمان بعض المتنافسين من فرصة تقديم عروضهم في الوقت المناسب، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ويؤثر في شفافية عملية المزاد.^{٧٦}

ولا يقتصر التلاعب على الجانب الزمني فقط، بل يمتد إلى استهداف البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها منصة المزاد في إدارة العملية التنافسية، حيث قد يسعى المهاجمون إلى تعديل قيمة العروض المقدمة، أو تغيير ترتيب المتزايدين، أو حذف سجلات المشاركة، أو التأثير في الخوارزميات التي تستخدمها المنصة لتحديد العرض الفائز. وتعد هذه الممارسات من أخطر صور التلاعب الإلكتروني، لأنها لا تستهدف فقط سلوك المشاركين، وإنما تستهدف البنية المعلوماتية التي تقوم عليها عملية المزاد بأكملها، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة يصعب اكتشافها إذا لم تكن المنصة مزودة بآليات رقابة وتوثيق فعالة.^{٧٧}

• الهجمات الإلكترونية المؤثرة في المنافسة

كما تمثل الهجمات الإلكترونية الموجهة ضد منصات المزادات تهديداً مباشراً لاستمرارية المنافسة وسلامة إجراءاتها، إذ يمكن أن تؤدي هجمات حجب الخدمة الموزعة (Distributed Denial of Service – DDoS) إلى تعطيل وصول بعض المستخدمين إلى المنصة أثناء فترة المزايعة، وهو ما يمنح ميزة غير عادلة للمشاركين القادرين على الوصول إلى النظام في الوقت المناسب. كذلك قد تستهدف الهجمات قواعد البيانات الخاصة بالمنصة بهدف سرقة معلومات المستخدمين، أو تغيير بيانات المعاملات، أو السيطرة غير المشروعة على أنظمة إدارة المزاد، وتزداد خطورة هذه الهجمات بسبب اعتماد المزادات الإلكترونية على البنية الرقمية بشكل كامل، مما يجعل أي خلل أمني قادراً على التأثير في نتائج المنافسة والثقة في النظام الإلكتروني.^{٧٨}

ولمواجهة هذه المخاطر، تحتاج منصات المزادات الإلكترونية إلى تطبيق منظومة متكاملة من إجراءات الأمن السيبراني التي تضمن حماية البيانات وسلامة

76 Barbaro, S., & Bracht, B., Shilling, Squeezing, Sniping: Explaining Late Bidding in Online Second-Price Auctions. Working Paper, Johannes Gutenberg University Mainz. (2004). p3

77 Kshetri, N., Blockchain's Roles in Strengthening Cybersecurity and Protecting Privacy. Telecommunications Policy, 41(10), (2017). p1027.

78 Stallings, W., & Brown, L., Computer Security: Principles and Practice. Pearson, (2018), p25

العمليات، ومن أهمها استخدام تقنيات تشفير المعلومات أثناء نقلها وتخزينها، وتطبيق سياسات صارمة لإدارة صلاحيات الوصول لمنع الاستخدام غير المصرح به، وإنشاء سجلات إلكترونية مؤمنة تسجل جميع العمليات والتغييرات التي تتم داخل النظام. كما تعد أنظمة كشف الاختراق (Intrusion Detection Systems) وأنظمة مراقبة الشبكات من الأدوات المهمة في اكتشاف المحاولات غير الطبيعية والتعامل معها قبل أن تؤثر في سير المزاد.^{٧٩}

وتتجه الأنظمة الحديثة للمزادات الإلكترونية إلى تعزيز مستوى الحماية من خلال الاعتماد على تقنيات أكثر تطوراً، مثل السجلات الرقمية غير القابلة للتعديل وتقنية البلوك تشين، التي تسمح بتوثيق جميع مراحل المزايدة زمنياً ومنع تغيير البيانات بعد تسجيلها، إضافة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل حركة البيانات واكتشاف الأنماط غير المعتادة التي قد تشير إلى وجود محاولة اختراق أو تلاعب. كما يوفر إطار الأمن السيبراني الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) نموذجاً متكاملًا لإدارة المخاطر الرقمية من خلال التركيز على تحديد التهديدات، وحماية الأنظمة، واكتشاف الحوادث، والاستجابة لها، واستعادة العمليات بعد وقوعها، وهو ما يجعله مرجعاً مهماً لتأمين منصات المزادات الإلكترونية.^{٨٠}

وبذلك فإن ضمان نزاهة المزايدات الإلكترونية لا يقتصر على تنظيم مشاركة المتزايدين أو وضع قواعد قانونية للمنافسة، وإنما يتطلب أيضاً بناء بيئة تقنية آمنة قادرة على حماية الزمن الرقمي للمزاد، وسلامة البيانات، واستمرارية الخدمة، بما يضمن أن تكون النتيجة النهائية للمزايدة انعكاساً حقيقياً للمنافسة بين الأطراف المشاركة وليس نتيجة لتدخلات إلكترونية غير مشروعة

• دور الوسائل التقنية في كشف التلاعب .

تؤدي الوسائل التقنية الحديثة دوراً محورياً في تعزيز نزاهة المزايدات الإلكترونية من خلال الانتقال من أساليب الرقابة التقليدية القائمة على المراجعة اللاحقة إلى أنظمة رقابية ذكية تعتمد على التحليل المستمر للبيانات واكتشاف الأنماط غير الطبيعية في سلوك المتزايدين. فقد أصبحت المنصات الرقمية قادرة على جمع كميات ضخمة من المعلومات المتعلقة بعمليات المزايدة، مثل عدد العروض المقدمة، وتوقيت تقديمها، وسلوك الحسابات المشاركة، والعلاقات بين المستخدمين، وهو ما يسمح ببناء نماذج تحليلية تساعد في تحديد المؤشرات الدالة على وجود تلاعب أو نشاط احتيالي قبل التأثير في نتيجة المزاد. وتعد تقنيات تحليل البيانات الضخمة

79 Whitman, M., & Mattord, H., Principles of Information Security. Cengage Learning. (2021), p350

80 National Institute of Standards and Technology (NIST), The NIST Cybersecurity Framework (CSF) 2.0, NIST Cybersecurity White Paper CSWP 29, (2024), p15

(Big Data Analytics) من أهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال، حيث تتيح معالجة كميات هائلة من البيانات واستخلاص الأنماط الخفية التي يصعب اكتشافها بالطرق التقليدية، مثل تكرار السلوك غير المعتاد لبعض الحسابات، أو وجود علاقات مترابطة بين مجموعة من المتزايدين، أو ظهور أنماط متشابهة في تقديم العروض تشير إلى احتمالية وجود تواطؤ أو مزايدة صورية.^{٨١}

كما أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (Machine Learning) في تطوير قدرة منصات المزادات على التنبؤ بالأنشطة الاحتيالية وتصنيف السلوكيات المشبوهة بصورة آلية، وذلك من خلال تدريب الخوارزميات على بيانات سابقة لعمليات مزيدة صحيحة وأخرى تضمنت حالات تلاعب، مما يمكن النظام من التعرف على الأنماط المتكررة المرتبطة بالاحتيال. فعلى سبيل المثال، يمكن لهذه الخوارزميات اكتشاف الحسابات التي تقدم عروضاً بصورة غير طبيعية، أو الحسابات المرتبطة ببعضها من خلال تشابه عناوين الاتصال أو توقيتات المشاركة، أو المستخدمين الذين يغيرون سلوكهم بطريقة مفاجئة بهدف التأثير في نتيجة المزاد. وتتميز هذه التقنيات بقدرتها على العمل في الوقت الفعلي، بما يسمح باتخاذ إجراءات وقائية مثل تعليق الحسابات المشبوهة أو إخضاعها لمزيد من التحقق قبل إتمام عملية المزايدة.^{٨٢}

ومن ناحية أخرى، تمثل تقنية البلوك تشين (Blockchain) أحد التطورات التقنية المهمة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الشفافية والثقة في بيئة المزادات الإلكترونية، حيث تعتمد على إنشاء سجل موزع للمعاملات يتم تخزينه عبر شبكة من العقد الرقمية، مما يجعل تعديل البيانات أو حذفها بعد تسجيلها أمراً بالغ الصعوبة. ويسمح هذا النظام بتوثيق جميع مراحل المزاد، بداية من تسجيل المشاركين، مروراً بتقديم العروض وترتيبها زمنياً، وانتهاءً بإعلان النتيجة النهائية، وهو ما يوفر دليلاً رقمياً يمكن الرجوع إليه عند حدوث نزاع أو الاشتباه في وجود تلاعب. كما تساعد هذه التقنية في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات أو التحكم غير المشروع في سجلات المنصة، لأنها تضمن سلامة المعلومات واستمراريتها.^{٨٣}

تسهم أنظمة التحقق الرقمي وإدارة الهوية الإلكترونية في الحد من إنشاء الحسابات الوهمية، وذلك من خلال استخدام تقنيات المصادقة متعددة العوامل، والتحقق اليومي، وربط الحسابات بسجلات موثوقة. كما تساعد أنظمة السمعة الرقمية (Digital Reputation Systems) في تقييم تاريخ المستخدمين وسلوكهم داخل المنصة، بحيث يمكن التعرف على الحسابات التي ترتبط بمؤشرات خطر أو التي

81 Majadi, N., Trevathan, J., & Gray, H., Real-time Detection of Shill Bidding in Online Auctions: A Literature Review. Computer Science Review, 25, (2017). p18.

82 Tsang, S., et al., Detecting Fraudulent Online Auction Activities Using Data Mining Techniques. Expert Systems with Applications(2014) .). p5

83 Bouaicha, M. A., Destefanis, G., Montanaro, T., Lasla, N., & Patrono, L., Shill Bidding Prevention in Decentralized Auctions Using Smart Contracts. Information Sciences, 718, (2025). p4

تظهر أنماط مشاركة غير طبيعية. وتوفر هذه الآليات مستوى إضافياً من الحماية، لأنها لا تركز فقط على اكتشاف التلاعب بعد وقوعه، بل تعمل بصورة استباقية على تقليل فرص حدوثه من الأساس.⁸⁴

المبحث الثالث: ضمانات صحة المزاد الإلكتروني ومشكلاته والرقابة على نتائجه

«تمهيد وتقسيم»

تعتبر صحة إجراءات المزاد الإلكتروني والرقابة على نتائجه من الضمانات الجوهرية التي تكفل سلامة البيع القضائي للسفن وتحقيق آثاره القانونية إذ لا يكفي أن تتم المزايدة عبر منصة إلكترونية بل يجب أن تجري جميع مراحلها وفق قواعد قانونية وإجرائية واضحة تضمن سلامة الإعلان وصحة تسجيل المشاركين ومشروعية العطاءات وسلامة ترتيبها وإرساء المزاد على المزايد المستحق بما يحول دون وقوع الغش أو التلاعب أو التأثير غير المشروع في نتيجة المنافسة وتكتسب الرقابة أهمية خاصة في المزاد الإلكتروني بسبب اعتماد إجراءات المزايدة على الوسائل التقنية وما قد يترتب على هذا من مخاطر تتعلق بالأعطال الفنية أو اختراق الأنظمة أو تغيير البيانات أو عدم سلامة السجلات الإلكترونية ويتعين توفير آليات فعالة للرقابة القضائية والفنية على سير المزاد والتحقق من سلامة البيانات والعروض وتوثيق جميع الإجراءات إلكترونياً إلى جانب إتاحة وسائل للاعتراض والطعن عند حدوث مخالفة تؤثر في صحة المزايدة أو نتيجتها بما يحقق التوازن بين الاستفادة من مزايا التكنولوجيا الرقمية وبين المحافظة على الضمانات القضائية اللازمة لحماية حقوق مالك السفينة والدائنين والمزايديين وسائر أصحاب الحقوق المرتبطة بها. وعليه سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: ضمانات إثبات وسلامة إجراءات المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: الرقابة القضائية والجزاءات المترتبة على الإخلال بضمانات المزاد الإلكتروني

المطلب الأول: ضمانات إثبات وسلامة إجراءات المزاد الإلكتروني

أدى الانتقال من المزاد التقليدي إلى المزاد الإلكتروني في مجال البيع القضائي للسفن إلى إحداث تغير جوهري في الوسائل التي يتم من خلالها إثبات إجراءات المزايدة وتوثيقها وحفظها فلم تعد عملية الإثبات مرتبطة بصورة أساسية بالمحاضر الورقية أو بالحضور المادي للمزايديين أمام الجهة القضائية وإنما أصبحت تعتمد

بدرجة متزايدة على السجلات الإلكترونية والبيانات الرقمية ووسائل التوثيق الإلكتروني وتتبع أهمية هذه المسألة من أن المزاد الإلكتروني لا يقتصر على مجرد عرض السفينة للبيع عبر منصة رقمية بل ينشئ مجموعة متتابعة من الوقائع القانونية والإجرائية تبدأ بتسجيل المزايد والتحقق من هوياتهم ثم تقديم العطاءات وتحديد وقت كل عرض وترتيبه، وتنتهي بإرساء المزاد وتوثيق نتيجته فإن سلامة هذه الإجراءات تتوقف إلى حد كبير على إمكانية إثباتها والاحتفاظ بها بصورة تضمن عدم إنكارها أو العبث بها وتسمح للقضاء والجهات المختصة بالرجوع إليها عند نشوء أي نزاع يتعلق بصحة المزاد أو نتيجته

وتتضاعف أهمية ضمانات الإثبات في المزاد الإلكتروني للسفن بالنظر إلى القيمة الاقتصادية المرتفعة للسفينة وتعدد الحقوق والرهن والامتيازات التي قد ترد عليها وما يترتب على البيع القضائي من آثار تمس مالك السفينة والدائنين وأصحاب الحقوق والمشتري الراسي عليه المزاد فإن أي خلل في إثبات أحد الإجراءات الجوهرية للمزاد قد يؤدي إلى صعوبة تحديد ما إذا كان الإجراء قد تم فعلاً أو تحديد الشخص الذي قام به أو معرفة الوقت الذي تم فيه أو التحقق من ترتيب العروض المقدمة ويقتضي هذا توفير منظومة إثبات إلكترونية متكاملة تجمع بين إثبات المزايدات وحجية السجلات الإلكترونية والتوقيعات والأختام الإلكترونية والطابع الزمني وحفظ البيانات وتوثيقها مع وضع قواعد واضحة للتعامل مع حالات التعديل أو الحذف أو فقد البيانات.⁸⁵

• إثبات المزايدات الإلكترونية

تمثل العروض التي يقدمها المشاركون التعبير الفعلي عن إرادتهم في شراء السفينة بالسعر الذي يحدده وفق قواعد المزاد وفي المزاد التقليدي يمكن إثبات العطاء من خلال المحضر الذي يحرره القائم على المزاد وما يثبت فيه من حضور المزايد والعروض المتتابعة وإجراءات الإرساء أما في المزاد الإلكتروني فإن إثبات العطاء يعتمد على البيانات التي ينشئها النظام الإلكتروني عند قيام المزايد بإدخال عرضه واعتماده وإرساله إلى المنصة ويجب أن تكون المنصة مصممة بطريقة تسمح بتسجيل كل عرض بصورة آلية وربطه بحساب صاحبه وتحديد قيمته وتاريخ تقديمه ووقته مع الاحتفاظ بتسلسل العروض السابقة واللاحقة بحيث يمكن إعادة بناء المسار الكامل للمزايدة عند الحاجة

ويفترض الإثبات السليم للمزايدة الإلكترونية وجود ارتباط واضح بين العطاء وهوية مقدمه فلا يكفي أن يظهر في سجل المنصة أن عرضاً بقيمة معينة قد تم تقديمه وإنما ينبغي أن يكون ممكناً التحقق من الشخص أو الجهة التي صدر عنها العرض وأن يكون الحساب المستخدم في تقديمه مرتبطاً ببيانات المزايد

٨٥ كرار غانم بستان ١، الأستاذة الدكتورة/أودين سلوم، الوسائل الإلكترونية للتثبت من الأهلية ودورها في حماية المتعاقدين الإلكتروني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٦(١)، (٢٠٢٥م)، ص ٥١٩.

التي تم التحقق منها عند التسجيل ويؤدي هذا الربط إلى الحد من مخاطر إنكار العطاء أو الادعاء بأن الحساب قد استُخدم من جانب شخص آخر كما يسمح بتحديد المسؤولية عند ثبوت وجود تلاعب أو استخدام غير مشروع للحساب ويستحسن أن يتلقى المزايد إشعارًا إلكترونيًا يؤكد استلام عرضه يتضمن البيانات الأساسية المتعلقة بالعطاء بما يساعده على إثبات قيامه بتقديمه في الوقت والقيمة المحددين.⁸⁶

كما ينبغي أن يسمح النظام الإلكتروني بإثبات جميع العروض التي قدمت أثناء فترة المزايدة وليس فقط العرض الأخير أو العرض الفائز لأن العروض السابقة قد تكون ذات أهمية عند حدوث نزاع بشأن ترتيب المزايدات أو صحة إرساء المزاد ويجب أن يتضمن السجل الإلكتروني بيانات كافية عن كل عرض مثل هوية المزايد أو المعرف الإلكتروني الخاص به وقيمة العرض وتاريخ ووقت تقديمه وحالة العرض وما إذا كان قد أصبح العرض الأعلى أو تم تجاوزه بعرض لاحق ويساعد الاحتفاظ بهذه البيانات في تحقيق الشفافية كما يوفر للقضاء وسيلة موضوعية لفحص عملية المزايدة بدلاً من الاعتماد على أقوال الأطراف أو الذاكرة البشرية، وتزداد أهمية إثبات المزايدات الإلكترونية عندما يتعلق الأمر بالعطاءات المقدمة في اللحظات الأخيرة من مدة المزاد إذ قد ينشأ نزاع حول ما إذا كان العرض قد قدم قبل انتهاء المدة المحددة أم بعدها ولهذا ينبغي أن يكون النظام قادرًا على تحديد وقت تقديم العرض وفق ساعة إلكترونية موحدة وأن يسجل لحظة وصول العرض إلى النظام وليس فقط وقت قيام المستخدم بإدخال البيانات على جهازه كما يجب تحديد الأثر القانوني للعروض التي يتعذر تسجيلها بسبب خلل تقني حتى لا يتحمل المزايد نتيجة عطل لا يرجع إلى إرادته مع ضرورة التحقق من طبيعة العطل ومدى تأثيره في المنافسة.⁸⁷

• حجية السجل الإلكتروني للمزاد

ترتبط حجية إجراءات المزاد بدرجة كبيرة بمدى سلامة هذا السجل وموثوقيته ويقصد بالسجل الإلكتروني في هذا السياق مجموع البيانات والمعلومات التي يتم إنشاؤها أو تسجيلها أو حفظها إلكترونيًا أثناء مراحل المزاد وبيانات التسجيل والعروض المقدمة والتوقيعات والإخطارات والتعديلات والنتيجة النهائية والإجراءات التي اتخذتها الجهة المشرفة على المزاد وتكمن أهمية هذا السجل في أنه يوفر صورة متكاملة لمسار المزاد ويمكن الرجوع إليه عند الطعن في صحة إجراء معين أو المنازعة في نتيجة المزايدة، وتتوقف حجية السجل الإلكتروني على توافر مجموعة من الشروط التي تكفل موثوقيته ومن أهمها إمكانية الوصول إلى البيانات عند الحاجة والمحافظة على سلامتها من التعديل غير المشروع وإمكانية

86 Akhmedov, A., Khafiz, T., Razaque, A., & Kalpeyeva, Z., Blockchain-Enabled Zero-Knowledge Proof for Confidential Electronic Auction Systems. Computing & Engineering, 2(2), (2024), p.5.

87 Korolev, E. V., problems of Proving Technical Malfunctions During Electronic Auctions. Siberian Law Review, 21(2), (2025), p.209.

تحديد مصدر البيانات وتاريخ إنشائها أو إرسالها واستلامها إلى جانب وجود نظام يحمي السجل من الحذف أو التلاعب ولا يعني هذا أن السجل الإلكتروني يتمتع بحجية مطلقة لمجرد وجوده على المنصة وإنما تتوقف قيمته الإثباتية على مدى استيفائه المتطلبات القانونية والفنية اللازمة لضمان سلامة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها.⁸⁸

ويعتبر الاحتفاظ بالسجل الإلكتروني بصورة متكاملة أمرًا بالغ الأهمية في البيع القضائي للسفن لأن آثار المزاد لا تنتهي بمجرد إغلاق المنصة أو إعلان العرض الفائز بل قد تظهر منازعات لاحقة تتعلق بصحة الإجراءات أو أهلية المزايد أو قيمة العرض أو ترتيب العطاءات أو حدوث خلل تقني وفي هذه الحالات يمثل السجل الإلكتروني مصدرًا أساسيًا للتحقق من الوقائع التي تمت أثناء المزاد كما يمكن أن يساعد المحكمة في تقييم مدى احترام القواعد المنظمة للمزايدة ومدى تأثير أي مخالفة في النتيجة النهائية، حيث ينبغي ألا يكون السجل الإلكتروني مجرد قاعدة بيانات مؤقتة تزول بانتهاء المزاد وإنما يجب حفظه لمدة تتناسب مع طبيعة البيع القضائي وأجال الاعتراض والطعن والمنازعات المحتملة كما ينبغي أن تكون عمليات الدخول إلى السجل أو تعديله أو استخراج بيانات منه خاضعة للرقابة والتوثيق حتى يمكن معرفة الشخص أو الجهة التي أجرت أي عملية عليه وتحديد توقيتها وطبيعتها.⁸⁹

• التوقيع والختم الإلكتروني

يكتسب التوقيع الإلكتروني أهمية خاصة في إجراءات المزاد الإلكتروني لأنه يؤدي وظيفة إثبات هوية الموقع والتعبير عن إرادته والموافقة على مضمون المستند أو الإجراء الإلكتروني المنسوب إليه ففي إطار المزاد الإلكتروني للسفن يمكن أن يرتبط التوقيع الإلكتروني بطلب التسجيل، أو القرارات التي يقدمها المزايد أو المستندات المرتبطة بالمشاركة، أو محاضر ونتائج البيع بحسب ما يسمح به القانون المنظم للإجراء ويسهم اعتماد وسائل موثوقة للتوقيع الإلكتروني في الحد من مخاطر إنكار صدور المستند أو الإجراء عن صاحبه كما يعزز الثقة في التعاملات الإلكترونية المرتبطة بالمزاد

ولا تتحقق فعالية التوقيع الإلكتروني إلا إذا أمكن ربطه بصورة موثوقة بالشخص الذي صدر عنه وكان من الممكن اكتشاف أي تعديل لاحق على البيانات التي وقع عليها فإن اختيار مستوى مناسب من التوقيع الإلكتروني يجب أن يتناسب مع طبيعة الإجراء وأهميته القانونية فكلما كان الإجراء أكثر تأثيرًا في المركز القانوني

88 Syarifati, U., & Hidayati, R., THE URGENCY OF FORMING AUCTION LAW TO SUPPORT LEGAL CERTAINTY FOR AUCTION OFFICIALS THROUGH ONLINE AUCTIONS. SO-SIOEDUKASI: JURNAL ILMIAH ILMU PENDIDIKAN DAN SOSIAL, 15(2), (2026), p.3245.

89 Maskanah, U., Nurhasanah, S., & Avshary, M. A., Legal Power of Proof of Auction Minutes Deed in Electronic Implementation. Golden Ratio of Data in Summary, 5(1), (2025), p.85.

للأطراف ازدادت الحاجة إلى مستوى أعلى من التحقق والحماية وينطبق بصفة خاصة على الإجراءات النهائية المتعلقة بإرساء المزاد وإثبات نتيجته واعتماد المستندات التي تترتب عليها آثار قانونية ومالية مهمة.⁹⁰

• الطابع الزمني للمزايدة

يعتبر تحديد الزمن الذي تم فيه تقديم العرض من أهم عناصر إثبات المزايدات الإلكترونية لأن المنافسة في المزاد تقوم على ترتيب العروض وفق قواعد زمنية محددة ويقصد بالطابع الزمني البيانات الإلكترونية التي تثبت تاريخ ووقت حدوث عملية إلكترونية معينة بما يسمح بتحديد اللحظة التي تم فيها تقديم العرض أو استلامه أو تسجيله على النظام وتكمن أهمية هذا العنصر في أنه يوفر أساساً موضوعياً للفصل بين العروض المتقاربة زمنياً ويحدد ما إذا كان العرض قد قدم خلال الفترة القانونية للمزايدة أو بعد انتهائها، وفي المزاد الإلكتروني للسفن يجب أن تعتمد المنصة على توقيت إلكتروني موحد يمكن لجميع المشاركين الاحتكام إليه بحيث لا تكون الساعة الموجودة على جهاز المزايد معياراً حاسماً لإثبات وقت تقديم العرض والأصل أن يتم تسجيل لحظة وصول العطاء إلى النظام وفق آلية تقنية معتمدة مع الاحتفاظ بالطابع الزمني في السجل الإلكتروني ويساعد هذا في تحديد ترتيب العروض وإثبات العرض الأعلى في الحالات التي تكون فيها قيم العطاءات متقاربة أو تقدم أكثر من عرض في وقت قصير.⁹¹

• حفظ وتوثيق البيانات الإلكترونية

لا تكتمل حجية إجراءات المزاد الإلكتروني بمجرد تسجيل البيانات أثناء المزايدة وإنما يتعين ضمان حفظها وتوثيقها بطريقة تسمح بالرجوع إليها في المستقبل دون أن تتعرض للتلف أو الحذف أو التغيير ويشمل هذا حفظ بيانات المزايد والعروض المقدمة والتوقيعات والإخطارات الإلكترونية وشروط البيع والمستندات المرتبطة بالسفينة وقرارات الجهة القضائية أو المختصة ومحاضر إغلاق المزاد ونتائجه ويجب أن يتم الحفظ وفق نظام يضمن سلامة البيانات وإمكانية استرجاعها خلال المدة التي يحددها القانون أو تقتضيها طبيعة المنازعات المرتبطة بالبيع القضائي، ويقضي التوثيق الاحتفاظ بمعلومات تسمح بمتابعة الإجراءات التي تمت على المنصة بحيث يمكن معرفة تاريخ إنشاء البيانات والجهة التي أدخلتها وأي تعديل أجري عليها مع عدم إتاحة إمكانية تعديل السجل الأصلي بطريقة تمحو أثر العملية السابقة ويمكن استخدام تقنيات النسخ الاحتياطي والتخزين الآمن والتشفير وآليات التحقق من سلامة الملفات للحد من مخاطر فقد البيانات أو تلفها كما ينبغي

90 Xiong, H., Qin, Z., Zhang, F., Yang, Y., & Zhao, Y., A sealed-bid electronic auction protocol based on ring signature. In 2007 International Conference on Communications, Circuits and Systems, (2007), p. 480.

91 Mamageishvili, A., Kelkar, M., Schlegel, J. C., & Felten, E. W., Buying time: Latency racing vs. bidding in transaction ordering. arXiv preprint arXiv:2306.02179. (2023), https://arxiv.org/abs/2306.02179?utm_source , Accessed on 19/8/2026 at 10:02.

الاحتفاظ بنسخ احتياطية في بيئات آمنة ومستقلة بحيث لا يؤدي تعطل النظام الأساسي إلى فقد سجل المزاد بأكمله.⁹²

● أثر التعديل أو الحذف أو فقد البيانات على حجية إجراءات المزاد

يمثل التعديل أو الحذف أو فقد البيانات الإلكترونية أحد أهم المخاطر التي قد تهدد حجية إجراءات المزاد لأن سلامة البيانات شرط أساسي للاعتماد عليها في الإثبات ويجب في هذا السياق التمييز بين التعديل المشروع الذي يتم وفق صلاحيات محددة ويكون موثقاً ويمكن معرفة سببه وتوقيته والجهة التي قامت به وبين التعديل غير المشروع الذي يتم بصورة خفية أو يؤدي إلى تغيير مضمون السجل دون ترك أثر يمكن اكتشافه فالتعديل المشروع متى كان مسموحاً به قانوناً وتم توثيقه لا يؤدي بالضرورة إلى إسقاط حجية البيانات بينما يمكن أن يؤدي التعديل غير المشروع إلى التشكيك في سلامة السجل وقد يمتد أثره إلى الإجراء الذي استند إليه.⁹³

أما حذف البيانات فتختلف آثاره بحسب طبيعة البيانات المحذوفة وأهميتها في تكوين الإجراء فإذا تعلق الحذف ببيانات ثانوية لا تؤثر في صحة المزايعة فقد لا يؤدي بالضرورة إلى بطلانها بينما إذا تعلق بأحد العروض الجوهرية أو وقت تقديمها أو هوية المزايعة أو النتيجة النهائية فقد يؤدي هذا إلى صعوبة إثبات الإجراء وإلى نشوء شكوك حول سلامة المنافسة وتكون المسألة أكثر خطورة عندما يكون الحذف متعمداً بهدف تغيير نتيجة المزاد أو إخفاء مخالفة إذ يمكن أن يترتب ذلك آثاراً قانونية تتجاوز مجرد فقدان القيمة الإثباتية للبيانات إلى المسؤولية عن التلاعب في إجراءات التنفيذ.⁹⁴

كما ينبغي التمييز بين فقد البيانات الناتج عن خطأ تقني أو عطل مفاجئ وبين فقدتها الناتج عن فعل متعمد فإذا أدى خلل في النظام إلى فقد عرض مقدم في الوقت المحدد، فيجب التحقق من إمكانية إثبات العرض من خلال النسخ الاحتياطية أو سجلات الخادم أو وسائل التوثيق الأخرى ثم تقدير أثر فقد البيانات على النتيجة النهائية للمزاد أما إذا تعذر التأكد من التسلسل الصحيح للعروض أو تحديد العرض الفائز بسبب فقد بيانات جوهرية فقد يصبح من المتعذر اعتماد النتيجة دون اتخاذ إجراء تصحيحي أو إعادة المزايعة متى كان القانون يسمح وتبين أن الخلل قد أثر

92 Wyld, D. C., Reverse auctions: How electronic auctions can aid governments in significantly cutting their procurement spending and introduce greater competition in public sector contracting. In Emerging Trends in Computing, Informatics, Systems Sciences, and Engineering, New York, NY: Springer New York, (2012), p.278.

93 Lusk, J. L., Feldkamp, T., & Schroeder, T. C., Experimental auction procedure: impact on valuation of quality differentiated goods. American Journal of Agricultural Economics, 86(2), (2004), p.390.

94 Alzahrani, A., & Sadaoui, S., Scraping and preprocessing commercial auction data for fraud classification. arXiv preprint arXiv:1806. (2018), https://arxiv.org/abs/1806.00656?utm_source, Accessed on 19/8/2026 at 9:47.

المطلب الثاني: مشكلات وعيوب المزاد الإلكتروني والجزاءات المترتبة عليها

يمثل المزاد الإلكتروني أحد مظاهر التطور الرقمي في مجال التنفيذ القضائي، حيث أصبح وسيلة حديثة لإتمام إجراءات البيع الجبري للأموال محل التنفيذ، ومن بينها السفن باعتبارها من الأموال ذات الطبيعة الخاصة والقيمة الاقتصادية المرتفعة. وعلى الرغم من أن استخدام المنصات الإلكترونية يهدف إلى تعزيز سرعة إجراءات التنفيذ وتحقيق أكبر قدر من الشفافية وتوسيع نطاق المنافسة بين المتزايدين، إلا أن هذه البيئة الرقمية قد تثير العديد من الإشكالات المرتبطة بسلامة الإجراءات ومدى كفاية الضمانات القانونية والتقنية لحماية حقوق أطراف التنفيذ.⁹⁶

وتزداد أهمية الرقابة القضائية في مجال بيع السفن إلكترونياً بسبب خصوصية التنفيذ البحري، إذ لا يقتصر أثر البيع على العلاقة بين المدين والدائن، وإنما يمتد إلى مجموعة من أصحاب الحقوق المرتبطة بالسفينة، مثل أصحاب الامتيازات البحرية والدائنين المرتهنين وغيرهم من أصحاب المصالح. ولذلك فإن أي خلل في إجراءات المزاد الإلكتروني أو أي تلاعب يؤثر في نتيجته قد يؤدي إلى المساس بحقوق هؤلاء الأطراف والإخلال بالهدف الأساسي من التنفيذ والمتمثل في تحقيق أفضل عائد ممكن من بيع السفينة.⁹⁷

ومن ثم فإن الرقابة القضائية لا تعد مرحلة لاحقة على المزاد الإلكتروني فقط، وإنما تمثل ضماناً أساسية ترافق جميع مراحله، بدءاً من الإعلان عن البيع والتسجيل الإلكتروني للمشاركين، مروراً بمرحلة تقديم العروض، وانتهاءً بإرساء المزاد واعتماد النتيجة النهائية. كما تبرز أهمية الجزاءات القانونية والتقنية المترتبة على الإخلال بضمانات المزاد، باعتبارها وسيلة لإعادة التوازن وحماية الثقة في نظام التنفيذ الإلكتروني.⁹⁸

• نطاق الرقابة القضائية على المزاد الإلكتروني

تعد الرقابة القضائية على المزاد الإلكتروني امتداداً للدور التقليدي للقضاء في مجال التنفيذ الجبري، إذ تهدف إلى التأكد من أن عملية البيع تتم وفق القواعد القانونية المنظمة لها، وأن استخدام الوسائل الإلكترونية لم يؤدي إلى الانتقاص من

95 Xiong, W., & Xiong, L., Anti-collusion data auction mechanism based on smart contract. Information Sciences, 555, (2021), p.386, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0020025520310458?utm_source, Accessed on 19/8/2026 at 10:33.

96 UNCITRAL, Model Law on Electronic Commerce, United Nations. (1996), https://uncitral.un.org/en/texts/e-commerce/modellaw/electronic_commerce?utm_source, Accessed on 19/8/2026 at 10:15.

97 Schoenbaum, Thomas J., Admiralty and Maritime Law, 7th ed., West Academic Publishing, (2023).

98 Berlingieri, Francesco, International Maritime Conventions, Routledge. (2020).

الضمانات الأساسية للبيع القضائي، وعلى رأسها العلانية، والشفافية، وتحقيق المنافسة الحقيقية بين الراغبين في الشراء.⁹⁹

وفي مجال بيع السفن قضائياً، تتسع أهمية هذه الرقابة نظراً للطبيعة الخاصة للسفينة باعتبارها مالا منقولاً مسجلاً ومرتبلاً بمجموعة من الحقوق البحرية، الأمر الذي يستوجب التأكد من سلامة كل إجراء يؤدي إلى انتقال ملكيتها. ولذلك يظل القاضي المختص بالتنفيذ مسؤولاً عن التحقق من أن المنصة الإلكترونية المستخدمة في المزاد توفر الحد الأدنى من الضمانات التي تكفل وصول المعلومات إلى جميع المتزايدين بصورة متساوية، وعدم وجود أي تمييز أو تدخل غير مشروع في عملية المنافسة.¹⁰⁰

وتشمل الرقابة القضائية الإلكترونية التحقق من صحة الإعلان عن المزاد، وسلامة البيانات المتعلقة بالسفينة محل البيع، ومدى وضوح شروط المشاركة، بالإضافة إلى مراجعة السجلات الإلكترونية الخاصة بتقديم العروض للتأكد من ترتيبها الزمني وعدم تعرضها للتعديل أو الحذف. وتزداد أهمية هذه الرقابة مع اعتماد المزادات الحديثة على الأنظمة المؤتمتة التي قد تؤثر في ترتيب العروض أو تحديد الفائز وفق خوارزميات إلكترونية.¹⁰¹

• دور قاضي التنفيذ في الإشراف على إجراءات المزاد الإلكتروني

يحتل قاضي التنفيذ موقعاً محورياً في ضمان سلامة إجراءات المزاد الإلكتروني، إذ لا يقتصر دوره على إصدار الأمر بالبيع أو اعتماد نتيجة المزاد، وإنما يمتد إلى مراقبة مدى احترام الإجراءات القانونية والتقنية التي تحكم عملية التنفيذ. فالقاضي يمثل جهة الضمان التي تحقق التوازن بين متطلبات السرعة والكفاءة التي توفرها الرقمنة وبين ضرورة حماية حقوق الأطراف المتضررة من أي خلل أو تلاعب.¹⁰²

وفي نطاق التنفيذ البحري، يباشر قاضي التنفيذ رقابته على عملية بيع السفينة من خلال التأكد من توافر الشروط القانونية للبيع، والتحقق من أن عملية المزاد تمت بطريقة تحقق المنافسة الحقيقية، وأن العرض الفائز يمثل القيمة الناتجة عن تفاعل مشروع بين المتنافسين وليس نتيجة لتدخلات غير مشروعة أو أخطاء تقنية كما يملك القاضي سلطة النظر في الاعتراضات المتعلقة بإجراءات المزاد الإلكتروني، مثل الاعتراض على استبعاد أحد المتزايدين، أو الطعن في صحة العروض المقدمة، أو الادعاء بوجود خلل تقني أثر في نتيجة البيع. وتظهر هنا أهمية الجمع بين الخبرة القانونية والخبرة التقنية، إذ يحتاج القاضي في البيئة الرقمية إلى تقييم

99 UNCITRAL, Model Law on Electronic Signatures, United Nations. (2001), https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/modellaw/electronic_signatures?utm_source, Accessed on 19/8/2026 at 10:25.

100 Tetley, William, Maritime Liens and Claims, 2nd ed., International Shipping Publications. (1998)).

101 UNCITRAL, Model Law on Automated Contracting. (2024), https://uncitral.un.org/en/mlac?utm_source, Accessed on 19/8/2026 at 10:11.

102 Zuckerman, Adrian, Civil Procedure: Principles of Practice, Sweet & Maxwell (2021).).

أدلة إلكترونية مثل سجلات النظام وبيانات الدخول وسجل العمليات الإلكترونية.^{١٠٣}

• الجزاءات المترتبة على الإخلال بضمانات المزاد الإلكتروني

تثير الأعطال التقنية التي تصيب منصات المزادات الإلكترونية إشكالية تتعلق بمدى تأثيرها على صحة الإجراءات، خاصة إذا أدت إلى منع بعض المشاركين من الدخول إلى المنصة أو تقديم عروضهم خلال الفترة المحددة. فالمزاد الإلكتروني يقوم على مبدأ المساواة بين المتزايدين في إمكانية الوصول إلى المعلومات وتقديم العروض، وأي خلل يؤدي إلى الإخلال بهذا المبدأ قد يؤثر في سلامة العملية بأكملها.^{١٠٤}

ويختلف الأثر القانوني للعطل التقني وفقاً لمدى جسامته وتأثيره في نتيجة المزاد؛ فإذا كان العطل محدوداً ولم يؤثر في فرص المشاركة أو في النتيجة النهائية، فقد لا يستوجب إلغاء الإجراءات، أما إذا أدى إلى تغيير مسار المنافسة أو حرمان أحد المتزايدين من فرصة حقيقية للمشاركة، فقد يشكل سبباً لإعادة النظر في صحة المزاد.^{١٠٥}

• أثر التلاعب الإلكتروني في نتيجة المزاد

يعد التلاعب الإلكتروني من أخطر صور الإخلال بضمانات المزاد، لأنه لا يمس مجرد إجراء شكلي، وإنما يؤثر في جوهر المنافسة التي يقوم عليها البيع القضائي. وتشمل صور التلاعب استخدام الحسابات الوهمية، والمزايدات الصورية، وتعديل بيانات العروض، والتدخل في ترتيب النتائج الإلكترونية.^{١٠٦}

وفي مجال بيع السفن، فإن ثبوت وجود تلاعب إلكتروني يؤدي إلى التشكيك في القيمة النهائية التي انتهى إليها المزاد، لأن السعر الناتج لم يعد يعكس القيمة الحقيقية للسفينة وإنما أصبح نتيجة لسلوك غير مشروع. لذلك يجب منح القضاء سلطة التدخل لإزالة الآثار القانونية الناتجة عن هذا التلاعب، سواء من خلال إلغاء النتيجة أو إعادة إجراء المزاد وفق ضمانات أكثر حماية.^{١٠٧}

• بطلان المزاد الإلكتروني وإعادة إجرائه

يعد بطلان المزاد الإلكتروني من أهم الجزاءات المترتبة على مخالفة القواعد الجوهرية المنظمة للبيع القضائي، ويهدف إلى إزالة الآثار القانونية للإجراء المعيب وإعادة تحقيق الغرض من التنفيذ بصورة سليمة. ولا يتم اللجوء إلى هذا

103 NIST, Cybersecurity Framework 2.0. (2024).

104 ENISA, Threat Landscape Report, European Union Agency for Cybersecurity(2023) .).

105 Whitman, M., & Mattord, H., Principles of Information Security, Cengage Learning(2021) .).

106 Gerritse, L., & van Wesenbeeck, C., "Detecting Collusive Shill Bidding in Commercial Online Auctions", Computational Economics(2024) .).

107 Majadi, N., Trevathan, J., "Real-time Detection of Shill Bidding in Online Auctions". (2023).

الجزء إلا إذا كانت المخالفة مؤثرة في سلامة المنافسة أو في حقوق الأطراف.^{١٠٨} ومن الحالات التي قد تبرر بطلان المزاد الإلكتروني: عدم تحقق العلانية المطلوبة، وجود خلل تقني جوهري، ثبوت التلاعب في العروض، أو استخدام وسائل إلكترونية غير مشروعة للتأثير في نتيجة البيع. أما المخالفات البسيطة التي لا تؤثر في النتيجة فقد تعالج بوسائل أقل شدة حفاظاً على استقرار المعاملات.^{١٠٩}

● استبعاد المزايد المخالف والمسؤولية عن الأخطاء التقنية

يعد استبعاد المزايد المخالف أحد التدابير الوقائية التي تهدف إلى حماية نزاهة المزاد قبل اكتمال عملية البيع، حيث يمكن للجهة المشرفة على المزاد أو القضاء استبعاد الأشخاص الذين يستخدمون حسابات وهمية أو يقدمون عروضاً صورية أو يحاولون التأثير على المنافسة بصورة غير مشروعة.^{١١٠}

كما تثير المزادات الإلكترونية مسألة المسؤولية عن الأخطاء التقنية، إذ قد يكون الخطأ صادراً عن الجهة القضائية المشرفة، أو الشركة المشغلة للمنصة، أو مزود الخدمة التقنية. وتحدد المسؤولية وفقاً لطبيعة الخطأ ومدى تأثيره في حقوق المشاركين ونتيجة المزاد، خاصة إذا ترتب على الخطأ تعطيل المنافسة أو تغيير نتيجة البيع.^{١١١}

● إلغاء إرساء المزاد الإلكتروني وآثاره القانونية

يمثل إرساء المزاد المرحلة النهائية في عملية البيع القضائي، إلا أن استقرار هذه المرحلة لا يمنع إمكانية إلغائها إذا ثبت وجود عيب جوهري أثر في سلامة الإجراءات. فالإرساء يقوم على افتراض صحة المزاد، فإذا انتفى هذا الأساس بسبب الغش أو التلاعب أو الخلل التقني المؤثر، جاز للقضاء التدخل لإلغاء الإرساء حماية للعدالة التنفيذية.^{١٨}

108 UNCITRAL, Technical Notes on Online Dispute Resolution, (2017). https://uncitral.un.org/en/texts/online-dispute/explanatory-texts/technical-notes?utm_source , Accessed on 19/8/2026 at 10:30.

109 NIST, Cybersecurity Framework 2.0(2024) .).

110 Wu, Y. et al., Detecting Collusive Behavior in Online Auctions Using Machine Learning Approaches, Electronic Commerce Research, (2019)

111 ISO/IEC 27001, Information Security Management Systems. (2022). https://www.iso.org/standard?27001/utm_source , Accessed on 19/8/2026 at 9:48

خاتمة الدراسة

في ضوء ما تم تناوله من أحكام وقواعد تتعلق بالإطار القانوني والإجرائي للمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن يتضح أن التحول من المزاد التقليدي إلى الوسائل الإلكترونية يمثل تطوراً مهماً في مجال التنفيذ البحري لما يتيح من سرعة في الإجراءات، واتساع نطاق المشاركة وتحسين مستوى الإعلان والشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسفينة محل البيع غير أن خصوصية السفينة باعتبارها مالا منقولا ذا قيمة اقتصادية مرتفعة وقابلاً للانتقال بين موانئ ودول مختلفة وتعدد الحقوق والرهون والامتيازات البحرية المرتبطة بها تجعل تطبيق المزاد الإلكتروني عليها بحاجة إلى إطار قانوني وإجرائي دقيق يراعي طبيعتها الخاصة ولا يكفي بالقواعد العامة المنظمة للمزادات الإلكترونية

كما خلصت الدراسة إلى أن فعالية المزاد الإلكتروني للسفن لا ترتبط بمجرد استخدام منصة رقمية لإجراء المزايمة وإنما تتوقف على توافر مجموعة متكاملة من الضمانات التي تبدأ بالتحقق من هوية المزايدين وأهليتهم وتمتد إلى ضمان تكافؤ فرص المشاركة وإتاحة المعلومات المتعلقة بالسفينة لجميع المتنافسين ثم حماية المنصة من التلاعب الإلكتروني وضمان سرية البيانات وسلامتها وتوثيق العروض وتحديد توقيت تقديمها وحفظ السجلات الإلكترونية ويضاف إلى هذا ضرورة وجود رقابة قضائية فعالة على مراحل المزاد ونتيجته بما يسمح بالتدخل عند وقوع خلل تقني أو تلاعب إلكتروني أو مخالفة للقواعد القانونية مع تقرير الجزاءات المناسبة التي قد تصل إلى استبعاد المزايد المخالف أو بطلان المزاد أو إلغاء إرسائه وإعادة إجراءاته متى كان الخلل مؤثراً في صحة المنافسة والنتيجة

فإن تبني المزاد الإلكتروني في مجال البيع القضائي للسفن يمكن أن يسهم في تطوير منظومة التنفيذ البحري وتعزيز الكفاءة والشفافية وتحقيق أفضل قيمة ممكنة للسفينة محل البيع شريطة ألا يكون التحول الرقمي غاية في ذاته وإنما وسيلة لتحقيق العدالة وحماية حقوق أطراف التنفيذ ويتطلب بناء منظومة قانونية وتقنية متكاملة تحدد اختصاصات الجهات القائمة على المزاد وتضبط مراحل الإعلان والتسجيل والمزايدة والإرساء وتضمن حجية السجلات والتوقيعات الإلكترونية وتوفر آليات فعالة للتعامل مع الأعطال التقنية والتلاعب بالبيانات إلى جانب تمكين القضاء من ممارسة رقابته على المزاد ونتائجه فإن نجاح المزاد الإلكتروني في البيئة البحرية يرتبط بتحقيق التوازن بين متطلبات التطور التقني والضمانات القانونية التقليدية التي تكفل صحة البيع القضائي ونفاذ آثاره

نتائج الدراسة

١. أثبتت الدراسة أن خصوصية السفينة باعتبارها مالا محلاً للتنفيذ تؤثر بصورة مباشرة في تنظيم المزاد الإلكتروني، نظراً لقيمتها الاقتصادية المرتفعة وطبيعتها المتحركة وتعدد الحقوق والرهون والامتيازات البحرية المتعلقة بها.
٢. تبين أن الانتقال من المزاد التقليدي إلى المزاد الإلكتروني يمثل تطوراً في وسيلة تنفيذ البيع وليس إلغاءً للقواعد القانونية الحاكمة له، إذ تظل الضوابط المتعلقة بالحجز والبيع القضائي والإرساء والرقابة القضائية قائمة، مع استخدام الوسائل الرقمية في تنفيذها.
٣. أظهرت الدراسة أن المزاد الإلكتروني يساهم في توسيع نطاق المشاركة والمنافسة، لأنه يتيح للراغبين في شراء السفينة المشاركة عن بُعد، وهو ما يتناسب بصورة خاصة مع الطبيعة الدولية للنشاط البحري وتعدد أماكن وجود السفن والمشتريين المحتملين.
٤. تبين أن التحقق الإلكتروني من هوية المزايدين يمثل ضماناً أساسية لصحة المزاد، لأنه يمنع انتحال الشخصية واستخدام الحسابات من جانب أشخاص غير مؤهلين، ويساعد على ربط كل عرض بالشخص الذي صدر عنه.
٥. أكدت الدراسة أن تكافؤ فرص المشاركة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلانية المزاد وإتاحة المعلومات المتعلقة بالسفينة، إذ يجب تمكين جميع المزايدين من الوصول إلى البيانات والشروط والمستندات ذات الصلة بصورة متساوية وفي الوقت المناسب.
٦. تبين أن السجل الإلكتروني يمثل عنصراً جوهرياً في إثبات سلامة إجراءات المزاد، باعتباره الوسيلة التي يمكن من خلالها تتبع العروض وتحديد هوية مقدميها وتوقيت تقديمها وترتيبها، بما يسمح بمراجعة إجراءات المزايدين عند حدوث نزاع.
٧. أظهرت الدراسة أن الطابع الزمني والتوقيع والختم الإلكتروني من أهم وسائل تعزيز الثقة في المزاد الإلكتروني، لما توفره من وسائل للتحقق من مصدر البيانات وتاريخ الإجراءات وسلامة المستندات الإلكترونية وعدم إنكار صدورها.
٨. تبين أن الأعطال التقنية والتلاعب الإلكتروني يمكن أن يؤثرًا بصورة مباشرة في صحة المزاد ونتيجته، خصوصاً إذا ترتب عليهما عدم تسجيل عرض أو تغيير ترتيب العروض أو التأثير في فرص أحد المزايدين، ولذلك يجب تحديد آثار هذه الحالات قانوناً بصورة واضحة.
٩. أكدت الدراسة أن الرقابة القضائية تظل ضرورية رغم استخدام الوسائل الإلكترونية، إذ لا يمكن ترك تحديد صحة الإجراءات أو معالجة المنازعات الناشئة عن المزاد للمنصة الإلكترونية وحدها، وإنما يجب أن تظل هذه المسائل خاضعة للجهة القضائية المختصة.

١٠. خلصت الدراسة إلى أن الجزاء المترتب على مخالفة إجراءات المزاد يجب أن يتناسب مع طبيعة المخالفة ومدى تأثيرها في النتيجة، بحيث يمكن أن يبدأ بالتصحيح أو استبعاد المزايد المخالف، وقد يصل إلى بطلان المزاد أو إلغاء إرسائه وإعادة إجراءاته إذا ثبت وجود خلل جوهري مؤثر في سلامة المنافسة.

توصيات الدراسة

١. وضع تنظيم تشريعي خاص بالمزاد الإلكتروني في البيع القضائي للسفن يراعي الطبيعة القانونية والاقتصادية والبحرية للسفينة، ولا يكفي بتطبيق القواعد العامة للمزادات الإلكترونية.
٢. إنشاء أو اعتماد منصة إلكترونية رسمية متخصصة للمزادات القضائية للسفن، تكون خاضعة لإشراف الجهة القضائية المختصة، وتوفر جميع مراحل المزاد من الإعلان والتسجيل وحتى المزايدة والإرساء وتوثيق النتيجة.
٣. اعتماد نظام إلكتروني دقيق للتحقق من هوية وأهلية المزايدين، وربط حساب كل مشارك بالبيانات الرسمية والوسائل المعتمدة للتحقق من شخصيته، مع منع استخدام الحسابات المشتركة أو غير الموثقة.
٤. ضمان المساواة بين جميع المزايدين من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالسفينة وشروط البيع بصورة كاملة ومتزامنة، بما في ذلك بيانات السفينة وموقعها وحالتها والحقوق والرهون والامتيازات المرتبطة بها.
٥. إقرار حجية قانونية واضحة للسجلات الإلكترونية الخاصة بالمزاد، مع إلزام الجهة المشرفة بحفظ جميع العروض والبيانات والإخطارات والإجراءات وعدم السماح بحذفها أو تعديلها دون تسجيل أثر التعديل والجهة التي قامت به.
٦. اعتماد نظام موثوق للطابع الزمني الإلكتروني يحدد بصورة دقيقة لحظة تقديم كل مزايدة ولحظة انتهاء المزاد، مع استخدام توقيت موحد لجميع المشاركين لمنع المنازعات المتعلقة بترتيب العروض ومواعيد تقديمها.
٧. توفير وسائل تقنية متقدمة لحماية المنصة من الاختراق والتلاعب الإلكتروني، بما في ذلك التشفير والنسخ الاحتياطي وأنظمة كشف الاختراق وتسجيل جميع عمليات الدخول والتعديل، مع إجراء اختبارات دورية لأمن المنصة.
٨. وضع قواعد واضحة لمعالجة الأعطال التقنية أثناء المزاد، بحيث تحدد متى يكون العطل سبباً لتمديد مدة المزايدة أو تعليقها أو إعادة إجراءاتها، ومتى يكون من الممكن الاستمرار في الإجراءات دون التأثير في صحتها.
٩. تعزيز الرقابة القضائية على المزاد الإلكتروني من خلال تمكين قاضي التنفيذ من مراجعة السجلات والعروض والإجراءات التقنية، والتحقق من

سلامة عملية الإرساء، واتخاذ القرار المناسب عند وجود مخالفة أو نزاع بشأن النتيجة.

١٠. تحديد الجزاءات القانونية المترتبة على الإخلال بضمانات المزاد الإلكتروني بصورة واضحة، بما يشمل استبعاد المزايد المخالف، وتحميل المسؤول عن التلاعب أو الخطأ التقني المسؤولية المقررة قانوناً، وإمكانية إلغاء إرساء المزاد أو بطلانه وإعادة إجرائه متى كان الخلل جوهرياً ومؤثراً في نتيجة البيع.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أنس محمد عبد الغفار، الإلتزام بالتبصير في العقد، دار الكتب القانونية، مصر، (٢٠١٣م)، ص ٢١.
٢. باطلي غنية، وسائل الدفع الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (٢٠١٨م)، ص ٢٠٠.
٣. بن قلة، ليلى، النظام القانوني للمزاد الإلكتروني. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ١٤ (٤)، (٢٠٢١م)، ص ١١٥.
٤. تامر عبد الجبار عبد العباس السعيد، التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، (٢٠١٨م)، ص ٢٨١.
٥. جمهورية مصر العربية، القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ بإصدار قانون التجارة البحرية. الجريدة الرسمية، العدد ١٨ (تابع)، ٣ مايو، (١٩٩٠م)، ص ١.
٦. جمهورية مصر العربية، قانون التجارة البحرية رقم (٨) لسنة ١٩٩٠، المواد المنظمة للحجز والبيع القضائي للسفن، ولا سيما المادتان (٧٠، ٧١).
٧. جمهورية مصر العربية، قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤، ولا سيما المادتان (١٤، ١٥).
٨. حارث صلاح الدين محمود لطيف، تحديد هوية واهلية المتعاقد الإلكتروني. مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، ٣ (١)، (٢٠٢٥م)، ص ٣٢٠.
٩. دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري. تشريعات الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٢٣م)، ص ٣.
١٠. دولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القانون البحري، ولا سيما المادة (٦٤)، البوابة الرسمية

١١. لتشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة.
١٢. الزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (٢٠١٤م)، ص ٧٨.
١٣. سميحة مصطفى القليوبي، الأسس القانونية للتجارة البحرية، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، القاهرة، (٢٠٢٢م)، ص ١٣١.
١٤. الشعراوي، & اسراء محمد الشحات الشعراوي، البيع القضائي للسفن وأهميته في استقرار التجارة البحرية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ٤(٤)، (٢٠٢٥م)، ص ٧٢.
١٥. عبد الله ديب محمود، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، (٢٠١٢م)، ص ١٤٣.
١٦. عذراء احمد عيسى انصاف، الحماية القانونية المقررة في عقد البيع الإلكتروني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٦(٧)، (٢٠٢٥م)، ص ٦٠١.
١٧. القانون البحري المصري، قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بإصدار قانون التجارة البحرية، المادة (1/11).
١٨. القانون رقم ٠٢-٠٤ الصادر بتاريخ ٥ جمادى الأول ١٤٢٥ الموافق ل ٢٣/٠٦/٢٠٠٤ عدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج و العدد ٤ الصادر بتاريخ ٩ جمادى الأول سنة ١٤٢٥ الموافق ل ٢٧/٠٦/٢٠٠٤، ص ٠٦.
١٩. قانون رقم ١٥-١٠٤ الصادر بتاريخ ١١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ الموافق ل ١ فبراير ٢٠١٥، ج والعدد ٠٦ الصادرة بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ل ١٠ فبراير ٢٠١٥، ص ٠٦.
٢٠. قانون رقم ١٨-١٠٥ الصادر بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ل ١٠ ماي ٢٠١٨ المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج والعدد ٢٨ الصادرة بتاريخ ٣٠ شعبان ١٤٣٩ هـ الموافق ل ١٦ ماي ٢٠١٨، ص ٠٥.
٢١. كرار غانم بستان، الأستاذة الدكتور/أودين سلوم، الوسائل الإلكترونية للثبوت من الأهلية ودورها في حماية التعاقد الإلكتروني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٦(١)، (٢٠٢٥م)، ص ٥١٩.
٢٢. لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، (٢٠١٤م)، ص ١٧٥.
٢٣. المادة ١٢١ من القانون رقم ٢٠١٤-٣٤٤ الصادر بتاريخ ١٧/٠٣/٢٠١٤ بشأن شؤون المستهلك، الجريدة الرسمية رقم ٦٥ بتاريخ ١٧/٠٣/٢٠١٤، صفحة ٨.
٢٤. المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن لعام ٢٠٢٢م.
٢٥. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية،

- الطبعة الثانية ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، (٢٠١٥م)، ص ٢٤ .
٢٥. المذكرة التفسيرية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع
القضائي للسفن لعام ٢٠٢٢م، ص ٣٠ .
٢٦. مصطفى كمال طه القانون البحري، دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية، (د.ت)، ص ٧٩ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Aboelazm, K., The role of digital transformation in improving the judicial system in the Egyptian council of state: an applied study from a comparative perspective. Journal of Law and Emerging Technologies, 2(1), (2022), p.12
2. Akhmedov, A., Khafiz, T., Razaque, A., & Kalpeyeva, Z., Blockchain-Enabled Zero-Knowledge Proof for Confidential Electronic Auction Systems. Computing & Engineering, 2(2), (2024), p.5
3. Alzahrani, A., & Sadaoui, S., Scraping and preprocessing commercial auction data for fraud classification. arXiv preprint arXiv:1806. (2018), https://arxiv.org/abs/1806.00656?utm_source , Accessed on 19/8/2026 at 9:47
4. auctions. Computational Economics, 63(1), (2024). p 20. <https://doi.org/10.1007/s10614-022-10326-7> , Accessed on 19/8/2026 at 10:30
5. Ball, A. B., Online Ship Sales: Prospects and Challenges. In The Beijing Convention on the Judicial Sale of Ships (Informa Law, Routledge. (2025), pp. 133-154
6. Barbaro, S., & Bracht, B., Shilling, Squeezing, Sniping: Explaining Late Bidding in Online Second-Price Auctions. Working Paper, Johannes Gutenberg University Mainz. (2004). p3
7. Berlingieri, Francesco, International Maritime Conventions, Routledge. (2020)
8. Bouaicha, M. A., Destefanis, G., Montanaro, T., Lasla, N., & Patrono, L., Shill Bidding Prevention in Decentralized Auctions Using Smart Contracts. Information Sciences, 718, (2025). p4

- Cao, X., Chang, L., & Xing, H., Securing the clean title of ships: The prospects and achievements of the Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. Marine Policy, 154, (2023). 105685 .9
- Chaaban, Y., Comparative law as a critical tool for legal research in Arab countries: a comparative study on contractual balance. Akkad Journal Of Law And Public Policy, 1(3), (2021), p.124 .10
- Code des transports français, Articles L.5114-24 et L.5114-25, Légifrance .11
- Code des transports français, Articles L.5114-26 à L.5114-29, Légifrance .12
- Code des transports. Articles L.5114-23 à L.5114-29: Saisie-exécution des navires. Légifrance. (2026). https://www.legifrance.gouv.fr/codes/section_lc/LEGIT-EXT000023086525/LEGISCTA000023072459/2026-06-27?idSecParent=LEGISCTA000023081677&utm_source. Accessed on 19/8/2026 at 10:40 .13
- ENISA, Threat Landscape Report, European Union Agency (for Cybersecurity. (2023 .14
- European Directive No. 83du of 25/10/2011 concerning information provided for distance contracts, Official Journal of the European Union No. 21 of 22/11/2011, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX-%3A32011L0083&utm_source , Accessed on 19/8/2026 at 9:47 .15
- Gerritse, L., & van Wesenbeeck, C., “Detecting Collusive Shill Bidding in Commercial Online Auctions”, Computational Economics. (2024 .16
- Hill, J. E., The Future of Electronic Contracts in International Sales: Gaps and National Remedies under the United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods. Nw. J. Tech. & Intell. Prop., (2003), p.3 .17
- ISO/IEC 27001, Information Security Management Systems. (2022). https://www.iso.org/standard/27001?utm_source , Accessed on 19/8/2026 at 9:48 .18

- Johnson, G., The impact of privacy policy on the auction .19
market for online display advertising, (2013), p.2
- Kauffman, R. J., Lai, H., & Ho, C. T. Incentive mechanisms, .20
fairness and participation in online group-buying auctions.
Electronic Commerce Research and Applications, 9(3),
(2010), p.250
- Korolev, E. V., problems of Proving Technical Malfunctions .21
During Electronic Auctions. Siberian Law Review, 21(2),
(2025), p.209
- Kshetri, N., Blockchain's Roles in Strengthening Cyberse- .22
curity and Protecting Privacy. Telecommunications Policy,
41(10), (2017). p1027
- Lee, H. G., Electronic brokerage and electronic auction: .23
the impact of IT on market structures. In Proceedings of
HICSS-29: 29th Hawaii International Conference on System
Sciences Vol. 4, (1996), p. 398
- Liaw, H. T., Juang, W. S., & Lin, C. K., An electronic online .24
bidding auction protocol with both security and efficien-
cy. Applied mathematics and computation, 174(2), (2006),
p.1488
- Lin, S. J., Jheng, Y. Y., & Yu, C. H., Combining Ranking .25
Concept and Social Network Analysis to Detect Collusive
Groups in Online Auctions. Expert Systems with Applica-
tions, 39(10), (2012). p9086
- Lusk, J. L., Feldkamp, T., & Schroeder, T. C., Experimental .26
auction procedure: impact on valuation of quality differen-
tiated goods. American Journal of Agricultural Economics,
86(2), (2004), p.390
- Majadi, N., Trevathan, J., & Gray, H., Real-time Detection .27
of Shill Bidding in Online Auctions: A Literature Review.
Computer Science Review, 25, (2017). p18
- Majadi, N., Trevathan, J., "Real-time Detection of Shill Bid- .28
ding in Online Auctions". (2023
- Mamagishvili, A., Kelkar, M., Schlegel, J. C., & Felten, .29
E. W., Buying time: Latency racing vs. bidding in trans-
action ordering. arXiv preprint arXiv:2306.02179. (2023),

- https://arxiv.org/abs/2306.02179?utm_source= , Accessed on .19/8/2026 at 10:02
- Maskanah, U., Nurhasanah, S., & Avshary, M. A., Legal Power of Proof of Auction Minutes Deed in Electronic Implementation. Golden Ratio of Data in Summary, 5(1), (2025), p.85 .30
- National Institute of Standards and Technology (NIST), The NIST Cybersecurity Framework (CSF) 2.0, NIST Cybersecurity White Paper CSWP 29, (2024), p15 .31
- Nikitkov, A., & Bay, D., Shill Bidding: Empirical Evidence of Its Effectiveness and Likelihood of Detection in Online Auction Systems. International Journal of Accounting Information Systems, 16, (2015), p12 .32
- (NIST, Cybersecurity Framework 2.0. (2024 .33
- Parsons, S., Rodriguez-Aguilar, J. A., & Klein, M., Auctions and bidding: A guide for computer scientists. ACM Computing Surveys (CSUR), 43(2), (2011), p.2 .34
- Peng, C., & Alatas, B., An Exploratory Study on the Application of Blockchain Technology to the Chinese Ship Auction Market. International Journal of Information Technologies .and Systems Approach (IJITSA), 17(1), (2024), p.2 .35
- Procopiuck, M., Information technology and time of judgment in specialized courts: What is the impact of changing from physical to electronic processing?. Government Information Quarterly, 35(3), (2018), p.492 .36
- Rašić, M., Milenković, M., & Vojković, G., Electronic auction in european and croatian public procurement law. In 2019 42nd International Convention on Information and Communication Technology, Electronics and Microelectronics (MI-PRO), (2019), p. 1344 .37
- Rodriguez Delgado, J. P., The scope of application of the UNCITRAL instrument on the judicial sale of ships. Pomorski Zbornik, 62(1), (2022), p.707 .38
- Schoenbaum, Thomas J., Admiralty and Maritime Law, 7th (ed., West Academic Publishing, (2023 .39
- Shao, Y. F., Piñeiro, L. C., & Mejia Jr, M. Q., Paving the way to recognising foreign judicial sales of ships. A comparative .40

- analysis of judicial sale proceedings in selected jurisdictions.
.Cuadernos Derecho Transnacional, 15, (2023), p.136
- Shao, Y. F., Piñeiro, L. C., & Mejia, M. Q. Securing the clean title of ships: The prospects and achievements of the Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. .Marine Policy, (2023). 154, 105685 .41
- Soyer, B., & Tettenborn, A. A newcomer to maritime law: The Beijing Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. International & Comparative Law Quarterly. (2024) .42
- Stallings, W., & Brown, L., Computer Security: Principles and Practice. Pearson, (2018), p25 .43
- Stankovic, J., Kreich, B., & Vrblejanac, D., Judicial Sale of Ships – A Rocky Road to Consolidation. Boredbino Pomorsko Bravo, 175, (2021), p. 11 .44
- Syarifati, U., & Hidayati, R., THE URGENCY OF FORMING AUCTION LAW TO SUPPORT LEGAL CERTAINTY FOR AUCTION OFFICIALS THROUGH ONLINE AUCTIONS. SOSIOEDUKASI: JURNAL ILMIAH ILMU PENDIDIKAN DAN SOSIAL, 15(2), (2026), p.3245 .45
- Tetley, William, Maritime Liens and Claims, 2nd ed., International Shipping Publications. (1998) .46
- Trevathan, J., Detecting Shill Bidding in Online English Auctions. IGI Global. (2009). p448 .47
- Tsang, S., et al., Detecting Fraudulent Online Auction Activities Using Data Mining Techniques. Expert Systems with Applications. (2014). p5 .48
- UNCITRAL, Model Law on Automated Contracting. (2024), https://uncitral.un.org/en/mlac?utm_source , Accessed on .19/8/2026 at 10:11 .49
- UNCITRAL, Model Law on Electronic Commerce, United Nations. (1996), https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/modellaw/electronic_commerce?utm_source , Accessed on .19/8/2026 at 10:15 .50
- UNCITRAL, Model Law on Electronic Signatures, United Nations. (2001), <https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/> .51

- modellaw/electronic_signatures?utm_source , Accessed on .19/8/2026 at 10:25
- UNCITRAL, Technical Notes on Online Dispute Resolution, (2017). https://uncitral.un.org/en/texts/online/dispute/explanatorytexts/technical_notes?utm_source , Accessed on .19/8/2026 at 10:30 .52
- United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). United Nations Convention on the International Effects of Judicial Sales of Ships. United Nations. (2022). https://uncitral.un.org/en/judicialsaleofships?utm_source , .Accessed on 19/8/2026 at 10:20 .53
- VESSELS, J. S. O., Specific Rules Concerning Judicial Sales of Seized Vessels for Compensation of Claims. Journal of .Maritime Law and Commerce, 20(4), (1989), p.2 .54
- Wang, X., et al., Detecting Multiple Seller Collusive Shill Bidding. Electronic Commerce Research and Applications, 48. (2021). p3, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1567422321000387?utm_source , Accessed on .19/8/2026 at 10:25 .55
- Whitman, M., & Mattord, H., Principles of Information Security. Cengage Learning. (2021), p350 .56
- Wu, Y., et al., Detecting Collusive Behavior in Online Auctions Using Machine Learning Approaches. Electronic Commerce Research. (2019). P.245 .57
- Wyld, D. C., Reverse auctions: How electronic auctions can aid governments in significantly cutting their procurement spending and introduce greater competition in public sector contracting. In Emerging Trends in Computing, Informatics, Systems Sciences, and Engineering, New York, NY: Springer .New York, (2012), p.278 .58
- Xiong, H., Qin, Z., Zhang, F., Yang, Y., & Zhao, Y., A sealed-bid electronic auction protocol based on ring signature. In 2007 International Conference on Communications, Circuits .and Systems, (2007), p. 480 .59
- Xiong, W., & Xiong, L., Anti-collusion data auction mechanism based on smart contract. Information Sciences, 555, .60

(2021), p.386, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0020025520310458?utm_source , Accessed on .19/8/2026 at 10:33

Zhang, Z., Guan, C., Chen, H., Yang, X., Gong, W., & Yang, A. Adaptive .privacy-preserving federated learning for fault diagnosis in internet of ships. IEEE Internet of Things Journal, 9(9), (2021), p.6845 .61

Zuckerman, Adrian, Civil Procedure: Principles of Practice, (Sweet & Maxwell. (2021 .62